جمهورية مصر العربية

مجمع اللغة العربية
في عيده الخمسيني



مجموعة القرارات العلمية

في خمسين عاما

أخرجها وراجعها

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

ابراهيم الترزي
المدير العام للتحرير والشئون الثقافية بالمجمع

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

شارك فى المراجعة والتصحيح

السيد / شعبان عيسى احمد ابو العلا
المحرر بالمجمع

الآنسة / سميرة صادق شعلان
المحررة بالمجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـان وتعريف

لا يكاد مجلس من مجالس المجمع أو مؤتمر من مؤتمراته ، يخلو من بحوث ودراسات ، تحال إلى اللجان المجمعية العلمية والفنية ؛ للفحص والمذاكرة ، وذلك على امتداد الخمسين عامًا من عمر المجمع .

والكثير من تلك البحوث والدراسات ، تتنوع موضوعاته في جوانب شتى ، يمكن إجمالها في : أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، وفي الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية وفي وضع المصطلحات ، والمعجمات ، وفي تيسير النحو والصرف والكتابة العربية .

ولقد عني المجمع بفحص هذه البحوث والدراسات ، ومناقشتها ، فتمخض ذلك عن قرارات محددة ، وضوابط مركزة ، ونتائج معينة ، تشبه – إلى حد ما – وجوه التشريع أو مواد القوانين ، أو منطوق الأحكام .

وتقديرًا لما اختطه المجمع في سبيل صياغة تلك القرارات والضوابط حرص على أن تمر بمراحل من الفحص والمذاكرة ، تكفل لها القدر الوافي من التزكية ، ومن الوقوف على الرأي العلمي السديد ، حتى ظفر ما انتهى إليه المجمع من ذلك ، بعناية الهيئات العلمية على الصعيد العربي ، فظهرت آثاره فيما يضطلع به الباحثون والدارسون في مجال الكتابة والتأليف ، أو في مجال الإعداد للرسائل المطروحة لنيل الإجازات العلمية العليا .

وفيما ينشره المجمع من مجموعات محاضر جلساته في مجلسه أو في مؤتمره ، نصوص كاملة للبحوث والدراسات ، ولما دار بشأنها من حوار ، وما أفضى إليه ذلك من قرارات ، بحسب عرضها على المجمع عامًا بعد عام .

وكذلك حرص المجمع على أن يُخرج مطبوعات مستقلة ، منها ما حوى نصوص القرارات ، ومنها ما تضمن القرارات مشفوعة بما يتعلق بها من البحوث والدراسات ، فأصدر مجموعة القرارات العلمية ممثلة للجزء الثالث من كتاب « مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا » وأصدر بعد ذلك كتاب « في أصول اللغة » في أجزاء ثلاثة .

وفى مناسبة العيد الخمسينى للمجمع ، وتلبية لرغبات طلاب البحث والدراسة ، وتيسيرًا للرجوع إلى جانب كبير من الأعمال المجمعية فى نطاق محصور ، رُئِىَ أن يعد هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ ، مقصودًا فيما يحتويه على نصوص القرارات ، مذيلة ببيان ما يتصل بها تاريخيًّا أو موضوعيًّا والإرشاد إلى كل ما قـــدم حولها من بحوث ودراسات .

ولابد من الإشارة إلى أن ثمة جانبًا من الدراسات اللغوية التى عنى بها المجمع ، وتجسدت نتائجها فى قرارات ، لم يتضمنه هذا الكتاب ، ذلك هو جانب الألفاظ والأساليب ، واللهجات ، وفى النية والعزم أن يستقل بهذا الجانب كتاب على حدة .

كذلك لابد من التذكير بأن للمجمع قرارات فى شأن المصطلحات التى تدخل فى مختلف العلوم والفنون والآداب ومسميات الحضارة ، والمجمع يعنى بإخراج هذه المصطلحات فى مجموعات متوالية ، ويعنى كذلك بإخراج معجمات علمية متخصصة يحتوى كل منها على مصطلحات علم من العلوم .

والرجاء أن يكون فى إخراج هذا الكتاب ما يسعف الباحث بحاجته من تعرف الجهود المجمعية – بوجه عام – فى القضايا اللغوية ، التى تشغل الباحثين والكتّاب .

ومن الله كل عون وتوفيق .

محمد شوقى أمين   **ابراهيم الترزى**

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

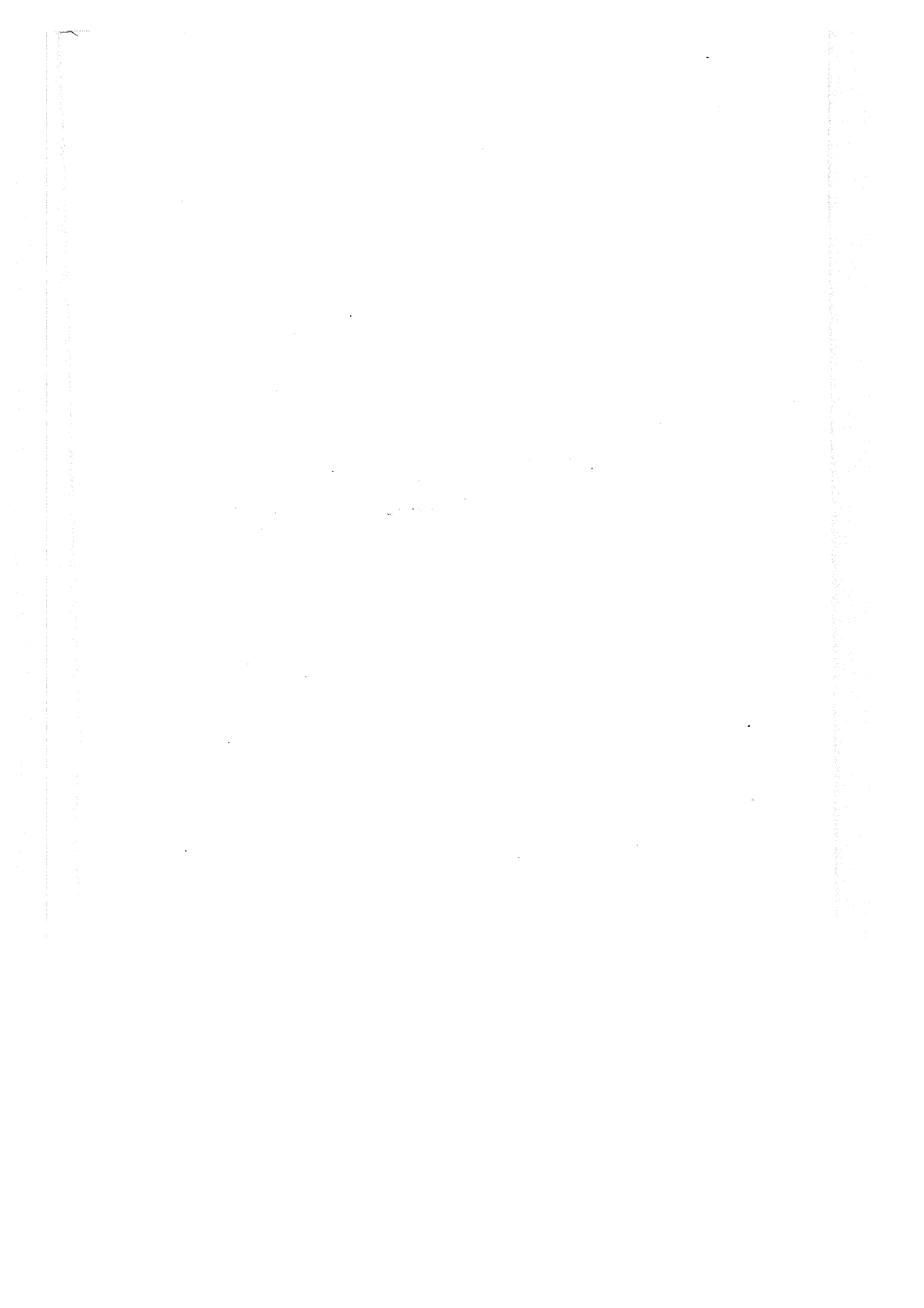
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

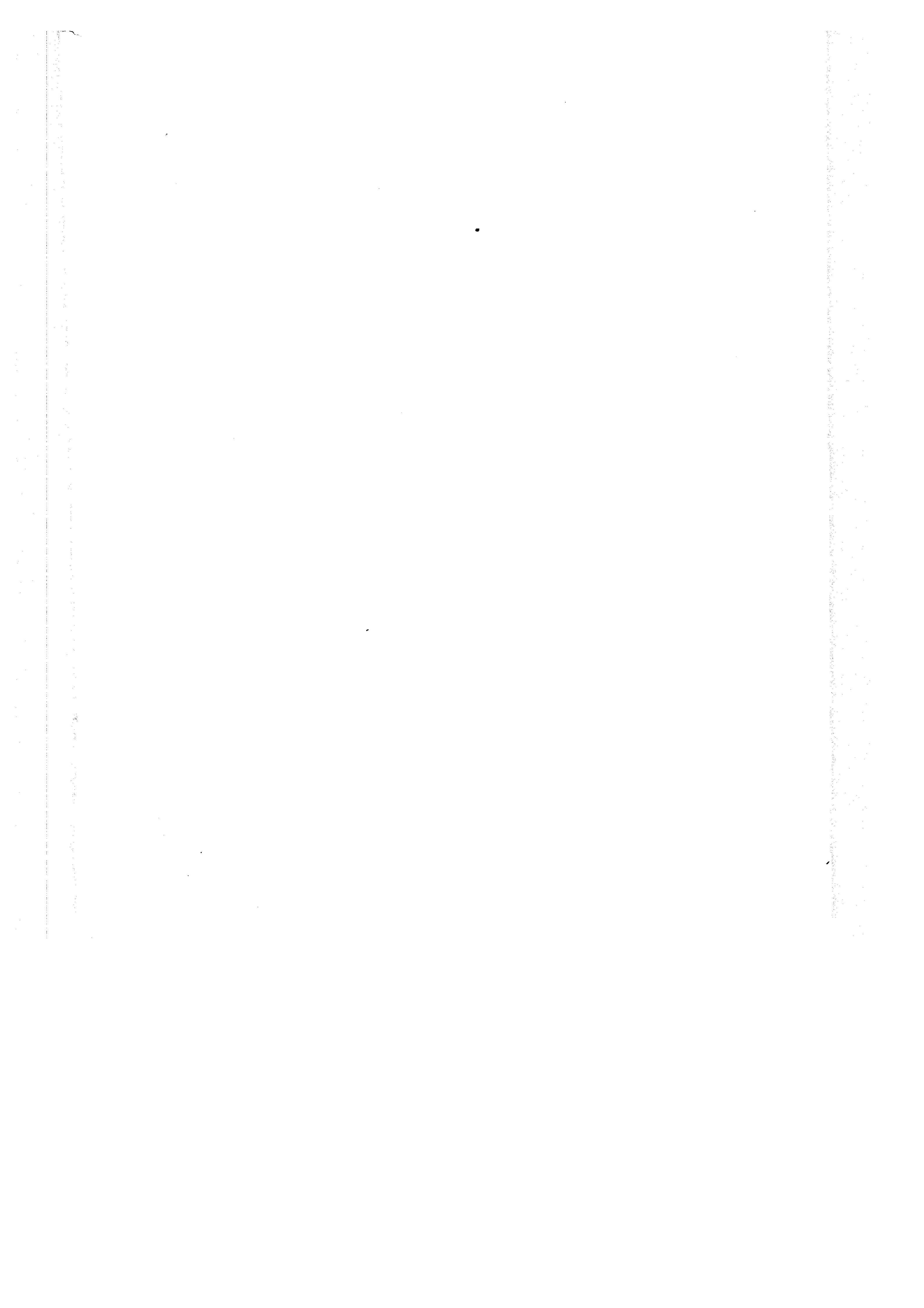
مجموعة القرارات العلمية

فى خمسين عاما



الباب الأول

في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة



١ ـ الاحتجاج بلفظ الحديث (*)

اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية ، لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم فى رواتها .

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة ، مبينة فيما يأتى :

١ ـ لا يُحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ ـ يحتج بالحديث المدوّن فى هذه الكتب الآنفة الذكر ، على الوجه الآتى :

(ا) الأحاديث المتواترة والمشهورة .

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

(ج) الأحايث التى تعدّ من جوامع الكلم .

(د) كتب النبى (صلى الله عليه وسلم) .

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التى عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حَيْوَة ، وبن سيرين .

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة ،

---

* صدر فى ج ٣٥ (د٤)
* عرض فى ج ٢١ ، ٢٢ (د١) وفى ج ٣١ ، ٣٥ (د ٤)
* نشر فى موضوعه بحث فى مجلة المجمع (الجزء الثالث ـ من ص ١٩٧ ـ ٢١٠) للشيخ محمد الخضر حسين.
* أشار الأستاذ «أحمد لطفى السيد» إلى موضوع «معجم لألفاظ الحديث» ـ انظر جلسة الافتتاح لمؤتمر د ١٤ .

٢ ــ التضمين

التضمين أن يؤدِّىَ فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤَدَّى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطَى حكمه فى التعدية واللزوم .

« ومجمع اللغة العربية » يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة :

الأول ــ تحقُّق المناسبة بين الفعلين .

الثانى ــ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمَن معها اللبس .

الثالث ــ ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

---

* صدر فى ج ١٧ د ١

* فى جلسة ١٨ تقرر أن قرار التضمين يغنى عن قاعدة نيابة بعض الحروف عن بعض .

* نوقش فى الجلسات : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨

* قدمت فى موضوعه – هو و نيابة بعض الحروف عن بعض – سبعة بحوث اثنان للشيخ حسين والى ، واثنان للشيخ محمد الخضر حسين ، وواحد للشيخ أحمد الإسكندرى ، وواحد للشيخ إبراهيم حمروش ، وقد تضمنتها محاضر الجلسات . أما البحث السابع فللشيخ عبد القادر المغربى ، وهو مشار إليه فى ج ١٦

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه ، والاحتجاج له ، فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ١٧٧ - ١٩٩) فى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

* فى ج ١ د ١٦ وفى ٧ د ٢٠ (المؤتمر) بحث فى فلسفة التضمين للأستاذ ل . ماسينيون .

٣ ـ فى القيـاس (*)

ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة [illegible] وسع وتيسير الاشتقاق .

صدر [illegible] ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ أحمد أمين الموافقة على قياسية صيغ الزوائد والمصادر ونحوها على [illegible] القواعد الصرفية ودعت الحاجة إليه .

* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب الشيخين محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش فى الجزء السادس من مجلة المجمع .

٤ — الأخذ بالقيـــاس فى اللغة (*)

يؤخذ بمبدأ القياس فى اللغة ، على نحو ما أقره المجمع سلفا من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه .

(كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد أمين فى محاضرته : « مدرسة القياس فى اللغة »).

---

* صدر فى ج ١٤ د ١٥ (المؤتمر)

* اتخذ هذا القرار بعد أن ألقى الأستاذ أحمد أمين محاضرته فى الجلسة ٩ د ١٥ (المؤتمر)نوقشت فى الجلسة نفسها وعنوانها «مدرسة القياس فى اللغة » ، وقد نشرت فى مجلة المجمع (الجزء ٧ — ص ٣٥١)

٥ — قبول السماع من المحدثين (*)

يقبل السماع من المُحْدَثين ، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها .

---

* صدر فى ج ٢٥ د ١٦ (المجلس)

* انظر محاضرة الأستاذ أحمد حسن الزيات «الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه» وقد ألقيت فى المؤتمر ٣ د ١٦ ونوقشت فى ج ١٥ ونشرت فى مجلة المجمع الجزء ٨) وانظر محاضرة الأستاذ إبراهيم مصطفى «فى أصول النحو» وقد ألقيت فى المؤتمر ج ٨ د ١٦ ونوقشت فى ١٥ ونشرت فى مجلة المجمع (الجزء ٨) وقد رئى أن هذا القرار شامل لما اقترحه فى نهاية محاضرته من أن «يق من يرى». المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته من الكتاب والشعراء ، وجعل قوله مددا للغة وحجة فيها .

* انظر قرار « تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة » ج ١١ د ١٣ (المجلس) وقرار «دراسة الكلمات الشائعة» ج ٢٣ د ١٦ (المجلس) .

٦ — تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة (*)

قرر المجمع تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة ، إنْ في الصحف والمجلات ، أو المسرح والإذاعة ، أو الرسائل والكتب ، واتخاذ قرارات فيها تنشر على الجمهور طبقاً لقانون المجمع ، فتسد حاجة ، وتحقق قسطاً من التهذيب والإصلاح (*).

* صدر في ج ١١ د ١٢ (المجلس)

* انظر قرار « دراسة الكلمات الشائعة » ج ٢٣ د ١٦ (المجلس) وقرار « قبول السماع من المحدثين » ج ٢٥ د ١٦ (المجلس).

٧ — دراسة الكلمات الشائعة (*)

تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس ، على أن يراعى فى هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ، ولم يعرف لها مرادف عربىّ سابق صالح للاستعمال .

---

* صدر فى ج ٢٣ د ١٦ (المجلس)

* اتخذ هذا القرار بعد أن عرض الأستاذ أحمد حسن الزيات موضوعه فى محاضرة عنوانها «الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه» ألقيت فى ج ٣ د ١٦ (المؤتمر) ونشرت فى الجزء الثامن من مجلة المجمع ، ونوقش الموضوع فى ج ١٥ د ١٦ (المؤتمر) .

* فى ج ١١ د ١٣ (المجلس) أصدر المجمع قرارا حول هذا الموضوع ، وهو « تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة» .

* انظر قرارا فى « قبول السماع من المحدثين» ، صدر فى ج ٢٥ د ١٦ (المجلس) .

٨ — المولد (*)

المولّد هو اللفظ الذى استعمله المولّدون على غير استعمال العرب . وهو قسمان :

١ — قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز ، أو اشتقاق ، أو نحوهما ، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك . وحكمه أنه عربى سائغ .

٢ — وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب ، إما باستعمال لفظ أعجمى لم تعرّبه العرب . وقد أصدر المجمع فى شأن هذا النوع قراره[1] ، وإما بتحريف فى اللفظ أو فى الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح . وإما بوضع اللفظ ارتجالا .

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين فى فصيح الكلام .

---

* صدر فى ج ٢٤ د ١

* نوقش فى الجلسات ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

* قدم فى موضوعه بحثان ، أحدهما للشيخ حسين والى ، والآخر للشيخ عبد القادر المغربى بعنوان « الكلمات غير القاموسية وقد تضمنتها محاضر الجلسات .

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٠٢ — ٢٠٤) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

(١) انظر ج ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ د ١ ، ونص القرار فى صيغته الأخيرة مثبت فى هذا الكتاب بعنوان : « التعريب » .

٩ ـ المفهوم الاصطلاحى للمعرب والمولد (*)

(قرار للجنة الأصول ، أعاده المجلس إلى اللجنة)

١ ـ المعرَّب : كل ما استُعْمل فى اللغة العربية من ألفاظ أجنبية سواء ألحقت بأبنية عربية أو لم تلحق .

٢ ـ المولَّد : ما استعمل فى اللغة العربية بعد عصور الاحتجاج من كلمات عربية الأصل جارية على أقيسة كلام العرب ، أو مخرَّجة عليها ، أشربت دلالات خاصة بطريق المجاز أو الاشتقاق أو التوسع أو نحو ذلك .

(*) أقرته لجنة الأصول فى الدورة ٤٣ وأعاده المجلس إليها لاستيفاء بحثه .

(*) للمجمع قرار سابق عرف فيه « المولد » وصدر فى د / ١ ج / ٢٤ ، ونشر فى « مجموعة القرارات العلمية » ص ٦ (ط ٢)

(*) عرض الأستاذ محمد شوقى أمين على مؤتمر الدورة الثانية والأربعين بحثا له بعنوان «المفاهيم الاصطلاحية لكلمات. المعرب والدخيل والمولد والمحدث» وقد رأى أنه من الممكن الأخذ بإحدى خطتين لدراسة هذه المصطلحات خطة التعميم أو خطة التخصيص.

فاذا أخذنا بخطة التعميم قلنا :

المعرب : ما دخل العربية من لفظ أعجمى فى قديم أو حديث .

والمولد : ما استحدث بعد عصر الرواية فى قديم أو حديث من لفظ أو أسلوب يسوغ تخريج اشتقاقه وصوغه فى العربية .

وإذا أخذنا بخطة التخصيص للمحافظة على الدلالة التاريخة قلنا :

المعرب نوعان : ما عربه العرب الخلص فى عصر الاستشهاد ، وما عربه أو يعربه المولدون من بعد .

والمولد نوعان : ما نشأ فى عصور الحضارة بعد عصر الاستشهاد ، وما جاء أو يجىء به العصر الحديث .

وقد أحال المؤتمر البحث إلى لجنة الأصول .

— قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة رأى فيها أنه يحسن أن ننصرف عن مصطلحى المحدث والدخيل وينبغى أن نبقى على مصطلح « المعرب» أما مصطلح « المولد» فيحسن إعادة النظر فيه

— وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المعروض بصدد هذا الموضوع .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د / ٤٣ ج / ٢٦) ودارت حوله مناقشة تتلخص فى أن :

(أ) الأستاذ إبراهيم اللبان يرى إعادة القرار إلى اللجنة لأنه يرى أن هذين المبدأين فى حاجة إلى مزيد من الدراسة لأهميتها إذ إنهما يفتحان الباب أمام إثراء العربية بكلمات من لغات أخر .

(ب) ورأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد الإبقاء على ما كان قائما وأخذ به المعجم الوسيط ، وهو التفرقة بين المعرب والدخيل وبين المولد والمحدث .

(ج) اعترض الأستاذ محمد شوقى أمين على التفرقة التى اصطلح عليها المعجم الوسيط ورأى أن علماء اللغة لم يفرقوا بين المعرب والدخيل وعدوا المولد ما نشأ بعد عصور الاحتجاج سواء أكان عربيا أم أعجميا .

ثم رأى المجلس إعادة الموضوع إلى اللجنة لتستوفى بحثه .

وقدم فى ذلك :

١ — « المفاهيم الاصطلاحية لكلمات : المعرب والدخيل والمحدث والمولد» للأستاذ محمد شوقى أمين .

٢ — « المعرب والمولد والدخيل والمحدث » للأستاذ الدكتور شوقى ضيف .

١٠ — تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها (*)

إذا لم تُذْكر من مادة لغوية فى المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها ، كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأُخرى ، فلذلك حالان :

الأُولى : أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف ، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر ، على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى وباب الرباعى وملحقه ومزيده .

الثانية : أن تكون المادة ثلاثية ، والمذكور حينئذ إما فعل ، وإما مصدر ، وإما مشتق من الفعل .

(١) فإن كان المذكور فعلا فهو إما متعد أو لازم ، فالمتعدى نصوغ له مصدرا على وزن « فَعْل » بفتح فسكون ، ما لم يدل على حِرفة .

واللازم له أربع حالات :

١ — إما أن يكون على وزن « فَعِل » مكسور العين ، فنصوغ له مصدرا على (فَعَل) مفتوح العين ، ما لم يدل على لون ، فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعْلة) بضم فسكون .

٢ — وإما أن يكون على وزن (فَعُل) مضموم العين ، فنصوغ له مصدرا على (فُعالة) أو (فُعولة) بالضم .

٣ — وإما أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح العين ، نصوغ له مصدرا على (فُعول) بالضم ، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض . فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذى قرر المجمع قياسيته فى دورته الأُولى . وما لم يدل أيضاً على سير أو امتناع ، فإننا نصوغ للأَول مصدرا على (فَعِيل) وللثانى مصدرا على (فِعال) بالكسر ، وما لم يكن معتل العين ، فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون .

٤ — وإما أن يكون مجهول الباب ، فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم إلى باب من الأَبواب المتقدمة ، ونصوغ له مصدرا مناسبا لهذا الباب .

(ب) وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مصدرا :

١ — فإما ألا يدل على سجية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَل) ، فيصاغ له فعل من باب نصر أو ضرب . ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق . فإن بابه (فَعَلَ يَفْعَل) .

٢ — وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة .

فإن دل على سجية كان فعله على (فَعُلَ يَفْعُلُ) ، وإلا كان الفعل من باب (فَعِلَ يَفْعَل) .

(ج) وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقا غير فعل ، استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم.

وكل ما تقدم جائز ، ما لم يُنص على أن الفعل ممات أو محظور . وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه . فإن سمع عملنا بالمسموع فقط ، أو عملنا بالمسموع أو القياس .

* صدر في ج ٩ د ٢

* نوقش في ج ٢ ، ٨ ، ٩

* قدم في موضوعه بحث للشيخ حسين والى (ج ٨ د ٢) واحتج له في كلمة ألقاها في ج ١ د ٣ وتناوله بحث له نشر في الجزء الثاني من مجلة المجمع (من ص١٩٥ – ٢٢١) وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت في كلمة ألقاها في ج ١ د ٣

* تولى الشيخ محمد الخضر حسين [illegible] والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الثاني من مجلة المجمع (من ص ٢٣٦ – ٢٤٦) .

* تناوله الأستاذ علي الجارم بالتطبيق في بحث له نشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع (من ص ٢١١ – ٢٤٥) وفي بحث آخر له نشر في الجزء الرابع (من ص ٢٢٥ — ٢٤٠) .

* في ج ٩ د ٢ قرر المجمع أن يوضع في كل مادة لغوية في معجم المجمع جميع أفعالها ومشتقاتها ومصادرها وأفعالها ، تنفيذا لقراره في تكملة فروع مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها .

١١ — الاشتقاق من أسماء الأعيان (*)

اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان .

والمجمع يجيز هذا الاشتقاق — للضرورة — فى لغة العلوم .

---

* صدر فى ج ٢٤ د ١

* نوقش فى ج ٢٤ د ١

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٣٢–٢٦٨) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

* قدم الأستاذ على الجارم بحثا يقترح فيه وضع قواعد لاشتقاق الأفعال من الجامد (ج ٣٤ د ٢) .

* للأستاذ عبد الله أمين بحث فى الطرق التى سلكها العرب فى اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان نشر فى مجلة المجمع الجزء ٤ (من ص ٣٢٨ — ٣٤٥)

* انظر قرار ج ٢ د ٢١ (المؤتمر) بمراعاة القواعد التى سار عليها العرب عند الاشتقاق من أسماء الأعيان .

١٢ ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان (*)
دون قيد الضرورة

قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأَعيان ، للضرورة فى لغة العلوم كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأَعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين — ترى التوسع فى هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأَعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٧

* فى أثناء دراسة اللجنة لكلمة « متحف » وتعليل ضبط ميمها بالفتح على أنها اسم مكان من التحفة ، استنادا إلى قرار مجمعى فى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، لوحظ أن القرار مقيد بالضرورة فى لغة العلوم ، وتذاكرت اللجنة فى ذلك وأصدرت قرارها برفع هذا القيد .

١٣ ـ ما يراعى عند الاشـتقاق من اسماء الأعيان (*)

يراعَى عند الاشتقاق من أَسماء الأَعيان القواعد التى سار عليها العرب .

---

* صدر فى ج ٢ د ٢١ (المؤتمر) .
* أصدر المجمع قراره بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان فى ج ٢٤ د ١

١٤ ـ قواعد الاشتقاق (*)

من الجامد العربى والمعرب

« أولا ـ فى الاسم الجامد العربى :

١ ـ إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجرده ومزيده ، الباب فيه « نصر » ويعدّى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف .

٢ ـ أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى متعد فالباب فيه « ضرب » .

٣ ـ وفى كلتا الحالين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل ، تبعاً لما ورد من هذه المشتقات .

٤ ـ ويشتق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن فعلل متعديا ، وعلى وزن تفعلل لازما .

٥ ـ وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفى

ثانياً ـ فى الاسم الجامد المعرّب :

٦ ـ ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب الثلاثى على وزن « فَعَّل » بالتشديد متعديا ، ولازمه « تفعَّل » .

٧ ـ ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب غير الثلاثى على وزن « فعلل » ولازمه « تفعلل » .

٨ ـ وفى جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية ، ويعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه » .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٢٩ – لسنة ١٩٦٣ ونصه : « أقر المؤتمر جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والاسم الجامد المعرب بحسب القواعد التى وضعتها اللجنة » .

* فى الدورة الأولى للمجمع تقرر جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم .
وفى الدورة الثانية اقترح الأستاذ على الجارم وضع قواعد يستعان بها فى اشتقاق الأفعال ، تطبيقا لذلك القرار . فأحيل الاقتراح إلى لجنة الأصول .

. . . .

(*) روجع ما يأتى :

أولا :

(١) قرار المجمع فى الاشتقاق من أسماء الأعيان – فى ج ٢٤ د ١ .

(٢) اقتراح الأستاذ على الجارم فى وضع قواعد لهذا الاشتقاق فى ج ٣٤ د ٢ .

(٣) قرار المجمع فى تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات فى ج ٩ د ٢ .

(٤) قرار المجمع فيما يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان فى ج ٢ د ٢١ .

ثانيا :

(١) بحث للشيخ أحمد الإسكندرى (فى الجزء الأول من مجلة المجمع) .

(٢) بحثان للشيخ حسين والى (فى الجزأين الأول والثانى من المجلة) .

(٣) بحث للشيخ محمد الخضر حسين (فى الجزء الثانى من المجلة) .

(٤) بحث للشيخ إبراهيم حمروش (فى الجزء الثانى من المجلة) .

(٥) بحثان للأستاذ على الجارم (فى الجزأين الثالث والرابع من المجلة) .

(*) قدم الدكتور إبراهيم أنيس إلى اللجنة فى أثناء نظر الموضوع – تعقيبا على اقتراح الأستاذ على الجارم ، طالب فيه بوضع قواعد للاشتقاق من الأسماء المعربة .

١٥ ــ النحت (*)

يجوز النحت عند ما تلجىءُ إليه الضرورة العلمية .

---

* صدر فى ج ١١ ، ١٢ د ١٤ (المؤتمر) .
* احتج له الشيخ إبراهيم حمروش ببحث نشر فى مجلة المجمع (الجزء السابع — ص ٢٠١) ضمن تقرير للجنة بحثت موضوع « النحت ومدى الاستفادة منه » ورأت فيه « القول بجواز النحت فى العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة » وعرض تقريرها على المؤتمر .
* فى ج ٢٨ د ٢ وج ٥ د ١٩ د ٢١ : نوقش موضوع النحت .
* فى ج ٨ د ٢٣ : قدم الدكتور رمسيس جرجس بحثا له فى « النحت » أحيل إلى لجنة الأصول . (نشر البحث فى الجزء الثالث عشر من مجلة المجمع) .

١٦ — النحت وضوابطه (*)

* النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثاً . لم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات ، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته . ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة ، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد ، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي ، والوصف منه بإضافة ياء النسب ، وإن كان فعلا كان على وزن فعلل أو تفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة ، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ — سنة ١٩٦٥ .

* أثير موضوع « النحت» فى المجمع منذ أول عهده فى الجلسة ٩ من الدورة الأولى .
وفى الجلسة ٢٨ من الدورة الثانية .
وفى الجلسة ١١ ، ١٢ من مؤتمر الدورة الرابعة عشرة .
وفى الجلسة ٥ من مجلس الدورة التاسعة عشرة .
وفى الجلسة ٩ من مجلس الدورة الحادية والعشرين .
وفى الجلسة ٨ ، ٩ من الدورة الثالثة والعشرين .

* وقد ألفت لجنة لبحث الموضوع ، فقدمت تقريرها فيه متضمنا بحثا للأستاذ الشيخ إبراهيم حمروش عضو المجمع ، ورأت فيه القول بجواز النحت فى العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة ، ولما عرض التقرير على المؤتمر فى الجلسة الحادية عشرة من الدورة الرابعة عشرة وفى الجلسة الثانية عشرة من هذه الدورة ، قرر ما يأتى : « يجوز النحت عندما تلجىء إليه الضرورة العلمية » . (وقد نشر ذلك فى الجزء السابع من مجلة المجمع) .

* وفى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثالثة والعشرين قدم الدكتور رمسيس جرجس عضو المجمع بحثا له فى النحت فأحيل إلى لجنة الأصول ، وبحثه منشور فى الجزء الثالث عشر من المجلة .

* وقد راجعت لجنة الأصول كل ما دار فى المجمع حول موضوع النحت .
واستمعت اللجنة إلى مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس ، وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى قرار امتنع الأستاذ على عبد الرازق عضو اللجنة من إبداء الرأى فيه ، واعترض الأستاذ أمين الخولى على ما فيه من قيود واشتراطات وطلب الأستاذ محمد على النجار إثبات مخالفته للخروج على وزن فعلل وتفعلل .

١٧ ـ التركيب المزجى (*)

المركب المزجى ضم كلمتين إحداهما إلى الاخرى ، وجعلهما اسما واحداً ، إعرابا وبناء ، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معرَّبتين ، ويكون ذلك فى أ لام الأشخاص وفى أعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية .

ويجوز صوغ المركب المزجى فى المصطلحات العلمية عند الضرورة ، على ألا يقبل منه إلا ما يقره المجمع .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ — سنة ١٩٦٥
* فى الجلسة السابعة من مجلس الدورة التاسعة والعشرين أثير موضوع التركيب المزجى لمناسبة عرض مصطلح جيولوجى هو « الشجر نجمانى » وكانت قد عرضت على المجمع مصطلحات مركبة تركيبا مزجيا مثل « رأسقدميات وبطنقدميات » ، فرأى المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الأصول .
* وقد راجعت اللجنة مناقشة المجلس فى الموضوع ، كما استمعت إلى بحث فيه للأستاذ عبد الحميد حسن ، وآخر للأستاذ أمين الخولى وانتهت اللجنة إلى قرار اعترض الأستاذ أمين الخولى على ما فيه من قيد الضرورة .

١٨ — توهم أصالة الحرف (*)

جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف .

* صدر فى ج ١١ د ١٤ (المؤتمر)

* طالب به الشيخ عبد القادر المغربى فى بحث عرض على المؤتمر ونشر فى مجلة المجمع (الجزء السابع–القسم الأول من البحث المعنون « بين اللغة والنحو » ص ٢٥٧)

* فى ج ١٢ ، ١٣ د ١٥ (المؤتمر) أعيد بحث الموضوع ، حين ألقى الشيخ عبد القادر المغربى محاضرة عنوانها « الشاهد على توهم أصالة الحرف » ذهب فيها إلى اتخاذ « توهم الأصالة » قاعدة فى الاشتقاق وأحيل الاقتراح إلى لجنة الأصول فى ج ١٤ د ١٥ (المؤتمر) ، ونص المحاضرة (فى المجلة الجزء ٧ ص ٣٦١) .

* فى ج ٥ د ٨ استمع المؤتمر إلى بحث للشيخ عبد القادر المغربى عرض فيه ما أمكن جمعه من الشواهد على توهم الحرف الأصلى زائدا .

وفى ج ٥ د ١٨ (المؤتمر) ألقى الشيخ عبد القادر المغربى بحثا فى « توهم الحرف الأصلى زائدا » ونادى بإقرار جواز ذلك . وهو الشق الآخر من موضوع توهم الأصالة وتوهم الزيادة فى الحروف .

١٩ ـ توهم الحرف الزائد أصليا (*)

رأت اللجنة فى ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة ، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ، ودعمها المحدثون . ولهذا ترى اللجنة أن فى وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على وهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون . إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥

* فى ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى على المؤتمر بحثا له بعنوان « بين اللغة والنحو » أشار فيه إلى موضوعين : توهم أصالة الحرف الزائد ، وتوهم زيادة الحرف الأصلى .

وبعد المناقشة فيه وافق المؤتمر على توهم أصالة الحرف فى بعض الكلمات العربية ، وجاء فى تلخيص أعمال المؤتمر : « الموافقة على جواز توهم أصالة الحروف فى بعض الكلمات العربية » .

* وفى ج ١٢ ، ١٣ ، ١٤ دورة ١٥ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى بحثا له بعنوان : « الشواهد على توهم أصالة الحرف » طالب فيه باتخاذ توهم الأصالة قاعدة فى الاشتقاق ، فووفق على الاكتفاء بما أقره المؤتمر فى العام الماضى ، ثم تقرر فى الجلسة الأخيرة للمؤتمر إحالة البحث إلى لجنة الأصول .

* وفى ج ٥ د ١٨ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى بحثا له فى توهم الحرف الأصلى زائدا ، وناقش فيه الأعضاء ، وهو يرى أن هذه الشواهد التى أوردها من القلة بحيث لا يسمح له بأن يقترح على المجمع اعتبار ذلك قياسيا .

* وقد نشرت بحوث الأستاذ المغربى فى المجلة ج ٧ ص ٢٥٧ ، ٣٦١ وج ٩ ص ١٦١ .

* وقد نظرت اللجنة فى هذه البحوث ، وناقشت فيها . كما استمعت إلى مذكرة فى الموضوع للدكتور إبراهيم أنيس ، وأخرى للأستاذ الشيخ محمد على النجار .

٢٠ – بناء اللغة على التوهم (*)

(قرار للجنة الأصول وافق عليه المجلس ، وأعاده المؤتمر إلى اللجنة)

نظرت اللجنة فى بحث الأستاذ « محمد بهجة الأثرى » وعنوانه « مزاعم بناء اللغة على التوهم » كما نظرت فى تعقيب الأستاذ « محمد شوقى أمين » وعنوانه : « تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ونفى مزاعم الوهم عنه » وكذلك راجعت ما تضمنته محاضر المجمع من بحوث الأستاذ « عبد القادر المغربى » والأستاذ « محمد على النجار » والدكتور « إبراهيم أنيس » .

وبعد المناقشة وتداول الرأى ، استخلصت اللجنة ما يأتى :

أولا : أن الأستاذ « الأثرى » يقيم بحثه على أساس أن التوهم مرادف للخطأ أو الغفلة . وعنده أن لا محل للتوهم بهذا المعنى فى الألفاظ والأساليب الواردة عن العرب الفصحاء ، وهو يرد ما أطلق عليه تعبير « البناء على التوهم » إلى أبواب من نظم اللغة وأسرارها ، وما هو مأثور من اللهجات العربية وضروب تصرفها وما فات اللغويين تسجيله ، وما قصر استقراء النحاة فى استيفائه .

(*) صدر عن لجنة الأصول فى د / ٤٢ وعرض على المجلس (فى د / ٤٣ ج / ٢٦) وقرر عرضه على المؤتمر ، ولما عرض على المؤتمر (د / ٤٣ ج / ٨ فى ٢ / ٣ / ١٩٧٧ م) علق الأستاذ محمد بهجة الأثرى على تقرير اللجنة ورأى المؤتمر إعادة الموضوع إلى اللجنة لتوليه مزيدا من الدراسة ثم تعرضه على مؤتمر قادم .

— كان المجمع قد أصدر قرارا فى التوهم ينص على أنه « جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف فى (د / ٤ ج / ١١ للمؤتمر وهو منشور فى « مجموعة القرارات العلمية – ص / ١٠ / ط ٢ وأشير إلى تطور هذا القرار) .

وقدم فى ذلك :

١ – « مزاعم بناء اللغة على التوهم » للأستاذ محمد بهجة الأثرى – عضو المجمع .

٢ – « تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ونفى مزاعم الوهم عنه » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

٣ – « بناء اللغة على التوهم : مشروع قرار » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٤ – « البناء على التوهم فى العربية : مشروع قرار » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

٥ – « تعقيب للأستاذ محمد بهجة الأثرى » على تقرير لجنة الأصول .

ثانياً : أن « الأستاذ الأثرى » يلتقى مع « الأستاذ المغربى » فى أن ما يعد من باب البناء على التوهم إنما يجرى على سنن العربية وفطرتها . ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة . ومن ثم نادى بالاعتداد به . والقياس عليه .

ثالثا : أن الربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم فى الدلالة اللغوية . ومن معانى التوهم : التمثيل والتخيل ، وقد استعان النحاة واللغويون بهذا المعنى . كما عبروا عنه بالتشبيه والمشابهة والمشاكلة . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التوهم تسجيل لظاهرة لغوية عومل فيها شيء معاملة آخر ، على سبيل الافتراض أو الاعتبار . لفائدة فى الدلالة ، وإن جاء مخالفا للقياس .

رابعا : أن جمعا من أقطاب النحاة خلال العصور ، رأوا فى البناء على التوهم سرا من أسرار العربية ، وأطلقوا عليه هذا التعبير ، ومن هؤلاء : الخليل بن أحمد ، وسيبويه والفراء ، والأزهرى ، والجوهرى ، وأبو على الفارسى ، والمبرد ، وابن جنى ، وغيرهم كثير

خامسا : أن الأمثلة التى يعبر النحاة فى تخريجها بالبناء على التوهم ، ربما جاء تعبيرهم فى شأنها بأنها من الغلط . وقد ورد ذلك فى كلام « سيبويه » وفى كلام « الفراء » . ولم يرتض « ابن هشام » تفسير « ابن مالك » لذلك بأنه الخطأ أو اللحن . وقال إن المراد بالغلط ما عبر عنه بالتوهم . وذلك ابتغاء نفى الخطأ عن العرب الخلص .

سادسا . أن المجمع فيما قرره خاصًا بتوهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول نبه إلى أن ذلك ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ولكنها لم تبلغ درجة القاعدة العامة ، ولهذا اكتفى بأن سوغ قبول نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة . والمجمع فى اعتماده ذلك يساير « ابن جنى » فى باب الرد على من ادعى عناية العرب بالألفاظ دون المعانى ، فى كتابه « الخصائص » إذ يقول : إن هذا « لما فى تبقية الزائد مع الأصلى فى حال الاشتقاق من توفية للمعنى . وحراسة له ، ودلالة عليه » .

٢١ ـ دراسة الأصوات واللهجات وتقييدها (*)

نظرا إلى أن من مهمات المجمع المنصوص عليها فى قانونه تنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية ، ينشأ فى المجمع نظام لدراسة الأصوات واللهجات المختلفة وتقييدها بواسطة « الأسطوانات » ونحوها مما أخرجته المخترعات الحديثة .

---

* صدر فى ج ٣٤ د ٣
* فى ج ٤ د ٧ (المجلس) صدر قرار فى « دراسة اللهجات العربية واللهجات العامية» .
* عرضت مصطلحات علم الأصوات فى ج ٢٠ د ١٩ (المجلس) وفى ج ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ د ٢٧ (المجلس) ، وفى ج ١١ د ٢٧ (المؤتمر) وفى ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر) .

٢٢ ـ دراسة اللهجات العربية واللهجات العــامية (*)

تُدرس اللهجات العربية ، وتطبق عليها (القراءات) ، وفى أثناء هذه الدراسة تدرس اللهجات العامية ، ويرد الصحيح منها إلى أُصوله فى اللغة العربية ، ويُبين ما لا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات العربية .

---

* صدر فى ج ٤ د ٧ (المجلس)
* أحيل هذا القرار إلى لجنة اللهجات ، فدرسته ، وعرضت قراراتها فيه على المؤتمر (ج ٦ د ٧) فوافق على درس اللهجات العربية ، وتطبيق القراءات عليها ، وبحث اللهجات المصرية ، والبحث فى كيفية ارتباط دراسة اللهجات بالعلوم المختلفة وما درسه المستشرقون من اللهجات العربية .
* فى ج ٣٤ د ٣ صدر قرار « فى دراسة الأصوات واللهجات وتقييدها » .
* فى ج ٣٤ د ١ بحث للأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب فى توحيد مخارج الحروف فى البلاد العربية — وانظر ج ٣٥ د ٢ .
* فى ج ١٢ د ١٦ (المؤتمر) قدم الأستاذ ما سينيون نموذجين لأطلس الحرف ، فأحيلا إلى لجنة اللهجات .
* وفى ج ٥ د ٢٥ (المجلس) اقترحت لجنة اللهجات موافاتها بما سمع من ألفاظ خاصة بالمناطق .
* درس موضوع اللهجات والأمثال العامية ، والعلاقة بين العامية والفصحى فى دورات عدة ، وقدمت فى مختلف نواحى الموضوع بحوث ، فى الدورات الأولى والرابعة والسابعة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين .
* فى أجزاء المجلة الأول والثانى والثالث والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر ، بحوث ودراسات تتصل فى مجموعها بموضوع اللهجات ، وممن اشتركوا فيها :

الأستاذ أحمد حسن الزيات . الأستاذ أمين الخولى . الدكتور خليل عساكر . الأستاذ عباس محمود العقاد . الشيخ عبد القادر المغربى . الأستاذ عبد الله الأمين . الدكتور عبد الوهاب عزام. الأستاذ عيسى اسكندر المعلوف . الأستاذ محمد توفيق دياب . الأستاذ محمد رضا الشبيبى . الأستاذ محمد الفاسى . الأستاذ محمد فريد أبو حديد. الأستاذ محمد كرد على . الدكتور محمد مهدى علام . الأستاذ محمود تيمور . الأمير مصطفى الشهابى . الأستاذ نليو .

٢٣ ـ فى استعمال أسماء الشهور (*)

١ ـ فى « مصر » يذكر رقم اليوم ويليه اسم الشهر الرومى ، مصحوبا باسم الشهر السريانى بين حاصرتين ، وفى « سورية » يذكر رقم اليوم ويليه اسم الشهر السريانى مصحوبا باسم الشهر الرومى بين حاصرتين .

٢ ـ يُحْتَفَظ باستعمال التقويم الهجرى لارتباطه بالمناسبات الدينية .

٣ ـ يُحتفظ فى « مصر » بالتقويم القبطى لارتباطه بمواسم الزراعة بها .

---

* صدر فى ج ٧ ، ١٢ د ٢٧ (المؤتمر)
* ألقى فى موضوعه الأمير مصطفى الشهابى بحثا فى المؤتمر (ج ١ د ٢٥)
* عرض على المجلس (ج ١٤ و ٢٧) تقرير لجنة اللهجات فى هذا الموضوع .

٢٤ — وسيلة لتعليم الأطفال أسماء الأشياء (*)

لتعليم الأطفال أسماء الأشياء صحيحة ، يحسن بوزارة المعارف (التربية والتعليم) أن تتبع طريقة عرض رسم شامل فى ألواح ، ويرقّم كل جزء ولو كان تافها برقم خاص ، ثم يوزع على الأطفال كتاب صغير به هذه الأرقام ، وأمام كل رسم اسم هذا الجزء مشروحا شرحا مختصرا مفيدا. على أن يصنع الرسم رجل فنان له خبرة برسم ما هو خاص بمصر وشئونها والبلاد العربية الأخرى إن أمكن .

---

* صدر فى ج ١١ د ٢
* اقترح الموضوع الأستاذ ل . ما سينيون .

٢٥ ـ فى المترادف (*)

توصى لجنة الأصول فى شأن المترادفات أن يعنى كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضيق دائرة المترادفات .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤
* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ أحمد أمين استبعاد كثير من المرادفات التى لا حاجة إليها .
* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب الأستاذين الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ إبراهيم حمروش فى الجزء السادس من مجلة المجمع .
* وانظر تقرير الدكتور إبراهيم أنيس حول بحث الأستاذ أحمد أمين .

٢٦ — فى التضـــاد والمشترك (*)

أياً ما كان سبب التضاد والاشتراك واختلاف اللغويين حولهما . فإن ما ثبت من كلمات التضاد والاشتراك اللفظى ليست كثيرة ، ويعول فى تحديد معناها على السياق والقرينة ، ووجودها فى المعجم قد يحتاج إليه فى فهم النصوص القديمة وليس فيها مع ذلك عبء على اللغة وليست العربية بدعا فى ذلك . ومهمة واضعى المعجم أن يتحروا استعمال هذه الألفاظ فى النصوص الصحيحة قبل الحكم بأنها من الأضداد أو المشترك اللفظى .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مئيمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤ .
* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ أحمد أمين حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها والتخفف من المشترك قدر الإمكان
* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب كل من الأستاذين الشيخ إبراهيم حمروش والشيخ محمد الخضر حسين فى مجلة المجمع الجزء السادس .
* وانظر تقرير الدكتور إبراهيم أنيس حول هذا البحث .

٢٧ — فى الألفاظ الحوشية (*)

من الواجب أن يكون من المعاجم ما يتضمن كل كلمات اللغة ، أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية فذلك اعتبار بلاغى لا لغوى ، ولا يستبعد اللفظ من المعاجم بأنه حوشى .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ أحمد أمين التخفف من كثير من مفردات اللغة ، ورأيه أن أولى الكلمات بالإعدام هى الكلمات الحوشية ؛ فلا بد من استبعادها وعدم إدخالها فى المعاجم الجديدة .

* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب كل من الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ إبراهيم حمروش عليه فى الجزء السادس من مجلة المجمع .

* وانظر تقرير الدكتور إبراهيم أنيس حول بحث الأستاذ أحمد أمين .

٢٨ — الوقوف بالسكون على الأعلام المركبة (*)

فى مثل « سافر محمد على حسن »

يجوز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام فى مثل « سافر محمد على حسن » مع حذف (ابن) تيسيرا على القراء والكتاب ، وتخلصا من صعوبة الإعراب .

---

* عرض فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ فرأى المؤتمر تأجيل النظر فيها إلى مؤتمر قادم .

* قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات عضو المجمع إلى المجلس اقتراحا بإجازة التسكين للأعلام المركبة مع إسقاط كلمة « ابن» من باب التخفيف فى مثل « سافر محمد على حسن » ، عرض الاقتراح فى الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين.

ولما بحثته لجنة الأصول يومئذ ، انتهت فيه إلى جواز إعراب الاسم الأول بحسب ما يقتضيه الكلام ، وأن يعرب ما يتلوه على الإضافة مستندة إلى ما قرره النحويون فى العلم من جواز إضافة الاسم إلى اللقب فى مثل سعيد كرز . وعرض هذا الرأى على المجلس فرأى إرجاء البت فيه ، وذلك فى الجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين .

* ثم قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات بحثا فى الموضوع إلى مؤتمر المجمع ، فناقش فيه فى الجلسة الرابعة من الدورة الثانية والعشرين وأحاله إلى لجنة الأصول ، فقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة ، فنوقش التقرير ، ورئى إرجاء البت فيه .

وقد نشر البحث والمناقشة فى الجزء الثانى عشر من المجلة .

* وقد استأنفت لجنة الأصول النظر فى الموضوع ، فرجعت إلى ما دار حوله فى المجمع .

واستمعت إلى مذكرات فيه للدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ الشيخ محمد على النجار والأستاذ أمين الخولى .

وانتهت اللجنة إلى قرار لم يوافق عليه كل من الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج ، والأستاذ على عبد الرازق ، والأستاذ الشيخ محمد على النجار .

* واستمع المؤتمر فى د / ٣ إلى بحث للأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج فى هذا الموضوع .

٢٩ – جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن (*)

يجيز المجمع ما يجرى على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة فى مثل: سافر محمد على حسن، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين:

١ – يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ – تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

(*) صدر فى د / ٤٤ ج / ٧ للمؤتمر (٢١ / ٣ / ١٩٧٨م)

– قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات إلى المجلس اقتراحاً بإجازة تسكين الأعلام المركبة مع إسقاط كلمة « بن » من باب التخفيف فى مثل « سافر محمد على حسن» .

– درست لجنة الأصول اقتراح الأستاذ أحمد حسن الزيات وانتهت إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأول بحسب ما يقتضيه الكلام وأن يعرب ما يتلوه على الإضافة مستندة إلى ما قرره النحويون فى العلم من جواز إضافة الاسم إلى اللقب مثل سعيد كرز وقد عرض هذا القرار على المجلس فى الجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين فرأى إرجاء البت فيه .

– ثم قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات بحثاً فى الموضوع إلى مؤتمر المجمع فناقش فيه فى الجلسة الرابعة من الدورة الثانية والعشرين وأحاله إلى لجنة الأصول فقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة فنوقش التقرير ورئى إرجاء البت فيه . وقد نشر البحث والمناقشة فى الجزء الثانى عشر من المجلة .

– استأنفت لجنة الأصول النظر فى الموضوع فرجعت إلى ما دار حوله فى المجمع واستمعت إلى مذكرات فيه للدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ الشيخ محمد على النجار ، والأستاذ أمين الخولى ، وهى منشورة فى كتاب « فى أصول اللغة» ج ١ ص ١٦٣ – ١٨٠

– وانتهت اللجنة إلى قرار لم يوافق عليه كل من الشيخ عبد الرحمن تاج ، والأستاذ على عبد الرازق ، والأستاذ الشيخ محمد على النجار .

– عرضت اللجنة قرارها فى الموضوع فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين فرأى المؤتمر تأجيل النظر فيه إلى إلى مؤتمر قادم .

– استمع مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين إلى بحث للأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج (وهو منشور فى كتاب أصول اللغة ج ١ ص ١٨١) .

(*) درست لجنة اللهجات ظاهرة الإسكان فى الفصحى وقدم لها فى الموضوع بحثان هما :

١ – « ظاهرة الإسكان فى الفصحى » للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

٢ – بحث عن الإسكان للدكتور عبد الصبور شاهين ، خبير اللجنة .

واستخلصت لجنة اللهجات من الدراسة ما يلى :

١ – أن الإسكان ورد فى قراءات القرآن وخاصة السبع .

٢ – أن الإسكان لغة فى تميم وبنى أسد وبعض نجد .

٣ – أن الإسكان وردت به شواهد من الشعر المحتج به .

. . . .

٤ — أن سيبويه وأبا على الفارسى وابن جنى وغيرهم وجهوا ذلك بأنه إجراء المتصل مجرى المنفصل أى حمل إسكان لامة الكلمة على إسكان عينها ومن هذا التعليل نستنبط أن الداعى إلى إسكان الكلمة هو توالى الثلاثة [illegible] بالأحرى الثلاث متحركات) من كلمتين فيجوز إسكان المتحرك الأوسط ، وهو لام الكلمة الأولى موقع حركة الإعراب .

٥ — أن بعض أئمة النحاة وجهوا ذلك بأنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو الوصل بنية الوقف ، إما على تقدير الإعراب كما يقدر فى المعتل ، وإما على أن الإسكان للتخفيف تأسيسا على تقدير الحركة ، وإما على أن الحركة محذوفة .

٦ — وقد تواردت فى أقوال جمهرة النحاة أن ذلك جائز فى النثر على الصحيح أى الاختيار ، ولا يختص بحال الضرورة ، كما فى شرح ابن يعيش للمفصل وحاشية الصبان على الأشمونى وغيرها .

وجوهر ما تقدم أن إسكان الحركة الإعرابية ليس بمنكور فى الفصحى ، ومن ثم رأت اللجنة الاستناد إلى ذلك فى إجازة الوقف بالسكون على الأعلام المتتابعة كما هو الجارى على الألسن والأقلام فى العصر الحديث وانتهت اللجنة إلى القرار التالى .

« يشيع فى اللغة العربية المعاصرة على اختلاف مستوياتها إسكان أواخر الأعلام مع حذف ابن [illegible] مثل سافر محمد على حسن» .

(*) أعادت لجنة الأصول دراسة الموضوع ، وقدم لها الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان «تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام » .

وبعد مناقشة الموضوع وما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

«ترى اللجنة إجازة ما يجرى على الألسنة من حذف ابن من الأعلام المتتابعة فى مثل سافر محمد على حسن ، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجوه الآتية :

١ — يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ — يسكن العلمان الأولان ويعرب الأخير بما يستحقه الأول من إعراب .

٣ — يسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

(*) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع (د / ٤٤ ج / ٣٠) .

وقد رأى الأستاذ عباس حسن أن يعتبر « محمد على حسن» اسم الرجل دون نظر لأبيه أو جده ويكون حينئذ من قبيل التركيب المزجى وقد قال النحاة . إن العلم قد يكون مركبا تركيبا ثلاثيا ، وفى هذه الحالة لا ينظر إلى أجزائه كل على حدة وتنطبق عليه قواعد الإعراب . . . واعترض فى الوقت نفسه على إجازة التسكين فيما جرى فيه التحريك إذ كيف يجرى الوصل مجرى الوقف و « محمد على حسن» اسم واحد ، هو علم كلماته بمثابة الحروف فى كلمة واحدة ثم وافق المجلس على قرار اللجنة .

(*) ولما عرض الموضوع على المؤتمر رأى الاستغناء على التخريج الثانى للضبط ، والاكتفاء بالأول والثالث .

وقدم فى ذلك :

١ — « ظاهرة الإسكان فى الفصحى » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — « تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام» للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

٣ — الإسكان للدكتور عبد الصبور شاهين — خبير لجنة اللهجات .

٣٠ — اباحة المد عند التقاء الساكنين (*)
أو : زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين

لا حَرَجَ على من يدفع اللبس بِمَدٍّ عند التقاء الساكنين ، في مثل قولهم : اجتمع مندوبُو العِراق بمندوبِي الأُرْدُنّ .

---

* صدر في ج ٢٤ د ١٧ (المجلس) .

* اتخذ هذا القرار على أثر اقتراح قدمه الأستاذ أحمد حسن الزيات بعنوان« زيادة موضع على المواضع الثلاثة التي يغتفر فيها التقاء الساكنين » إلى مؤتمر المجمع في ج ١٢ د ١٧ فأحيل على لجنة الأصول وكتبت تقريرا فيه عرض على المجلس — نص الاقتراح والتقرير في المجلة (ج ٨ ص ص ٢٤١ — ٢٤٤) .

٣١ — لحوق علامة التثنية أو الجمع (*)

بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر

(طلب المؤتمر سحب هذا القرار)

« لا مانع من لحوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع ، وذلك استناداً إلى ما ورد فى القرآن الكريم مما ظاهره إجازة ذلك ، مثل قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ، وقوله سبحانه : « ثم عموا وصموا كثير منهم » ، وفى قوله صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسمى ابن مالك هذه اللغة لغة « يتعاقبون فيكم » والتأويل فى الآيتين الكريمتين وفى الحديث الشريف خلاف الأصل ، ولا مقتضى له . وقد ثبت أن هذه لغة جمع من قبائل العرب ، منهم طيء وأزد شنوءة ، وقد ورد هذا كثيراً فى الشعر العربى المحتج به ، كما ورد فى شعر فحول الشعراء فى العصر العباسى ، كأبى تمام وأبى فراس والبحترى والشريف الرضى والمتنبى وأبى العلاء وأبى فراس ، وقد احتج بكلامهم الرضى فى شرح الكافية ، وكذلك احتج به غيره من علماء العربية . وأما التأويل بجعل الاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ مؤخراً ، فإنه يخرج الأسلوب عن كونه لغة قوم بأعيانهم ؛ لأن بدل الاسم الظاهر من الضمير ، وتأخير المبتدأ عن خبره لا يختص بلغة قوم معينين ، وقد نص العلماء على أن

(*) وافق المؤتمر فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين على أن يطلب إلى مقرر اللجنة سحب هذا القرار وفيما يلى البيان بالموضوع :

١ — فى البحث الذى قدمه الأستاذ عباس حسن إلى مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين بعنوان «بعض الشوائب فى النحو» التمثيل لذلك بما منعه النحاة من اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا ، مع ورود ذلك فى آية قرآنية وفى أبيات من الشعر ، ولكن النحاة يؤولون ذلك لمخالفته لقاعدة هى عندهم ثابتة ركينة . وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول ، وقد نظرت اللجنة فى ذلك . وعرض الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد أن ابن هشام فى «أوضح المسالك» يسجل أن ليس فى الأمر تأويل ، وإنما هو لغة لقبائل بأعيانها مثل : طيء وأزد شنوءة . وأما القول بأن ذلك على تقديم خبر أو على الإبدال فإن هذا لا يختص بلغة قوم بأعيانهم . أضاف الأستاذ الشيخ محيى الدين أنه جمع من هذه اللغة أكثر من عشرين شاهدا لشعراء جاهليين وأمويين وعباسيين ومحدثين فلم تكن هذه اللغة مهجورة فى الاستعمال ولا بعيدة من الفصاحة .

٣ — لما عرض هذا القرار على المؤتمر رئى سحبه ، فووفق على ذلك .

٤ — وقدمت فى ذلك مذكرة للأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، وعنوانها : «الشواهد على لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر» .

ذلك الأُسلوب لغة قوم بأَعيانهم . أما تأويل الحديث بأنه قطعة مختصرة من حديث مطول رواها مالك فى « الموطإ » ، والمطول هو : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » فتأْويل غير مستساغ ؛ لأَن العلماء أَجازوا للمتمكن من اللغة أن يروى الحديث بالمعنى

لذلك تقرر اللجنة ما يأْتى :

« يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهراً مثنى أو مجموعا جمعا لمذكر أو مؤنث . أو ما يدل على أحدهما ، أن تلحق الفعلَ المسندَ إلى أَحدهما علامةُ التثنية أَو علامة الجمع . كما أَلحق جميع العرب علامة التأْنيث بالفعل المسند إلى المؤنث » .

٣٢ ـ قرار ضبط عين المضارع من ماضى الثلاثى المفتوح العين (*)

تدارست اللجنة ما قدم فى الموضوع من مذكرات وما عرض عليها من مقترحات .
ورأت أن ـ جمهرة من اللغويين والنحاة كأبى زيد والمبرد وثعلب وابن درستويه وأبى على الفارسى وغيرهم يقولون بجواز ضم مضارع فَعَل وكسره فيما لم يشتهر من الأفعال .
ويستأنس فى الجواز بأن الكسر والضم يتعاقبان فى الفعل الواحد كثيراً . ولهذا تقترح اللجنة ما يأتى :

يجوز فى فَعَل المفتوح العين ضمُّ عين مضارعه وكسرها باستثناء :

(ا) ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فيه مثل : يضرب يقتل فيبقى على الوجه الشائع .

(ب) ما اشتهر من ألفاظ حلقية العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح مثل :

فتَح يفتَح وسبَح يسبَح ووضَع يضَع ورأى يرَى ونأى ينأى .

(ج) ما كان لمعنى الغلبة مثل خصمته فالباب فيه الضم .

(د) ما كان واوى الفاء كوعد أو يائى العين أو اللام كباع ورمى . والمضاعف اللازم مثل حنَّ والباب فيه الكسر .

وترى اللجنة :

أولا : ألا يتبع ذلك فى تحرير المعاجم .

ثانياً : ألا يرخص فى هذا الاستعمال للمتكلم العادى إلا حين لا يكون هناك نص صريح على باب الفعل الذى نريد أن نترخص فى ضبطه .

---

* عرض على المجلس بالجلسة التاسعة والعشرين من الدورة الثامنة والأربعين وكذلك على المؤتمر بالجلسة الثامنة من الدورة الثامنة والأربعين .

. . . .

* بعث الأستاذ محمد الباشا من لبنان إلى المجمع – رسالة ضمنها مقترحا بضبط عين المضارع . وقال فى مستهل رسالته : إن ضبط عين المضارع من المشكلات التى تعوق شداة العربية عند تعلمها والتحدث بها ، ثم فحص ما يذكره النحاة واللغويون من ضوابط عابجت بعض الأفعال وتجاوزت عن بعضها ومقترحه لعلاج هذه المشكلة يتلخص فى الضابط الآتى : يضم مضارع فعل السالم إذا كان متعديا ويكسر إذا كان لازما . فيقال مثلا ضبط الكتاب يضبطه إذا أنزله . وهبط من الجبل يهبط .

ويستثنى من ذلك مشاهير الأفعال يلتزم بها من عرفها ويلتزم من جهلها بالضابط السابق .

* أحال مجلس المجمع الرسالة إلى لجنة الأصول لدراسة الموضوع وإبداء الرأى فى المقترح .

* قدم الدكتور شوقى ضيف تعليقا على المحاولة السابقة وذكر أن الضابط المقترح غير صحيح ، ومن شأنه أن يحدث اضطرابا فى ضبط اللغة ؛ لأن الأفعال المروية على يفعل تجىء متعدية ولازمة بضم العين وكسرها .

* قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز خبير اللجنة مذكرة فى أبنية الفعل الثلاثى المجرد اقترح فى ثناياها الضابط الآتى : إذا لم نعرف ضبط عين مضارع فعل يجوز لنا أن نضمها أو نكسرها إذا لم يكن عينه أو لامه حرف حلق فإن كان حلقى العين أو اللام ولم نعرف أنه مضموم أو مكسور فهو مفتوح دائما . وليس الضابط السابق بمخالف لما ذكره أبو زيد وابن درستويه وابن يعيش وغيرهم من النحاة واللغويين .

* قدم الدكتور مهدى علام مذكرة بعنوان : « رأى فى الفعل وصوره فى العربية وبعض اللغات الأخرى » يرى فيها أن الأفعال الثلاثية تحتاج إلى علم واسع وجهد عظيم لتحديدها فى صيغتها ومعانيها وأن مشكلة الأفعال شركة بين العربية وغيرها من اللغات ، والعربية ليست بدعاً فى ذلك .

* قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « ضبط عين المضارع من ماضى الثلاثى المفتوح » يرى فيها أن فعل المفتوح العين يجوز فى مضارعه الضم والكسر باستثناء :

(أ) ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فى ضبطه مثل : يضرب ، ويقتل فيبقى على الوجه الشائع .

(ب) ما اشتهر من ألفاظ حلقية العين أو اللام فيؤثر فيها الفتح المشهور كيصبح يسحب إلا ما اشتهر بغير ذلك .

(ج) ما كان واوى العين أو اللام كقال ودعا أو كان لمعنى التغلب مثل خصمته أخصمه فقياسه الضم ، وما كان واوى الفاء كوعد أو يائى العين أو اللام كباع ورمى فقياسه الكسر .

* رأت اللجنة أن الضوابط السابقة قيمة علمية وجهد مستمر ، واقترحت عرضها على المجلس لتكون موضع نظره .

* ناقش المجلس القرار ورأى أن يعاد إلى اللجنة لإعادة النظر فيه .

* أعادت اللجنة بحث الموضوع على ضوء ما دار من مناقشات وما أبديت من ملاحظات وانتهت اللجنة بعد ذلك إلى القرار الآتى :

تدارست اللجنة ما قدم فى الموضوع من مذكرات وما عرض من مقترحات ، ورأت أن جمهرة من اللغويين والنحاة كأبى زيد والمبرد وثعلب وابن درستويه وأبى على الفارسى وغيرهم يقولون بجواز ضم مضارع فعل وكسره فيما لم يشتهر من الأفعال ويستأنس فى الجواز بأن الكسر والضم يتعاقبان فى الفعل الواحد كثيرا ، ولهذا تقترح اللجنة ما يأتى :

يجوز فى فعل المفتوح العين ضم عين مضارعه وكسرها باستثناء :

(أ) ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فيه مثل : يضرب ويقتل فيبقى على الوجه الشائع .

(ب) ما اشتهر من ألفاظ حلقية العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح مثل :

فتح يفتح وسبح يسبح ووضع يضع ورأى يرى ونأى ينأى .

(ج) ما كان لمعنى الغلبة مثل خصمته فالباب فيه الضم .

. . . .

(د) ما كان واوى الفاء كوعد أو يائى العين أو اللام كباع ورمى ، والمضاعف اللازم مثل حن والباب فيه الكسر

وترى اللجنة :

أولا : ألا يتبع ذلك فى تحرير المعاجم

ثانيا : ألا يرخص فى استعمالها للمتكلم العادى إلا حين لا يكون هناك نص صريح على باب الفعل الذى نريد أن نترخص فى ضبطه » .

وقدم فى ذلك :

١ — رسالة الأستاذ محمد الباشا إلى المجمع .

٢ — « تعليق على محاولة لضبط عين الفعل الثلاثى فى المضارع » للدكتور شوقى ضيف .

٣ — مذكرة بعنوان « أبنية الفعل الثلاثى المجرد » . للدكتور محمد حسن عبد العزيز .

٤ — مذكرة بعنوان « رأى فى الفعل فى العربية وبعض اللغات الأخرى » للدكتور مهدى علام .

٥ — مذكرة بعنوان « فى تصريف الأفعال : ضبط عين المضارع من ماضى الثلاثى المفتوح العين » للأستاذ محمد شوقى أمين

٣٣ — جواز ظهور الكون العام (*)

« يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره ، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي . وترى اللجنة أن ما ورد من تعبيرات علمية مثل : هذا حمض يوجد في عسل الشمع ، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط — صحيح ، وهو باب من الكون الخاص » .

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — ورد في بعض ما عرض على المجمع تعبيرات مثل : « هذه المادة موجودة في استراليا » أو « هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط » مما يظهر فيه الكون العام . وقد عارض في جواز مثل ذلك الأستاذ عباس حسن في الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين .

٢ — وقد ناقشت اللجنة فيه ، وعرضت لاحتمال ظهور الكون العام في الآية القرآنية : « فلما رآه مستقرا عنده » ولما نسب إلى ابن جني من إجازته ، ولما قاله ابن مالك من أنه أغلبي ولمثاله في شعر محتج به وكذلك عرضت اللجنة لحاجة الاستعمالات العصرية إلى إظهار الكون العام لأنه يريح الجملة ويكسبها رخاوة وسعة ، ولأن حذفه يقتضيها اقتضابا لايطمأن إليه في التعبير العامي . وفيما عرض على اللجنة أن المشكلة في الاستعمالات العصرية تنحل بتقديم الكون العام أو تأخيره ، واستعمال الجملة الفعلية .

٣ — وفي أثناء دراسة اللجنة ، قدم الأستاذ عطية الصوالحي مذكرة انتهى فيها إلى أن حذف الكون العام في مثل الاستعمالات العصرية غير مجمع عليه ، فقد قال ابن مالك إنه أغلبي وصرح ابن جني بجواز إظهاره ، وصرح ابن عطية بظهوره في آية النمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وعلى هذا يجوز ذكره .

٤ — وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة معارضة ، ذهب فيها إلى أن الكون العام واجب الحذف ، وأن ما جاء منه مصرحا به شذوذ ؛ وأن ما جاء في الآية و بيت الشعر قد اعتبروه كونا خاصا ، وأن ابن جني وابن مالك أجاز إظهار الكون العام أخذا بظاهر الآية وبيت الشعر ، ولم يتبينا المراد منهما ، كما قالوا .

٥ — وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

« يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي ، ولما كانت التعبيرات العصرية — وبخاصة ما يتصل منها بالأداء العلمي — يذكر فيها الكون العام رفعا ؛ بل وإيضاحا للمعنى ، وإيثارا للتبسيط — مثل : « هذا حمض يوجد في عسل الشمع » أو « الكلمة موجودة في المعجم الوسيط » أو « هذه الحاصلات موجودة في استراليا » رأت اللجنة الأخذ برأي ابن جني . وابن مالك وإجازة ظهور الكون العام لإتمام المعنى أو إيضاحه أو تأكيده ، حين يقتضي ذلك مقام التعبير » .

٦ — وقدمت في ذلك مذكرتان في الموضوع :

(ا) «الكون العام بين الحذف والذكر » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

(ب) «الكون العام : معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا كان خبرا ». للأستاذ عباس حسن .

٣٤ – تقدير التقديم والتأخير فى تعليل النحاة (*)

« درست اللجنة ما ورد فى بحث الأستاذ عبد الحميد حسن متعلقاً بمسألة التقديم والتأخير ، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذى جرى عليه النحويون والبلاغيون فى هذه المسألة ».

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

فيما تناوله بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين تعليلات النحاة فى تقدير التقديم والتأخير فى الأساليب ، وقد ناقشت اللجنة ما عرضه الأستاذ الباحث ، وانتهت إلى قرارها .

٣٥ ـ صيغ اسم الآلة (*)

يصاغ قياساً من الفعل الثلاثى على وزن « مِفْعَل » و « مِفْعَلَة » و « مِفْعَال » ، للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشىء .

ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات ، فإذا لم يسمع وزن منها الفعل ، جاز أن يصاغ من أىّ وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة .

---

* صدر فى ج ٢٧ د ١
* نوقش فى الجلسات ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، د ١
* عرض موضوعه فى ج ٢٥ د ٥
* قدم فى موضوعه بحثان ، أحدهما للشيخ حسين والى ، والآخر للشيخ عبد القادر المغربى ، وقد تضمنتهما محاضر الجلسات فى د ١
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢١٧ — ٢٢١) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢ .
* قدم الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة فى اسم الآلة إلى المجلس (ج ٢٠ د ٢٠) . نشرت فى الجزء العاشر من المجلة
* قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى فى د ٢٨ (المؤتمر) بحثا له فى اسم الآلة والأداة ، فأحيل إلى لجنة الأصول .

٣٦ ـ صحة صوغ « فعالة » اسما للآلة (*)

صيغة « فَعَّال » في العربية من صيغ المبالغة ، واستُعملت أيضاً بمعنى النَّسَب أو صاحب الحَدَث ، وعلى الأخص الحِرَف . فقالوا : نجّار وخبّاز وسمّاك .

ومن أساليب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل : زمانه أو مكانه أو آلته ، فقالوا : نهر جارٍ ، ويوم صائم ، وليل ساهر ، وعيشة راضية .

وعلى ذلك يكون استعمال صيغة « فَعَّالة » اسما للآلة استعمالا عربيا صحيحاً .

* صادر في ج ٢٦ د ٢٠ (المجلس)

* عرض اقتراح الموضوع في ج ٢٠ د ٢٠ (المجلس) بمذكرة للأستاذ أحمد حسن الزيات .

* درسته لجنة الأصول وقدمت تقريرها فيه في ج ٢٦ د ٢٠ (المجلس)

* قدم في موضوعه الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة عرضت على المجلس في ج ٢٠ د ٢٠ ونشرت في مجلة المجمع (الجزء العاشر) بعنوان « اسم الآلة » .

* نشر القرار ومذكرة الأستاذ أحمد حسن الزيات في باب الأخبار المجمعية من الجزء العاشر من المجلة .

٣٧ ـ اضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة (*)

أولا ـ لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة ، وما أقره المجمع قبلا من إضافة صيغة « فَعَّالة » .

ثانياً ـ يقتضى النظر فى قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين : أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عدداً غير قليل ، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة فى العصر الحديث بين المتكلمين فى الدلالة على اسم الآلة .

وتطبيقاً لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الالة ما يأتى :

١ ـ فِعَال مثل إرَاث ، وهى التى قال بعض القدماء بقياسها .

٢ ـ فَاعِلَة . مثل ساقية .

٣ ـ فاعول ، مثل ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الالة سبع صيغ [1] .

---

* صدر القرار فى ن ٨ مؤتمر د ٢٩ ـ سنة ١٩٦٣

قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثامنة والعشرين بحثا فى اسم الآلة والأداة ، فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول . وقد نشر فى مجموعة بحوث تلك الدورة .

ولما عرض على اللجنة قدم الأستاذ محمد على النجار مذكرة فى موضوعه ، وأتبعها مذكرة أخرى .

وكذلك درس الدكتور إبراهيم أنيس الموضوع فى مذكرة ختمها باقتراح قرارات معينة .

(١) أصدر المجمع فى ج ٢٧ د ١ قرارا بقياسية مفعل ومفعلة للآلة من الفعل الثلاثى .

وفى ج ٢٦ د ٢٠ (مجلس) تقرر أن استعمال صيغة فعّالة اسما للآلة استعمال عربى صحيح .

٣٨ ـ صوغ « فعال » للمبالغة من اللازم والمتعدى (*)

يصاغ « فَعَّال » للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى

* صدر فى ج ٣٠ د ٢
* عرض فى ج ٢٤ ، ٣٠ د ٢
* احتج له الشيخ حسين والى فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣
وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣
* تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الثانى من مجلة المجمع(من ص ٥٣ — ٦٢)

٣٩ — صوغ « فعال » للصانع ، والنسبة بالياء لغيره (*)

يصاغ « فعَّال » قياسا للدلالة على الاحتراف ، أو ملازمة الشيء .

فإذا خيف لَبْس بين صانع الشيء وملازمه ، كانت صيغة « فَعَّال » للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره ، فيقال « زجَّاج » لصانع الزجاج ، و « زُجاجي » لبائعه .

---

* صدر في ج ٢٦ د ١

* نوقش في ج ٢٦ د ١

* تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢١٥ — ٢٠٦) وفي كلمة له ألقاها في ج ١ د ٢ .

٤٠ - قياس صوغ «فعول» للصفة المشبهة ، أو المبالغة (*)

« الشائع من أقوال النحاة منع مجىء صيغة فَعُول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصِّفة المُشَبَّهة بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجىء من المتعدِّى . وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة « فَعُول » .

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفَعُول من الأفعال اللازمة :

ترى اللجنة قياسية صوغ « فَعُول » — عند الحاجة — للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ، بحسب مقامات الكلام ، وتشير اللجنة فى ذلك أيضا إلى ماسبق للمجمع إقراره لقياسية صيغة « فَعّال » و « فِعِّيل » و « فُعَلَة » للكثرة والمبالغة ، من لأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء . ولما كتب فى الاحتجاج لذلك من بحوث ومذكرات .

---

* قرار المؤتمر بالجلسة التاسعة من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٧٥ م) وكان الموضوع قد عرض على المجلس بالجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٥ م)

* عدل المجلس ما جاء فى قرار لجنة الأصول من قولها : « قياسية صوغ فعول للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة . . . . » إلى : « قياسية صوغ فعول للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ...... » .

* وافق المؤتمر على أن يضاف إلى ما عرضته اللجنة وما أقره المجلس كلمة : « عند الحاجة » .

* قدم الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع مذكرة إلى اللجنة عرض فيها أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس صوغ « فعول » بمعنى فاعل ، من الثلاثى المتعدى للدلالة على المبالغة والكثرة .
ويذكرون كذلك كثرة صوغ فعول من الثلاثى اللازم المضموم العين ، وقلته فى مكسورها ، على أنه من الصفة المشبهة .
أما « فعل » — المفتوح العين : فتجىء الصفة المشبهة منه نادراً على أوزان شتى ليس منها « فعول » .
ولكن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة ، مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة — مضمومة العين أو مكسورتها أو مفتوحتها — وفيها ما يحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة . ونظرا إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب — فى الدلالة ، لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار . يرى سيادته أنه : يجوز أن يصاغ من كل فعل ثلاثى على الإطلاق كلمة على وزن«فعول» لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها ، بحسب ما يراه ويقصده فى مقامات الكلام عند الحاجة .

٤١ — صيغة «فعيل» بكسر الفاء وتشديد العين (*)

لإفادة المبالغة

فى اللغة ألفاظ على صيغة « فِعِّيل » — بكسر الفاء وتشديد العين — من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ، للدلالة على المبالغة ، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ؛ ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى — لازما كان أو متعديا — لفظ على صيغة « فِعِّيل » بكسر الفاء وتشديد العين . لإفادة المبالغة .

(*) صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنه ١٩٦٧

* فى الجلسة ٧ من مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤ ألقى الدكتور إبراهيم أنيس بحثا له عنوانه (دراسة فى صيغة فعيل كشريب وسكير) وعقب عليه الأعضاء . وانتهى التعقيب بقرار إحالة الموضوع إلى لجنة الأصول . وهو منشور فى مجموعة بحوث تلك الدورة .

* وقد عرض على لجنة الأصول ، فأحالته إلى الأستاذ حامد عبد القادر لكتابة مذكرة فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بصيغة « فعيل » فى اللغات السامية ، وبيان ما جاء فيها بفتح الدين ، كما فى لغة العامة لهذا العصر ، فقدم مذكر فى ذلك .

* ونوقشت الأمثلة التى أوردها الدكتور أنيس فى بحثه مثالا مثالا ، فرأت اللجنة أن يستبعد منها لفظ « عنين » لأنه ليس بصيغة مبالغة ، وأن يقال فى مسيح أنه الكثير السياحة ، لا الدجال ، لأنه بمعنى الدجال اسم . ولاحظت اللجنة أن من الأمثلة « حديث » وهو من الثلاثى المزيد .

* وبحثت اللجنة فى صيغة « فعيل » هل تقاس من الثلاثى المتعدى واللازم ؛ ومما ذكر فى ذلك أن أكثر النحاة يرون أن المبالغة تجىء من الأفعال المتعدية ، وأنها تكون محولة عن فاعل ، فما لم يكن له اسم فاعل على وزن فاعل لا تجىء منه صيغة مبالغة ، وقد ورد « حديث » والفعل المستعمل « حدث » ثلاثى مزيد ، فهل جاءت منه ، أو جاءت من فعل ثلاثى غير مزيد ، هو حدث وإن لم يرد فى الاستعمال ، ولعله من الممات أو المهمل .

٤٢ ـ اطراد صوغ فعلة (*)

بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة والمبالغة

« يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثى القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة ـ بضم الفاء وفتح العين ـ كضُحَكة وصفاً للمذكر والمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة .

وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس ، وجب التصحيح ، فيقال : « سُعَيَة » من سعَى ، « دُعَوَة » من دعا .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى إلى مؤتمر المجمع فى دورته الرابعة والثلاثين بحثاً يتضمن اقتراح اطراد صوغ « فعلة » بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة .

٢ ـ وقد نظرت فيه اللجنة ، وكان مما تبودل من الآراء فيه :

— أن صيغ المبالغة المشهورة فى اللغة كثيرة ، وفيها ما يغنى عن صيغة « فعلة » .

— أن هذه الصيغة يلتبس فيها المذكر بالمؤنث ، لمكان التاء .

— أن الأفعال المعتلة اللام يصعب الاشتقاق منها على هذه الصيغة .

— أن صيغ الكثرة والمبالغة مسموعة غير مقيسة عند بعض النحاة إلا صيغ فعال ومفعال وفعول .

— أن المجمع أقر من قبل قياسية صيغة فعال بتشديد العين للمبالغة ، وكذلك صيغة فعيل بتشديد العين المكسورة .

٤٣ — جواز صوغ اسم الفاعل (*)

على وزن فاعل من الثلاثى اللازم المضموم العين أو المكسورها

« يجاز صوغ اسم الفاعل ، على وزن فاعِل ، من كل فعل ثلاثى متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحُدوث ، فيقال مثلا : تحية عاطِرَةٌ . وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز مثل « ثوب أدكن » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن الاستعمال يجرى بمثل كلمة (داكن) و(عاطر) فثار الشبهة فى صحة هذا الصوغ ، على أن الفعل لازم من باب فعل المكسور العين ، أو فعل المضموم العين ، والصفة منهما لا تكون على فاعل .

— واحتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا الصوغ بأن الصرفيين يجيزون أن يقال : فارح وحاسن إذا أريد عروض الصفة وحدوثها .

— وأشار الأستاذ عبد الحميد حسن إلى ما يذكره النحاة من أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يجوز تحويل كل منهما إلى الآخر ، فاسم الفاعل يحول إلى الصفة المشبهة لقصد الثبوت ، والصفة المشبهة تحول إلى اسم فاعل لقصد العروض .

وذكر الأستاذ الدكتور محمد الفحام أن مادل على لون فالصفة منه على أفعل فتقول : ثوب أدكن لا داكن ، وإباحة الصرفيين التحويل إلى فاعل فى الصفة المشبهة لما يعرض لا تشمل مادل من الألفاظ على الألوان .

وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة بسط فيها أدلة صوغ فاعل مثل داكن .

— وقدم خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة تشهد لإجازة ذلك إما على إطلاق صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل وإما على رد الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل إذا أريد بها الحدوث .

— وبعد اطلاع اللجنة على المصادر ، وعلى ما قدم إليها انتهت إلى ما يأتى :

«يجاز صوغ اسم فاعل ، على وزن فاعل ، من كل فعل ثلاثى متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ؛ فيقال مثلا : «ثوب داكن ، وتحية عاطرة» .

وقدم فى ذلك :

١ — مذكرة الأستاذ عباس حسن فى « أدلة صوغ فاعل مثل داكن » .

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى « جواز صوغ اسم فاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثى لازم مكسور العين أو مضمومها» .

٤٤ ــ صيغة فاعل للدلالة على المشاركة والتوالى (*)

« يستخلص مما أثبته علماء الصرف أن من معانى فاعل الدلالة على التوالى والمتابعة . وفى متن اللغة عشرات الأمثلة على ذلك . ومن ثم ترى اللجنة صوغ فاعل للدلالة على التوالى والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة . وعلى هذا يجاز فى المصطلح العلمى مثل المعاوقة والمحاثة بمعنى تابع التعويض والحث .

— عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والأربعين ، وكذلك على المؤتمر فى الجلسة السابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين .

— عرضت لجنة الفيزيقا على لجنة الألفاظ والأساليب كلمتى المعاوقة والمحاثة للدلالة على أصل الفعل وتواليه ، ولوحظ أن المعاجم لم تثبت هذين الفعلين «عاوق وحاث» وأن اللجان العلمية فى حاجة إلى قياسية فاعل فى المواد التى لم ترد فيها .

* قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى الموضوع ذكر فيها أن الصرفيين ينصون على أن الاشتراك هو أظهر معانى فاعل وأن من معانيها المتابعة والموالاة وتزخر المعاجم بألفاظ لها هذا المعنى مثل : «تابع ووالى وثابر وحاصر ودافع» الخ ثم اقترح قياسية فاعل للدلالة على المتابعة والموالاة لشدة حاجة اللجان العلمية إليها فى كلمات كثيرة مثل مواسعة ومقاصرة من واسع وقاصر وهى أفعال لم تثبتها المعاجم . ورأى أن يضاف إلى دلالة الموالاة فى هذا القياس دلالة الاشتراك .

— وبعد البحث والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يستخلص مما أثبته علماء الصرف أن من أمهات معانى فاعل الدلالة على الموالاة . والمتابعة . وفى متن اللغة عشرات الأمثلة على ذلك . ومن ثم ترى اللجنة صوغ فاعل للدلالة على الموالاة والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة وعلى هذا يجاز فى المصطلح العلمى مثل المعاوقة والمحاثة بمعنى تابع التعويق والحث .

وقدم فى ذلك :

بحث بعنوان « قياسية فاعل الدلالة على المشاركة والموالاة » للدكتور شوقى ضيف » .

٤٥ — صوغ ((فعيل)) (*)

للدلالة على المشاركة

يصاغ « فَعِيل » بفتح الفاء وكسر العين لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة ، كما يدل على المشاركة ، وعلى ذلك يجوز صوغ « فَعِيل » للدلالة على الاشتراك من الأفعال التى تقبل ذلك . وقد سمع من أمثلته فى فصيح العربية ما يجيز القياس عليه .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .

* أحيل إلى لجنة الأصول بحث قدمه الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع المراسل فى مؤتمر الدورة ٣٣ ، وقد حوى البحث جملة اقتراحات ، بنى الاقتراح السادس منها على زهاء أربعين مثالا على زنة فعيل مصوغة من الأفعال التى تقبل الاشتراك والمنافسة والمقابلة والمضادة والمساواة كالجليس والنديد والكليم والخصيم والمثيل والأكيل والخليل والخليط ، وغاية الاقتراح إجازة الصوغ على هذا الوزن عند الحاجة .

وقد نشر بحثه فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة ٣٣ . وقد راجعت اللجنة ما أورد الباحث من الأمثلة ، وما أضافته من نظائرها ، ولاحظت أن بعضه مأخوذ من فعل وبعضه مأخوذ من فاعل ، وأن الباحثين العلميين ربما ساغ لهم أن يستعملوا وزن فعيل ليكون أيسر اصطلاحا من المفاعل ، وإن كان قد شاع فى الاستعمال المفاعل الذرى والمعامل الرياضى .

٤٦ ـ لحوق التاء لاسم المكان (*)

بناءً على ما رجعت إليه اللجنة من كتاب سيبويه ، وما ورد من الأمثلة التى بلغت ستة وعشرين ومائة ، وما أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشيء .
تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثى .

---

* صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧
* بمناسبة ما عرض فى أثناء النظر فى ضبط كلمة « منطقة» المحالة من المجلس لبحثها من لحوق التاء لاسم المكان ، درست اللجنة هذا الموضوع ، فقدم الأستاذ عطية الصوالحى آراء المتأخرين من النحاة ، وهم يقولون بأن ذلك سماعى وليس بقياسى .
* وقد روجع فى اللجنة ما جاء فى كتاب سيبويه من أن العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثى ، وروايته أمثلة متعددة لهذا ورئى أنه لم يرد فى كلامه أن إلحاق التاء لغة رديئة أو مغمورة ، بل يكاد يسوى بين اسم المكان مع التاء ومن دونها .
* وقدم الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج فى غضون بحثه فى « المنطقة » وأنها بفتح الميم من النطق لا بكسرها من النطاق — أمثلة جاءت من المسموع على مفعلة بالتاء ، وهى ستة وعشرون ومائة .
* وروجع فى اللجنة أيضا قرار المجمع فيما سبق من قياسية مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشيء

٤٧ — قياسية « مفعلة » (*)

للمكان الذى يكثر فيه الشىء

تصاغ (مَفْعَلَة) قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأُصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد .

---

* صدر فى ج ٢٣ د ٢
* عرض فى الجلسات ١٤ ، ٢١ ، ٢٣
* قدم فى موضوعه بحث للشيخ حسين والى (ج ٢١) واحتج له فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣ وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣
* تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الثانى من مجلة المجمع (من ص ٥٠ - ٥٣) .
* انظر قرار المجمع فى صوغ « مفعلة »من أسماء الأعيان مما وسطه حرف علة بإجازة التصحيح(ج ٢، ١٠د٢٦٢«المؤتمر») .
* انظر قرار المجمع ج ١٠ ، ١٢ د ٢٧ فى جواز « مفعلة» للدلالة على الفاعلية .

٤٨ ـ فى صوغ « مفعلة » من أسماء الأعيان (*)

تصاغ « مَفْعَلَة » مما وسطه حرف علة من أسماء الأَعيان . بإجازة التصحيح ، كما فى « مَتْوَتَة » و « مَخْوَخَة » ، من التوت والخوخ .

---

* صدر فى ج ٢ ، ١٠ د ٢٦ (المؤتمر) .

* عرض استفسار فى هذا الموضوع للأمير مصطفى الشهابى على المؤتمر (ج ٨ ، ١١ د ٢٥) فأحيل إلى لجنة الأصول فقدمت فيه تقريرا إلى المؤتمر (ج ٢ د ٢٦) فوافق على قرارها فى (ج ١٠ د ٢٦)

وجاء فى تقرير اللجنة : « القاعدة فى صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة هى الإعلال ، فيقال فى مثل توت وخوخ وتين : متاتة ومخاخة ومتانة ، ولكن وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال ، مثل : مثوبة ، مشورة ، مصيدة ، مقودة ، ومبولة ، ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحيانا . ولاشك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين فى الدلالة على المعنى ، والإعلال فى هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى أفعل واستفعل ، كأغيم وأغيل واستحوذ واستقوم واستجوب واستصوب ، وإذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة . لأن الأسماء فى هذا الباب محمولة على الأفعال فى الإعلال » .

* عقب على قرار المؤتمر الأستاذ الطاهر بن عاشور ببحث عرض على المجلس (ج ٣ د ٢٧) .

* انظر قرار المجمع فى قياسية « مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشىء » (ج ٢٣ د ٢) .

* انظر قرار ج ١٠ ، ١٢ ، د ٢٧ فى جواز مفعلة للدلالة على الفاعلية .

٤٩ — جواز « مفعلة » للدلالة على الفاعلية (*)

في قواعد اللغة صيغ للدلالة على « الفاعلية » إلى جانب اسم الفاعل ، فهناك اسم الآلة ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة . وإذا عرض من المصطلحات ما لا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية ، ورئى أن صيغة « مَفْعَلَة » أدق فى الدلالة عليه بخصوصه ، فلا مانع من نظر المجمع فى المصطلح المقترح بهذه الصيغة . أما اتخاذ صوغ « مَفْعَلَة » قاعدة عامة الدلالة على الفاعلية ، فلا ضرورة لإطلاقه .

---

* صدر فى ج ١٠ ، ١٢ د ٢٧ (المؤتمر)

* عرض فى موضوعه بحث للدكتور محمد صلاح الدين الكواكبى ضمنه أمثلة من استعمال « مفعلة » للفاعلية ، وتعقيب عليه للأمير مصطفى الشهابى . ورأى لجنة الأصول فيه .

* انظر قرار قياسية « مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشيء » . ج ٢٣ د ٢ . وقرار صوغها من أسماء الأعيان مما وسطه حرف علة بإجازة التصحيح ج ٢ ، ١٠ د ٢٦

٥٠ ـ صيغة « فعلون » (*)
وكونها عربية ، وإعرابها

ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين ، نحو ميسون وحمدون وخلدون ، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية ، فصيغته عربية ، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب .

وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو . فإن كان علما لمؤنث ، منع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهيا بياء ونون زائدتين .

(*) صدر القرار في ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

(*) في الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ ، قدم الأستاذ عبد الله كنون عضو المجمع بحثا له عنوانه : « هل اسم خلدون ونحوه مكبر على الطريقة الأسبانية » ، وعقب عليه الأعضاء ، وأحيل إلى لجنة الأصول . وقد نشر في مجموعة بحوث تلك الدورة .

(*) وقد عرضت اللجنة البحث ، فتبين لها أن الجزء الأول منه منصب على الرد على « دوزى » في قوله إن الواو والنون للتعظيم وان العربية تأثرت في هذا بالأسبانية بإضافة مقطع آخر إلى العلم للتعظيم ، والرد على هذا أن القاعدة غير مطردة في الأسبانية وأن العرب في أسمائهم واو ونون ، وذلك ليس خاصا بالأندلس والمغرب ، وبعض الأسماء ورد في المعلقات . وتناول البحث مسألة إعراب فعلون : هل يعرب إعراب جمع المذكر أو إعراب المفرد أو يعتبر أعجميا ؟ . .

(*) وقدم الأستاذ حامد عبد القادر بحثا في صيغة « فعلون » في غير اللغة العربية من اللغات السامية ، كما قدم الأستاذ عطية الصوالحي بحثا في إعراب مثل خلدون أو إعراب أسماء الأعلام المنقولة عن صيغة جمع المذكر السالم .

٥١ — فى أفعل التفضيل (*)

شروط صوغ أفعل التفضيل

١ — بين التعجب والتفضيل وحدة فى المعنى واللفظ ، أوجبت اشتراكهما فى شروط الصوغ ، وليس أحدهما فى ذلك مقيسا على الآخر .

٢ — ناقشت اللجنة الأمثلة التى أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر إلى اللجنة ، مناقضة لبعض الشروط ، وعددها أربعون . ردت اللجنة منها إلى الشروط المتفق عليها أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرين مثالا ، وهى : (فى مذكرة الأستاذ الخولى) .

٣ — اختلاف النحاة فى بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر ما يأتى :

(ا) التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثى ، وفاقا لسيبويه والأخفش . (انظر ابن يعيش ج ٦ ص ٩٢) وتشترط اللجنة أمن اللبس .

(ب) التخفف من شرط البناء للمعلوم ، أخذا بقول ابن مالك فى صوغه من المبنى للمجهول إذا أمن اللبس (انظر التسهيل ص ٤٠ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦).

(ج) التخفف من شرط كون الفعل تاماً ، أخذا بقول الكوفيين فى صوغ التعجب من الناقص (انظر ابن عقيل على الألفية وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

(د) التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء ، وهو ما يكون فى الألوان والعيوب ، أخذا بقول الكوفيين والكسائى وهشام والأخفش (انظر جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

(هـ) التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ؛ لأن من النحاة من تركه ، ومن ذكره لم يورد له إلا مثالا واحدا .

وبذلك يتم التخفف من أكثر الشروط ، فلا يبقى منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو :

(ا) أن يكون فعلا ثلاثى الاصول ، مجردا أو مزيدا ، سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع فى تكملة مادة لغوية وفى الاشتقاق من أسماء الأعيان .

(ب) أن يقبل التفاضل .

(ج) أن يكون مثبتاً .

(د) أن يكون متصرفاً .

---

* صدر القرار فى ج ٢ مؤتمر د ٣٢ – سنة ١٩٦٥ (دورة الاجتماع غير العادى المنعقد فى مدينة بغداد – وهو الاجتماع الذى اشترك فيه المجمع العلمى العراقى) .

* فى ج ٣ مؤتمر د ٣٠ قدم الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور بحثاً فى موضوع « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد » ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، وهو منشور فى مجموعة بحوث دورة ٣٠ وبعد أن فرغت اللجنة من القسم الأول من البحث – وهو الخاص بالشروط التى يجب توافرها لصوغ أفعل التفضيل – انتهت إلى هذا القرار ، وطلب الأستاذ على عبد الرازق تسجيل احتفاظه برأيه .

* قدم الأستاذ أمين الخولى تعقيبا له على بحث الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور .

* انظر فيما بعد قرار المؤتمر فى أفعل التفضيل : القول فى تذكيره والقول فى حمله .

٥٢ — فى أفعل التفضيل (*)

(١) القول فى تذكيره وافراده
(٢) القول فى عمله

اولا — الرأى فى ملازمة أفعل التفضيل لحالة الافراد والتذكير :

يرى الأُستاذ الباحث « أن يكون أفعل التفضيل ملازما حالة الإفراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجرورا بالحرف أو مضافا إليه » .

واللجنة فيما يتعلق بإفراد أفعل التفضيل وتذكيره مطلقا لا ترى مندوحة عما قرره النحاة من قبل .

(**) ثانيا — الرأى فى عمل افعل التفضيل :

يرى الأُستاذ الباحث أن « يعمل أفعل التفضيل الرفع فى الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر ، ويعمل النصب فى الظرف والحال والتمييز ويعمل فى المفاعيل بواسطة حرف الجر » .

وترى اللجنة فى هذا ما يأتى :

(أ) يعمل اسم التفضيل فى الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز باطراد ، اتفاقا مع جمهرة النحاة .

(ب) ويرفع الضمير المستتر ، اتفاقا مع جمهرتهم أيضاً .

(ج) ويرفع الضمير البارز والاسم الظاهر ، جريا مع ما حكاه « سيبويه » من قولهم « مررت برجل أفضل منه أبوه » .

---

* صدر القرار فى ج ١٠ مؤتمر د ٣٢ — سنة ١٩٦٦ (الدورة العادية بالقاهرة) .

* فى الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣٠ استمع المؤتمر إلى بحث للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور عضو المجمع فى موضوع « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد » وعقب عليه السادة الأعضاء ، وتقررت إحالة البحث إلى لجنة الأصول .

. . . .

* — وقد نظرت اللجنة فى البحث ، وفيما انتهى إليه من اقتراح التوسع فى أحكام التفضيل فى أمور ثلاثة :

(ا) قياس صوغه باطراد .

(ب) ملازمته حالة الإفراد والتذكير .

(ج) عمله فى الضمير والاسم الظاهر والظرف والحال والتمييز والمفاعيل .

* — وفى مؤتمر المجمع فى اجتماعه غير العادى فى بغداد المنعقد فى نوفبر سنة ١٩٦٥ قدمت اللجنة إلى المؤتمر قرارها فى الأمر الأول ووافقت على التخفف من شروط صوغ أفعل التفضيل واستبقاء ما اتفق عليه النحاة منها ، وهو أن يكون فعلا ثلاثيا قابلا للتفاضل مثبتا ، متصرفا .

٥٣ — فى أفعل التفضيل (*)

جمع الأفعل على الأفاعل وصوغ مؤنثه على الفعلى

«يختلف النحاة فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل . وفى تأنيثه على الفعلى فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع ، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى ، مستندين إلى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية ، من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية .

ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير ، فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل ، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثهما على الفعلى » .

---

* صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر ٣٣ سنة ١٩٦٧

* فى الجلسة ١٠ من مؤتمر ٣٢ ، سنة ١٩٦٦ وفى أثناء عرض أعمال لجنة الأصول ، ومن بينها قراره فى مسائل من أفعل التفضيل ، طرح الأستاذ عطية الصوالحى عضو المجمع مسألة جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى ، واقترح جعل ذلك قياسا وعرض على المؤتمر إحالة بحثه هذا إلى لجنة الأصول .

٢ — وقدم الأستاذ عطية الصوالحى إلى اللجنة مذكرة فى ذلك بعنوان « بحث فى إحدى مسائل التفضيل » .

٣ — وفى دراسة اللجنة للموضوع عرض ما يلى :

(ا) أن النحاة يكادون يجمعون على أن جموع التكسير ومصادر الثلاثى ليس لها قياس مطرد ، وهم يفرقون بين الاسم والصفة ، وأن جمع المذكر السالم يغنى فى جمع الأفعل للتفضيل ، وقد تناول سيبويه هذا الموضوع فى موضعين من الجزء الثانى ، من كتابه وهما فى ص ١١٥ ، ٢١١ .

(ب) أن تأنيث الأفعل على الفعلى فيه تيسير مطابقة الصفة للموصوف ، ونحن مطالبون بها فى العربية .

(ج) أن فى حاشية التصريح لياسين ج ٢ ص ١٠٨ (باب النعت) : « قال ابن الحاجب : تقول : هذه الكتب الأفاضل» .
وفى التصريح ج ٢ ص ٣١٦ (باب جمع التكسير) : « ويطرد فى مزيد الثلاثى كأفضل وأفاضل » .

(د) أن المجمع فى دورته الثالثة (الجلسة الثالثة) عرض لتأنيث أفعل على الفعلى ، فرأى بعض الأعضاء جوازه ، ورأى بعضهم أنه مقصور على السماع يضاف إلى ذلك أن قرارات المجمع فى جموع التكسير فى الدورة الرابعة (فى الجلسة الثامنة) تضمنت أن جمع الرباعى هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فعالل وشبهه) .

(هـ) أنه كانت الأمثلة من جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى تبلغ من الكثرة مبلغ القول بالقياسية فذاك .

(و) أن ما جاء فى شرح الشافية ج . ص ١٦٨ ينص على أن الذى يجمع على الأفاعل هو الاسم لا الصفة .

(ز) أن تسوية ابن يعيش بين الاسم والوصف المحلى بأل وإعطاءه حكمه يستنبط منه جواز الجمع على الأفاعل والتأنيث على الفعلى .

٥٤ — جواز مجيء المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الفعل الثلاثي الأجوف المعتل بالياء على مفعل (*)

« يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على « المَفْعَل » بالفتح ، فيقال مثلا : « المسار » لمعنى السير أو مكانه أو زمانه . وكذلك يقال : طار مطارا والآن مطاره ، وهنالك المطار » .

(*) صدر في د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م) .

قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة في الموضوع أشار فيها إلى تشعب الأحكام في صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان وكثرة المستثنيات . وجمل هذه الأحكام أن المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على مفعل بالفتح قياسا مطردا بخلاف المثال الواوي فهو بالكسر . أما اسم الزمان واسم المكان فما كان منهما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها أو كان منقوصا فيصاغ على مفعل بفتح العين وما كان مضارعه مكسورا أو كان مثالا فيصاغ على مفعل بكسر عينه .

ونزولا على هذه الأحكام يخطىء النقاد كلمة (المسار) اسما لحدث السير وموضعه ، وكلمة (المطار) اسما لمكان الطير أن ومدرجه .

ويذكر الأستاذ شوقي أمين ما استخلصه من أقوال النحاة ، وما استخرجه من بطون المعاجم مما يؤكد أن هذه الأحكام غير مطردة .

ويقترح في نهاية بحثه إطلاق الحكم في المصدر واسمي الزمان والمكان بإجازة الفتح والكسر فيهما ، المسار والمطار للمصدر أو لاسمي الزمان والمكان ويقال أيضا فيهما المسير والمطير .

وعند مناقشة الموضوع استشهد الدكتور محمد حسن عبد العزيز بما ذكره سيبويه مجيء المصدر الميمي على الفعل وكان حقه الفتح يقول : « وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس أي عند طلوع الشمس وهذه لغة بني تميم . وأما أهل الحجاز فيفتحون » . وهذا مؤداه أن الكسر والفتح يجيئان على لغة عربية فصيحة هي لغة تميم ولغة الحجاز .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

(*) عرض الموضوع على المجلس في (د / ٤٦ ج / ٢٤) ثم على المؤتمر فوافق على قرار اللجنة :

وقدم في ذلك :

« في صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان » للأستاذ محمد شوقي أمين — عضو المجمع .

٥٥ – قياسية الغالب من جموع التكسير (*)

١ – الألفاظ الدالة على الاطراد :

يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قُدَامَى النحويين والصرفيين ، وهى : القياس ، والأصل والمطَّرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة – ألفاظ متساوية فى الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسَوِّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسْمَع على ما سُمِع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب .

٢ – جمع الكلمات التى لم تسمع جموعها :

يرى المجمع أن الكلمة التى لم يسمع لها جمع فى اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذى يطرد فى وزنها ، وإذا وجد لها صيغتان لجمع الكثرة ، مع التساوى فى القوة ، اختيرا معا . وعند التفاوت فى القوة يختار جمع واحد هو أقواها ، ويكتفى بجمع واحد فى المصطلحات العلمية أيا كان .

٣ – قياس جمع الاسم الثلاثى المجرد من تاء التأنيث :	ق[1]	ك[2]
يجمع «فَعْل» الصحيح العين مثل : كَلْب وكَعْب على :	أَفْعُل	فِعال أو فعول
يجمع «فَعْل» المعتل العين كعَيْن ، وفِعْل كجِسْم ، وفُعْل كبُرْد ، على :	أفعال	فُعول
يجمع فَعَل كجَبَل وأَسَد ، على :	أَفعال	فِعال

---

* صدر فى ج ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ د ٤

* نوقشت هذه القرارات فى الجلسات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ د ٤

احتج الشيخ أحمد الإسكندرى لقياسية الغالب من جموع التكسير فى بحث ألحق بجلسة ٧ ، وبحث نشر فى الجزء الرابع من مجلة المجمع (من ص ١٧٤ – ٢١٠) .

* عرض الأستاذ إبرهيم عبد المجيد اللبان لموضوع جمع القلة والكثرة (ج ٢٣ د ٢٨) المجلس .

(*) صدر فى ج ٤، ٦، ٧، ٨، ٩ د ٤

(١) ق ، أى جمع قلة .

(٢) ك ، أى جمع كثرة .

يجمع فَعُل كعَضُد . وفَعِل ككَتِف . وفَعَل كعَنَب . وفِعِل كإبِل . وفُعُل كعُنق . على : أفعال مطلقا

يجمع فُعَل كصُرَد على : فِعلان مطلقا

تنبيه — يكثر فى باب تاج وعُود : فِعْلان . وفى باب خُصّ : فِعال ، ويلزم باب مَدَد وعَدَد « أفعال » فقط . ولا يجمع نحو : ثَوْب وريح على « فُعُول » ، ولا نحو : سَيْل على « فِعَال » .

٤ — قياس جمع الاسم الثلاثى المزيد بتاء التأنيث :

	ق	ك
تجمع فَعْلة كقصعة وجفنة وروضة وضيعة . وفَعَلَة كرَقَبَة ، على :	فعلات	فِعَال
تجمع فُعْلَة كغُرْفة . وفُعَلَة كتُخَمَة وتُهَمَة على :	فعلات	فُعَل
تجمع فِعْلَة ككِسْرة وفَعِلة كمَعِدَة على :	فعلات	فِعَل

تنبيهان (١) المعتل اللام مثل : قَنَاة وقَطَاة لا يجمع إلا بالتجرّد من التاء أو جمع سلامة .

(٢) لا يجمع يائى اللام من نحو : كُلْية بالضم ، ولا واويُّهن من نحو رِشْوة بالكسر جمع سلامة إلا مع تسكين العين .

٥ — قياس الوصف الثلاثى :

تكسير الصفة الثلاثية ضعيف ، فإذا احتيج إلى جمع صفة ثلاثية لم يُذْكر لها جمع فى المعجمات . اقْتُصر على جمعها جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون للمذكر العاقل ، وبالألف والتاء للمؤنث مطلقاً وللمذكر غير العاقل .

٦ — جمع الاسم الرباعي الذى ثالثه حرف مد زائد :

يجمع فَعال كزمان ، وفِعَال كحمار وإزار ، وفَعِيل كقَضِيب ورَغيف على (ق) أفعِلة (ك) وفُعُل (وفُعْلان أيضاً فى باب فَعِيل) .

يجمع فَعُول كعمود (مذكرا) على (ق) أفعِلة (ك) فُعُل وفِعْلان .

يجمع المؤنث المعنوى منها (كعنَاق وذِراع) على أفْعُل .

يجمع المؤنث منها بالتاء بالألف والتاء ، وعلى فعائل أيضاً .

تنبيهان (١) لم يجئ « فُعُل » فى المضاعف ، ولا فى المعتل اللام ، واقتصروا فيهما على بناء القلة ، كأَعِنَّة وأكسية وأخونة .

(٢) يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزة فى فعائل ، والأصلى يبقى .

٧ — جمع الصفة الرباعية التى ثالثها حرف مد زائد :

يجمع فعِيل — الذى بمعنى فاعل — ككريم ، وفُعَال كشُجاع ، على : فُعَلاء ، وفِعَال .
تجمع فَعِيلة — التى بمعنى فاعل — على : فِعَال وفعائل .

يجمع فَعِيل بمعنى فاعل المضاعف كشديد ، والمعتل اللام ، كنَبِى وزَكىّ ، على : أفعِلاء .
يجمع فعيل المعتل العين كطَويل وطويلة على فِعال ، وفعائل أيضاً للمؤنث فقط .
يجمع فَعِيل كجريح بمعنى مفعول من كل حىٍّ مصاب بمكروه ، على : فَعْلَى[1] .
يجمع فَعول كعطوف بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل ، وأيضاً فعائل للمؤنث فقط .
يجمع فَعَال كجبان ورَدَاح بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل وفُعَلاء .
يجمع فِعَال كِهجَان وكِنَاز بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل ، وأيضاً فعائل للمؤنث فقط .

تنبيه — لا تلحق التاء الفارقة فعيلا بمعنى مفعول ، ولا فَعُولا بمعنى فاعل . ولا فَعَالا ولا فِعَالا بمعنى فاعل ، ولا تجمع هذه الصيغ جمع سلامة . وجبانة شاذّ .

(١) هذه القاعدة صدرت فى ج ٩ د ٤

٨ ـ جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء :

يجمع فاعل اسما ككاهِل وحاجِب . وفاعَل كخاتَم وطابَع . على : فواعل

يجمع فاعل وصفا غير المعتل اللام على : فُعَّل وفُعَّال

يجمع فاعل وصفا معتل اللام على : فُعَلة

يجمع فاعل وفاعلة للمؤنث والمذكر ما لا يعقل على : فواعل وفُعَّل

تنبيه ـ تجمع فاعلاء على : فواعل .

٩ ـ جمع المؤنث بالألف رابعة أو خامسة مقصورة أو ممدودة :

فعْلاء مؤنث أفعل كحمراء . وفُعْلى مؤنث أفعل مثل : الكبرى ، **تجمع الأُولى** باطراد على : فُعْل . والثانية على : فُعَل . أما ما عدا ذلك من الأسماء أو **الصفات المختومة** بألف التأنيث رابعة أو خامسة . مقصورة أو ممدودة ـ فيجمع جمع سلامة .

١٠ ـ جمع فِعْلان

يجمع فعلان اسما (غير علم مرتجل) مطلق الفاء على (فعالين) كسلطان وسلاطين وشيطان وشياطين .

يجمع فَعْلان فَعْلى . وفَعْلان فعلانة على فَعَالى وفِعَال . ولا يجمع أولهما جمع سلامة .

يجمع فُعْلان وفُعْلانة مثل : خُمْصَان وخُمْصَانة ـ على فعال فقط .

١١ ـ الصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة .

هي : فَيْعِل (المعتل العين) كَبَيِّع وسَيِّد وقَيِّم . وصيغ المبالغة التي لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ـ كفَعَّال وفِعِّيل . واسم الفاعل واسم المفعول المبدوءان بميم (مذكرات ومؤنثات) .

١٢ — جمع الرباعى غير ما تقدم

يجمع الرباعى هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فَعَالِل وشِبْهه) وتلحق آخره التاء إذا كان أعجميًّا أو منسوبا .

وإذا لحقه حرف لين رابع مع أربعة أصول ، جمع على (فعاليل) وشبهه .

١٣ — جمع الخماسى :

كل خماسى ، اسما أو صفة ، يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث .

١٤ — اسم الجنس الجمعى .

يجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة ؛ على أى وزن بالألف والتاء ، ويجمع أيضاً بتجريده من التاء ، بشرط أن يكون من المخلوقات لا المصنوعات بيد الإنسان فيعتبره نحويو البصرة « اسم جنس جمعيًّا » ؛ وليس بجمع . ويعتبره نحويو الكوفة واللغويون جمعاً .

تنبيه — ظاهر كلام الزَّمَخْشَرىّ فى المفصَّل ، وصريح كلام شيخ الإسلام زكريا الأنصارى ، أنه قياسى . وصريح كلام ابن الحاجب فى الشافية أنه غالب ، وصريح كلام الجار بردى أنه قريب من المطَّرد .

٥٦ ــ اباحة جمع فعل على أفعال بغير استثناء (*)

« قرر المجمع من قبل أنَّ قياس جمع فَعْل ــ الاسم الصحيح العين ــ أن يكون على أَفْعُل جمع قلة ، وعلى فِعال أو فُعول جَمْع كثرة ، واستنادا إلى نص عبارة أبى حيان فى استحسان الذهاب إلى جَمْع فَعْل على أفعال مطلقا ، واستنادا أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت أفعال مطلقًا مجموعة على هذا الوزن ــ ترى اللجنة جواز جمع فَعْل اسما صحيح العين مثل بحث على أفعال ، ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعَّف » .

(*) صدر القرار بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ــ قدم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمى العراقى ، وضيف مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين وعضوه المراسل من بعد ــ بحثا إلى هذا المؤتمر ضمنه مقترحات فى قواعد اللغة العربية . فأحيلت إلى لجنة الأصول ، وكان المقترح الثالث : إباحة جمع فعل ــ بفتح الفاء على أفعال ، بغير استثناء ، مثل : جمع بحث على أبحاث ، ومجد على أمجاد ، وقد ضمن مقترحه أمثلة كثيرة .

٢ ــ واعترض الأستاذ عباس حسن فى بحثه « بعض الشوائب فى النحو » المقدم إلى المؤتمر فى دورته الخامسة والثلاثين على قول «ابن هشام» إن فعلا الصحيح العين لا يجمع قياسا على أفعال ، وما ورد من ذلك فشاذ ، مع أنه عرض من هذا الشاذ ما يزيد على العشرة ، وعرض غيره ممن جاء بعده عشرات ، وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول .

٣ ــ ونظر الموضوع فى اللجنة ، فعرض الأستاذ محمد شوقى أمين عليها أن المجمع فيما سبق تناول جمع فعل ، ففى الدورة الرابعة قرر أن يكون جمع فعل الصحيح العين ــ على أفعل جمع قلة ، وعلى فعال ، وفعول جمع كثرة ، والمعتل العين على أفعال جمع قلة وعلى فعول جمع كثرة . وذلك فى أثناء قراراته فى جموع التكسير .

وفى الدورة الرابعة أيضا ذكر الأب أنستاس مارى الكرملى أنه جمع كثيرا من أمثلة جمع فعل على أفعال ، وطلب بإجازة هذا الجمع .

وفى الدورة السادسة والعشرين فى أثناء التعقيب على محاضرة للأستاذ محمود تيمور فى وحدة الفكر العربى ومقومات الحضارة عرض الأعضاء لجمع فعل على أفعال ، كمجد وأمجاد ، فأشار الأستاذ الأمير مصطفى الشهابى إلى أنه جمع من الأمثلة ثلاثين نشرها فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

٤ ــ وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع استخلص من البحث أن النحاة اختلفوا فيما كانت فاؤه همزة أو واواً ، أو كان مضعفاً ، فأجاز بعضهم جمعه على أفعال .

٥ ــ وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة انتهى فيها إلى أن الفراء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر مما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع ، وأن أبا حيان نادى باقتياسه ، لكثرة ما ورد منه .

وقدمت فى ذلك : مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها « حول جمع فعل على أفعال » :

٥٧ — جواز جمع فعل على أفعال فى كل اسم ثلاثى (*)

« يجوز أن يجيء جمع التكسير على أفعال من الأسماء الثلاثية ، بناءً على ما قرره جمهور النحاة من أن (أفعالا) يطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه (أفعُل) ، وعلى ما قرره المجمع من إباحة جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على أفعال ، وهو ما استثناه النحاة من اطراد مجيء (أفعال) فى الثلاثى » .

(*) صدر فى د — ٤٦ ج — ٧ للمؤتمر (٢٤ — ٣ — ١٩٨٠ م) .

نظر المجمع فى موضوع قياسية الغالب من جموع التكسير فى الدورة الرابعة، وقد انتهى فيه إلى القرار الآتى فى جمع فعل: يجمع (فعل) — بفتح الفاء وسكون العين — الصحيح العين مثل كلب وكعب على أفعل — بضم العين — جمع قلة وعلى فعال— بكسر الفاء — وفعول — بضم الفاء — جمع كثرة ، ويجمع (فعل) المعتل العين كعين على أفعال جمع قلة وعلى فعول جمع كثرة .

قدم الأستاذ مصطفى جواد بحثا فى مؤتمر المجمع فى الدورة الثالثة والثلاثين ضمنه بعض المقترحات الضرورية فى قواعد اللغة العربية ، وكان من مقترحات إباحة جمع (فعل) — بفتح الفاء وسكون العين — على أفعال بغير استثناء . والمعروف أن أكثر النحاة يمنعون جمع فعل صحيح العين على أفعال قياسا ، بل يذكر ابن هشام أن (فعلا) صحيح العين لا يجمع قياسا على أفعال، وما ورد من ذلك فشاذ . وقد اجتهد بعض النحاة والأدباء فى عد ماجاء من فعل على أفعال فوجدوا منه أمثلة كثيرة فأبو حيان ذكر للصاحب بن عباد نحوا من ثلاثين كلمة وزاد بعضهم كلمات أخريات .

وافق مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين على قرار لجنة الأصول بجواز جمع فعل على أفعال اسما صحيح العين مثل بحث وأبحاث ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف .

وقد قدم الشيخ عطية الصوالحى إلى لجنة الأصول عند هذا الموضوع مذكرة انتهى فيها إلى أن الفراء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع وأن أبا حيان نادى باقتياسه لكثرة ما ورد عنه .

قدم الأستاذ محمد فريد أبو حديد إلى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة عشرة بحثا بعنوان «نظرات فى جموع الثلاثى» ، أشار فيه إلى أن جموع التكسير فى العربية من أعسر المباحث لما فيه من تعقيد وتفريع وشواذ وأن القواعد التى وضعها النحاة له تجعل استظهارها عسيرا كل العسر ، ثم أشار إلى أنه قام هو والدكتور إبراهيم أنيس بإعادة النظر فى صيغ الجموع على أساس الإحصاء واستقراء الألفاظ المستعملة فى كلام العرب الفصحاء وقد اعتمدا فى هذا الإحصاء على ما ورد من هذه الجموع فى القرآن الكريم ، وفى نحو أربعين كتابا من دواوين الشعر الجاهلى والإسلامى ، ثم كتاب الأغانى وقد استعانا فى هذا الإحصاء بطائفة من طلاب كلية دار العلوم .

وقد انتهى الإحصاء إلى أن صيغة أفعال هى الصيغة الأولى التى تشتمل على أكثر الجموع المستعملة فى القرآن وفى الكتب المختارة ونسبة شيوعها لا تقل عن ٤٠ ٪ تليها صيغة فعول بنسبة ٣٠ ٪ ثم صيغة فعال ثم صيغ الجمع الأخرى .

ويخرج الأستاذان الكريمان من هذا بقاعدة عامة هى : أن اللفظ الثلاثى يجمع على أفعال ما لم يكن اسما صحيح العين على وزن (فعل) ويدعوان إلى إطلاق القاعدة السابقة وجمع ما شذ عنها للحفظ .

أما فعول فهى الصيغة العامة لجمع الاسم الثلاثى على وزن فعل إذا كان صحيح العين ماعدا شواذ قليلة سمعت على أفعال أو سواها فتحفظ ، ويجمع على هذه الصيغة أيضا الثلاثى المضعف ولو من غير وزن (فعل) وما شذ عن ذلك يحفظ .

. . . .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يجوز عندما لا يسعف السماع أن يجىء جمع التكسير على أفعال من كل اسم ثلاثى بناء على ما قرره جمهور النحاة من أن (أفعالا) يطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه (أفعل) ، وعلى ما قرره المجمع من إباحة جمع (فعل) اسما صحيح العين على أفعال ، وهو ما استثناه النحاة من اطراد مجىء (أفعال) فى الثلاثى » .

(*) عرض الموضوع على المجلس (فى د — ٤٦ ج — ٢٤) واقترح الدكتور إبراهيم مدكور حذف عبارة « عندما لا يسعف السماع » .

ورأى الأستاذ عبد السلام هارون أن يقال فى القرار « من الأسماء الثلاثية » بدلا من « من كل اسم ثلاثى » فوفق على المقترحين .

(*) عرض الموضوع على المؤتمر فوافق عليه كما قرره المجلس وكما هو مثبت بالصدر .

٥٨ — قياس جمع مفعول على مفاعيل مطلقا (*)

« قاس النحاة جمع مَفْعول — اسماً أو مصدراً — على مَفاعيل ، وترى اللجنة قياسية جمعه مطلقاً » .

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ عباس حسن بحثا عنوانه « بعض الشوائب فى النحو » إلى مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، ومن بين محتويات البحث الاعتراض على قول ابن هشام : إن « مفعولا » لايجمع قياساً على مفاعيل ، وما ورد من ذلك فشاذ مع ورود أمثلة كثيرة من هذا الشاذ .

٢ — وعرض الأستاذ محمد شوقى أمين عليها أن الأستاذ الشيخ محمد على النجار قد تناول هذا الموضوع فى « لغوية » له نشرت فى مجلة الأزهر ، فرأى أن مثل « موضوع » التحق بالأسماء فالموضـوع هو الأمر يعرض للمرء ، والمتكلم به لا يلاحظ جريانه على موصوف ، ولا يراعى أن الأصل أمر موضوع ، وبذلك يكون تكسيره صحيحاً ، كالمشاريع والمحاصيل

٣ — ولمـا عرض الموضوع على اللجنة عرض الأستاذ عباس حسن أن ابن هشام فى شرح قصيدة بانت سعاد عند قول كعب :

أمست سعاد بأرض ما يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

اعتبر جمع مفعول على مفاعيل شـاذا ، مع أنه عد منه عشرة أمثلة ، وقد أورد ابن قتيبة فى كتاب المعانى الكبير طائفة من الأمثلة ، نحـو : مكسور ، وملعون ، ومشئوم ، ومسلوخ ، ومغرور ، ومصعود ، ومسلوب ، وميسور ، ومستور ، وميمون ، ومجنون ، ومملوك ، ومرجوع ، ومتبوع ، ومعزول

وأورد الأب أنستاس مارى الكرملى أمثلة أخرى ، نحو : مشهور ، ومشغول ، ومفلوك ، ومغلول ، ومنحوس ، ومنكود ، ومعمود . ومما ورد فى الشعر قول الشاعر فى العصر العباسى الأول :

أضحى إمام الهدى المأمون مشتغلا بالدين والناس بالدنيا مشاغيل

٤ — وعرض محرر اللجنة الأستاذ فتحى جمعة نص الرضى فى باب الجمع من شرح الشافية ، وهو « أن كل ما يجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، فبابه التصحيح ، وجاء فى اسم المفعول من الثلاثى (نحو : ملعون ، ومشئوم ، وميمون) : ملاعين ، ومشائيم وميامين ، وكذا قالوا فى : مكسور مكاسير ، وفى مسلوخة مساليخ .

٥ — وبعد أن راجعت اللجنة كثيرا من أمثلة « مفعول » مجموعا على مفاعيل فى المعجمات اطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى :

« قاس النحاة جمع مفعول اسم أو مصدراً على مفاعيل ، وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفا ، لكثرة ما ورد من أمثلته .

٥٩ ــ جمع اسم الفاعل واسم المفعول (*)

المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير

« يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبههما ، حملا على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة التاسعة والثلاثين وكان مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين قد أرجأ البت فيه إلى الدورة التالية .

— وعرض على اللجنة أن المجمع قد أقر فيما مضى جمع مفعول على مفاعيل . وأنه قد بقى النظر فيما يشيع من الكلمات على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول المبدوءين بميم زائدة مجموعة جمع تكسير ، مثل : مشاكل جمع مشكل أو مشكلة ، ومعاجم جمع معجم .

— قدم الأستاذ على السباعى مذكرة تتضمن شواهد لهذا النوع من الجموع ، وطائفة منها نصت عليها المعجمات .

— وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة تتضمن دراسة الموضوع ، وأقوال النحاة فيه ، مع أمثلة من المسموع من جموع التكسير لاسم الفاعل واسم المفعول .

— ورأى الأستاذ عباس حسن أن جواز ذلك يستند إلى ما جاء فى التصريح لابن هشام ، وفى شرح الأشمونى من أن الثلاثى المزيد والرباعى المزيد ، قد يجمع على شبه فعالل ، مع تفصيل فيما يحذف من الزوائد ، وما يستبقى ، على أساس حذف الضعيف من الأحرف واستبقاء الأقوى .

— وفيما عرض الخبير أن كثيرا من النحاة حين يعرضون لشبه فعالل يستثنون ما جاء على وزن مفعول ، كمضروب ، ومفعل كمكرم — بفتح الراء وكسرها مع ضم الميم — فيقولون : إن سبيل ذلك جمع التصحيح لا التكسير .

— وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

(يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل ، حملا على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام) .

— وافق مؤتمر الدورة الأربعين على أن يزاد على القرار : (وشبههما) . وقدم فى ذلك :

١ — مذكرة الأستاذ على السباعى ، وعنوانها :

« شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير » .

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين وعنوانها :

« جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمى الفاعل والمفعول » .

٦٠ ـ جواز جمع فاعل على فواعل (*)

« لا مانع من جمع فاعل ـ لمذكر عاقل ـ على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما وردَ من أمثلتِه الكثيرة فى فصيح الكلام » .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن مما يشيع على أقلام الكاتبين جمع فاعل — صفة لمذكر عاقل — على فواعل ، وذلك مثل بواسل : جمع باسل .

— ونظرت اللجنة فى مذكرة للأستاذ على السباعى عضو اللجنة ، سجل فيها جملة من الكلمات مؤيدة بالشواهد .

— ونظرت اللجنة فى مذكرة للأستاذ محمد شوقى أمين — خبير اللجنة درس فيها أقوال النحاة فى ذلك ، كما جمع فيها طائفة من الكلمات المسموعة جمعا لفاعل على فواعل .

— ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أنهم مع موافقتهم على الجواز يرون أن بعض الأمثلة المسموعة متأول فيه ، وأنه ليس متمحصا للدلالة على أن مفرده فاعل .

— ولاحظ كذلك بعض الأعضاء أن من الواجب فى مثل هذا الاقتصار على الحاجة عند أمن اللبس ، وأنه لا ضرورة للقول بإطلاق القياس فى ذلك .

— وقد انتهت اللجنة فيه إلى القرار التالى :

(لامانع من جمع فاعل وصفا لمذكر عاقل على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة فى فصيح الكلام) .

فوافق عليه المجلس ، ورأى المؤتمر أن تحذف من القرار كلمة « وصفا » . وقدم فى ذلك :

١ — مذكرة الأستاذ على السباعى ، وعنوانها :

« شواهد جمع فاعل — للمذكر العاقل — على فواعل » .

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين . وعنوانها :

« الرأى فى جمع فاعل — صفة للمذكر العاقل — على فواعل » .

٦١ ــ جواز جمع «أفعل فعلاء» جمع تصحيح (*)

« يمنع بصريّو النحاة جمع الصفة من باب « أفْعَل فعلاء » جمع سلامة . وقياس مذهب الكوفيين الإجازة. أما فعلاء مما لا مذكر له على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى . وهو جائز عند بعض البصريين . كما أجازه ابن مالك .

وعلى هذا : يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء . مثل أسود سوداء : وأبيض بيضاء بالواو والنون فى المذكر . وبالألف والتاء فى المؤنث . . كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل ، مثل : حسناء وعذراء بالألف والتاء » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ناقشت اللجنة فى عبارات تجرى على أقلام الكتاب من نحو قولهم : خضراوات وحسناوات ، واستمعت إلى بحث للأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة .

٦٢ — جواز جمع فعلة (*)

الساكنة العين ، الصحيحتها — على فعلات — بفتح العين أو تسكينها

« من المنتمى إلى بعض اللغات جمع فَعْلَة على فَعلات بإسكان الثانى فى نحو ظَبْية وأهلة ، وهو صحيح الثانى ساكنه ، لاعتلال الثالث فى ظبية ، ولشبه الصفة فى أهلَة ، كما نص على ذلك ابن مالك فى التسهيل ، وأن من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين فى الجمع كما نص على ذلك « ابن مالك » فى الألفية .

وعلى هذا يجاز جمع الاسم الثلاثى المؤنث الساكن العين الصحيحها على فَعْلات بفتح العين أو تسكينها — تعويلا على ما ذكره ابنُ مالك فى « الألفية » ، وما ذكره ابنُ مَكِّى « تثقيف اللسان » ، وعلى ما ورد من الشواهد ، غير أن الفتح أشهر » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين قدم الأستاذ عبد الحميد حسن بحثا عنوانه « الترخص والتوسع فى بعض القواعد النحوية » وقد تناولت المسألة الثالثة منه جمع الثلاثى الساكن العين المفتوح الفاء جمع مؤنث سالما ، وما قاله النحاة من « وجوب فتح ثانيه » ، على حين أن بعضهم يجيز الإسكان ، فإنه « ابن مكى » فى كتابه تثقيف اللسان يقول : « جائز إسكان عين مثل تمرات وقمحات فى الجمع المسلم ، إلا أن الفتح أعرف .

وقد عقب الأستاذ الشيخ محمد على النجار بأن « ابن مكى » ليس من النحاة المعروفين ، وقد جاء التسكين فى الشعر كقوله :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

٢ — وقد نظرت اللجنة فى المسألة ورجعت إلى الأشمونى فى قوله « ومن المنتمى إلى قوم نحو قولهم ظبيات وأهلات بإسكان العين » . . . تعقيبا على قول ابن مالك : « ولأناس انتمى » . . كما ذكر أن مراد « ابن مالك » نحو ظبيات وأهلات ، فأما ظبية فلأنه معتل اللام ، وأما أهله فلأنه شبه الصفة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل ، فالأول أريد به التخفيف بالسكون لاعتلال الحرف الثالث ، والآخر استعمل استعمال الصفات ؛ لجريانه على الموصوف ، ولذلك سكن .

٣ — قدم فى ذلك :

(أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « فعل المؤنث والتغيير الذى يلزم عند جمعه بالألف والتاء) .

(ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى تكملة لمذكرته الأولى واستدراكا عليها ، وعنوانها : « تتمة القول فى جمع فعلة جمعا سالما » .

٦٣ — جواز جمع فعلة بفتح الفاء على فعل بكسر الفـاء في مثـل فصلة وفصل(*)

لم يذكر الصرفيون في أقيسة الغالب من جموع التكسير جمع فَعْلة بفتح الفاء على فِعَل بكسرها ، ولكن مسموع اللغة العربية فيه من ذلك أمثلة كثيرة ، وطوعا لهذا يقال : فيما شاع في الاستعمال العصري من إطلاق كلمة الفَصْلة على المُسْتَلّ أو المُنتزَع أو المُستخرَج من كتاب أو مجلة ، في صورة مستقلة إن وجه ذلك هو أن اللغة تثبت الفَصْلة لمعنى النخلة المنقولة، وجاء جمع الفِصَل في عنوان كتاب ابن حزم « الفِصَل في الملَل والنِّحَل » وذلك في القرن الخامس الهجري ، وعلى هذا : تجيز اللجنة استعمال الفَصْلة مفتوحة الفاء وجمعها بكسرها لتلك الدلالة العصرية .

(*) عرض على المجلس في ج ٢٦ د ٥٠ فوافق عليه كما عرضته اللجنة .

ثم عرض على المؤتمر في ج ٥ د ٥٠ فوافق عليه كما عرض .

* وفيما يلي مادار حوله من مناقشات :

— قدم الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع هذا الموضوع إلى اللجنة فناقشت فيه وانتهت إلى القرار المدون في صدر ، وقد استندت اللجنة في قرارها إلى :

١ — ماذهب إليه الفراء ونحاة مدرسته ، فالملاحظ أنه زاد الأمر إسماحا ، وهو يرى فعلا مكسور الفاء جمع فعلة مفتوح الفاء يائي العين .

٢ — ذكر النحاة من أمثلة جمع فعلة مفتوح الفاء على فعل مكسور الفاء ما يكاد يعد شاذا ، ومنه « [illegible] » و« [illegible] » و« [illegible] » وهي أمثلة للاستشهاد لا للحصر وهذا يجعلنا نطمئن ، فكتاب الفصل لابن حزم معنون بالفصل بكسر ففتح لجمع فصلة بفتح فسكون كقصعة وقصع .

وفي العصر الحديث يجرى استخدام جمهرة المثقفين لكلمة « الفصلة » للدلالة على المقال والبحث المنحوز المنفرد من مجلة ، أو المطبوع على حدة . وهم يجمعونها على فصل بكسر ففتح ، إذن الضبط بإفرادها وجمعها على هذا النحو السائغ هو ضبط متفق — إلى حد ما — مع السنن اللغوية .

. . . .

— وعند عرض القرار على المؤتمر أبدى الأستاذ سعيد الأفغانى العضو المراسل للمجمع رأيا رأى فيه أن الصواب إنما هو فصلة بكسر الفاء لا بفتحها ، وعلى ذلك يجوز جمعها على فعل بكسر الفاء ، أما فصلة بالفتح فلا يجوز جمعها على فعل بالكسر .

— رد عليه الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع بأن المسموع فى اللغة هو فصلة بفتح الفاء أما فصلة بكسر الفاء فلم تذكر فى المعجمات من ألفها إلى يائها فى أى معنى من المعانى والفصلة بفتح الفاء فى المسموع اللغوى بمعنى النخلة المنقولة . ثم سمع فى القرن الخامس — ولا بد أن يكون قبل القرن الخامس — ولكن ما وصل إلى أيدينا من القدر المتاح مما هو حاصل فى الواقع ليس إلا كتاب ابن حزم « الفصل فى الملل والنحل » إذن عندنا فصلة بفتح الفاء وفصل بكسر الفاء على لسان ابن حزم ، وابن حزم له من الأعمال اللغوية ما يجعله أماما من أئمتها ، والمعاصرون حين استعملوا الفصل اختلقوا لها فصلة بالكسر ، وهذه الصيغة لا وجود لها فى المعاجم ولا فى الاستعمال ، ولا فى نص ، فلماذا لا أردها إلى مسموع وردفى المعجمات جميعا بمعنى النخلة المنقولة ؟ بقيت مشكلة فى هذا الرد وهى أن عندى فصلا بالكسر وفصلة بالفتح ، فهل يجوز جمع فعلة بالفتح على فعل بالكسر ؟ هذا ما عنيت اللجنة ببحثه وانتهت إلى أن من علماء اللغة من يجيز هذا الجمع .

— ورد الأستاذ عبد الله كنون العضو المراسل للمجمع بأن ما جاء فى حديث الأستاذ محمد شوقى أمين من أن فصلة مكسورة الفاء لا أساس له فى العربية — غير صحيح ؛ لأن عندنا مصدر الهيئة ومصدر المرة ، فالمرة تكون على فعلة بالفتح والهيئة تكون على فعلة بالكسر ، يقول ابن مالك :

وفعلة لمرة كجلسة   وفعلة لهيئة كجلسة

وعلى ذلك فإن الفصلة على هذا النحو موجودة بالفتح كما أنها موجودة بالكسر ، والجمع بالكسر على الأصل على أنها فصلة بالكسر .

ورد عليه الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع بأنه لا حاجة إلى تكلف اسم هيئة ، فالعلاقة بين الهيئة واسم الشىء علاقة موهومة .

— ورأى الدكتور شوقى ضيف عضو المجمع أن يضاف إلى القرار ما يفيد أن الفصل بالكسر جمع فصلة بالكسر وهو القياس بالإضافة إلى أنها جمع لفصلة بالفتح .

٦٤ ـ اجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة (*)

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية :

إطارات ـ بلاغات ـ جزاءات ـ جوازات ـ حسابات ـ خطابات ـ خِلافات ـ خَيالات ـ مُسْتَندات ـ شعارات ـ صراعات ـ صِيامات ـ ضَمانات ـ طَلَبات ـ عَطاءات ـ غازات ـ فراغات ـ قرارات ـ قِطارات ـ قِطاعات ـ مجالات ـ معاشات ـ مُعْجَمات ـ مفردات ـ نتوءات ـ نداءات ـ نزاعات ـ نشاطات ـ نِطاقات .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ـ عرضت اللجنة على مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين قرارا لها يجيز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه فى جمعه جمع مؤنث سالما فيقال ـ فى جمع فراغ ـ : فراغات ، وفى جمع صيام : صيامات ، ونحو ذلك . فرأى المؤتمر إعادة القرار إلى اللجنة لتراجع النظر فيه .

وقدم الأستاذ « عبد الحميد حسن » إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين بحثاً له عنوانه : « جولة فى كتاب الخصائص » كان من مباحثه جمع المؤنث السالم ، لورود « سؤالات » جمعا لسؤال فى عبارة (ابن جنى) وأوضح الأستاذ فيها أوضح أن صاحب (الهمع) يقول : ذهب قوم منهم ابن عصفور إلى قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر الذى لم يكسر اسما كان أو صفة . فإن كسر امتنع قياساً ، وإن « ابن الأنبارى » فيما نقله صاحب (المصباح) يعمم القاعدة ولا يشترط عدم ورود جمع تكسير .

وقدم الأستاذ « محمد خلف الله أحمد » مذكرة درس فيها الموضوع من مختلف جوانبه ، وعرض لأقوال النحاة ، والمسموع من جموع مالا يعقل جمع تأنيث ، وأيد القول بإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة شاعت فى الاستعمال الحديث .

وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة عرض فيها طائفة من المأثور من صحاح اللغة مجموعة جمع تأنيث ، كما عرض بعض ما نظر فيه المجمع من كلمات على هذا القرار ، وأشار إلى آراء المجمعيين ، ثم لخص آراء النحاة واللغويين بأن فريقاً يجيز جمع سالم يسمع له جمع تكسير جمع إناث ، وفريقاً يطلقون الجواز ، وكلا الفريقين يثبت أن من بين المسموع جمعه ، جمع التأنيث ، كلمات لها جمع تكسير .

وقدم الأستاذ « عباس حسن » مذكرة فصل فيها القول فى المفردات العربية المجموعة جمع مؤنث سالما مما شاع استعماله وأوضح أن الكثير منها صحيح ، لا خلاف فى تصويبه ، وإنما الخلاف فى نوع الضابط الذى قام عليه التصحيح ، وأن بعض هذه الجموع يفتقر إلى سند لغوى .

وفى أثناء مناقشات اللجنة أبان الأستاذ « عباس حسن » أن الكلمات الشائعة فى الاستعمال مما هو مجموع جمع مؤنث سالما يجاز منها ماله سبب يجيزه ، ومن الأسباب أن تكون الكلمة مسموعة ، أو أنها مفرداً فيه التاء مثل : صمامة ، أو أن فيها معنى الوصفية مثل : حسام ، أو أنها تخضع لأحد الضوابط العامة مثل معاشات فيمكن اعتبارها جمع معاشة على وزن مفعلة ومثل حسابات فيمكن اعتبارها جمع حسابة مصدر حاسب بزيادة التاء للمرة .

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة ، كاعتبار التاء فى المفرد ، أو لمح الصفة فيه ، ومالا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناسا بما ورد من كلمات فصاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل ، وبما قاله سيبويه ، والزمخشرىُّ ، وابنُ عصفور ، والرَّضِىُّ ، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير ، وبما قاله ابن الأنبارى ، والفراءُ ، وابن جنى ، والكندى ، من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل ، وأن القياس يعضده ، أو أنه القياس » .

وعرض الأستاذ على السباعى على اللجنة أن صاحب « اللسان » نقل عن « الأزهرى » فى مادة « نعش » قوله : « وجه الكلام بنات نعش ، كما قالوا : بنات آوى ، وبنات عرس ، والواحد منها ابن آوى وابن عرس . يؤنثون جمع ما خلا الآدميين . وفى هذا القول معنى ما قاله « ابن الأنبارى » فى مادة « بنو » من (المصباح) من أن «جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فتقول فيه منزل ومنزلات » .

وفى أثناء عرض الكلمات عارض بعض أعضاء اللجنة فى إجازة الكلمات الآتية : إطارات – قطارات – غازات سندات – قطاعات – نشاطات .

وتبلورت وجهات النظر فيما يأتى :

أولا – أن بعض الكلمات يمكن إجازته على توهم التاء فى مفرده ، كما فى فراغات ، وبعضها يمكن توجيهه على نحو يلحقه بما هو قياسى ، مثل معاشات .

ثانيا – أن ما لايدخل تحت هذا الباب من التعليل أو ذاك يمكن إجازته حملا على المسموع من أمثاله ، واستئناسا بأقوال بعض النحاة فى إجازته .

ثالثا – أن الهدف هو قبول ما شاع من الكلمات المجموعة جمع تأنيث ، بناء على تسويغ لغوى ، أو رأى ارتضاه بعض النحاة ، دون وضع قاعدة عامة تطلق الجواز .

أبدى الأستاذ عباس حسن مخالفته على الصورة التى أوضحها فى مذكرتيه ومناقشته وطلب فى أثناء عرض الموضوع على المجلس تسجيل مخالفته للقرار .

وقدم فى ذلك

١ – مذكرة الأستاذ « محمد خلف الله أحمد » ، وعنوانها :

« احتجاج لإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة شاعت فى الاستعمال الحديث » .

٢ – مذكرة الأستاذ « عباس حسن » وعنوانها :

« رأى لغوى فى استعمال بعض الألفاظ المجموعة جمع مؤنث سالما » .

٣ – مذكرة الأستاذ « محمد شوقى أمين » وعنوانها : « أدلة القول بجمع ما لا يعقل جمع إناث » .

يضاف إلى هذا بحثان نشرا فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وهما :

١ – توثيق لفظ فراغات – للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

٢ – رأى لغوى فى منع استعمال فراغات – للأستاذ عباس حسن .

٦٥ ــ قياسية جمع «« فعيلة »»
بمعنى «مفعولة» وصفا على «« فعائل »» (*)

« أقر المجمع من قبل لحوق التاء لفعيل بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أم لم يذكر . ولما كان من النحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصيغة على فعائل ، ومنهم من صرح بإجازة ذلك وإن كانت فَعيلة بمعنى مفعولة ، فالمجمع يقر قياسية جمعها وصفًا جمع تكسير على زنة « فعائل » » .

(*) صدر فى د ــ ٤٢ ج ــ ٨ لمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤)

أقر المجمع من قبل أقيسة جمع التكسير ، وجاء فيها أن فعيلا بمعنى مفعول لاتلحقه التاء الفارقة ، إذا كان صفة ولكن المجمع من بعد ذلك أجاز أن تلحقه التاء ، ذكر معه الموصوف أو لم يذكر .

ورأت لجنة الأصول أن تحدد جمع هذه الصيغة فعرض الأستاذ محمد شوقى أمين على اللجنة مذكرة درس فيها الموضوع، وانتهى إلى قياسية جمع فعيلة بمعنى مفعولة على فعائل .

وبعد أن درست اللجنة الموضوع وناقشت بحث الأستاذ محمد شوقى أمين أصدرت القرار المثبت فى صدر هذا الموضوع والذى وافق عليه المجلس (ف د ــ ٤٢ ج ــ ٢٥) ثم المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

« قياسية جمع فعيلة بمعنى مفعولة وصفا على فعائل » للأستاذ محمد شوقى أمين ــ عضو المجمع

٦٦ — جمع «كيلو متر» وتمييزه باعتباره كلمة واحدة (*)

« الكلمات المعرَّبة تبقى كما هى ، وتجمع جمع مؤنث سالما ، مثل : مارستان ومارستانات . . وكيلومتر من هذا الباب . وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات ... كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية . فيقال : سرت سبعة كيلو مترات ، وسرت عشرين كيلو متراً » .

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين نوقش فى المؤتمر جمع « كيلو متر » وتمييزه ، فأحيل موضوعه إلى لجنة الأصول .

٢ — ولما عرض الموضوع على اللجنة أبان الأستاذ عباس حسن أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة — فإن العربية لاتعرف مثل هذا التركيب ، فإن كلا من « كيلو » و « متر » كلمة مستقلة ، وعلى فرض اعتبارهما كلمة واحدة فإنها تجمع جمع تأنيث . ولا يقال بأن ذلك تركيب مزجى ، مشرطة أن يتخلى كل جزء فيه عن معناه ، فيجب أن نجمع كيلو على كيلوات ، وفى تمييزه نتبع ما تقضى به قواعد التمييز .

٣ — عارض الرأى الدكتور محمد مهدى علام بأن « كيلو متر » كلمة واحدة فى اللغات ، معناها ما يستفاد من جزأيها معا ، وفيما عرض على اللجنة أننا لم نعرب كيلو بمعنى ألف ، فلا تقول : الجنود كيلو أى ألف . ولكننا عربنا كيلو متر بمعنى مستفاد من الجزأين ، وهو ألف متر ، ومن المعربات على هذا النحو بستان وأبزن ، وفلسفة وكل منها مركب من كلمتين فى الأصل .

وعرض الأستاذ محمد شوقى أمين على اللجنة بعض كلمات من المعرب الذى أصله كلمتان ، فمن ذلك : المارستان ، المرزبان ، الميزاب ، النيروز ، والناى نرم ، والبستان ، والأبزن ، والفلسفة .

٥ — وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوضح فيها رأيه وعززه ، وطلب الاحتفاظ برأيه فى أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة ، فلا يمكن اعتبارها كذلك ، ولا يمكن لو اعتبرناها كلمة واحدة — أن تجمع جمع تأنيث . إلا فى مثل بضعة كيلو مترات ، فإن بضعة إذا لم يعرف لمميزها جمع تكسير ، فيكون تمييزها جمع مؤنث .

٦ — وبعد المناقشة انتهى رأى اللجنة إلى ما يأتى :

« العرب تنقل المركبات قديما على ضربين :

الأول : تخلط المركبات فيه خلطاً ، فتستعملها استعمال المفردات البحتة ، ومن ذلك البستان ، والأبزن ، والفلسفة .

والآخر : تنقله وتجعله مركباً ، وتخصه باسم خاص وهو المركب المزجى ، وغالباً ما يكون ذلك فى الأعلام .

واعتماداً على هذا رأت اللجنة أن كيلو مترا مما يصح نقله واعتباره كلمة واحدة ، ومن ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالمـا على كيلو مترات ، كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية ، فيقال : سرت سبعة كيلومترات ، وسرت عشرين كيلومتراً » .

٧ — وقدمت فى ذلك : مذكرة الأستاذ عباس حسن وعنوانها :

« الرأى فى مثل :

١ — ويساوى خمسة عشر كيلو متراً ،

٢ — ويساوى بضعة كيلو مترات » .

٦٧ ـ التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة (*)

« الجمع أيا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير . وإنما يتعين أحدهما بقرينة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦-٣-١٩٧٩ م)

— عرض المجمع لموضوع جمع القلة والكثرة غير مرة فقد بحث فى الدورة الرابعة موضوع قياسية الغالب فى جموع التكسير وانتهى إلى قرارات عول فيها على ما سجله النحاة فى التفرقة بين الجمعين فى بعض الصيغ .

— قدم الأستاذ محمد فريد أبو حديد بحثا فى الجموع نشر فى مجلة المجمع الجزء التاسع ، قرر فيه أن علماء اللغة لم يستطيعوا أن يجدوا فى الاستعمال ما يدل على صحة التفرقة بين جمع القلة والكثرة .

— قدم الأستاذ إبراهيم اللبان بحثا حول جمع القلة وجمع الكثرة فى الدورة الثامنة والعشرين جلسة ٢٢ للمجلس انتهى فيه إلى وجود هذين الجمعين ، وقرر أن استعمال أحدهما مكان الآخر ، إذا كان المفرد جمع قلة وجمع كثرة من قبيل المجاز .

— قدم الأستاذ شوقى أمين إلى اللجنة بحثا بعنوان : « حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » اقترح فيه قبول ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكاتبين ، واعتمد فى ذلك على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وأن النحاة قد صرحوا باستعارة أحدهما للآخر .

وانتهت اللجنة إلى قرار بجواز ذلك .

— فى أثناء مناقشة البحث السابق رأت اللجنة أن موضوع القلة والكثرة يحتاج إلى دراسة ، فقدم الأستاذ شوقى أمين بحثا فى الموضوع بعنوان : « التعاقب بين جمع القلة والكثرة » وقد استخلص من أقوال النحاة — فيما يخص جمع التكسير — ما يأتى :

١ — ما سمع له فى جمع التكسير جمعان أولهما على وزن جموع القلة ، والآخر على وزن جموع الكثرة يلتزم فى مقام الاستعمال بلا جدال .

٢ — ما لم يسمع له فى جمع التكسير جمعان أحدهما للقلة والآخر للكثرة بل جمع واحد هو المسموع يستعمل القليل والكثير بلا تمييز تعويلا على السياق .

وانتهى إلى أن ملاحظة الضوابط التى وضعها النحاة فى التفريق بين الجمعين مما يشق على الكتاب ورأى فيما صرح به أئمة النحاة من استعارة جمع الكثرة لموضوع جمع القلة ، ومن أن جمع الكثرة هو من الثلاثة إلى ما لا يتناهى عددا وأن فى ذلك ما يرفع المشقة ويزيل الحرج .

— وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر والذى وافق عليه المجلس (فى د — ٤٥ ج — ٢٨) ثم المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

« التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة » للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

٦٨ — جواز جمع المصدر (*)

يجوز جمع المصدر ، عندما تختلف أنواعه .

---

* صدر فى ج ٤ د ١٠ (المؤتمر) .
* احتج له الشيخ محمد الخضر حسين فى بحث نشر فى مجلة المجمع (الجزء السادس صفحة ٧٦) .
* عرض الموضوع فى ج ٢٠ د ٩ (المجلس) .

٦٩ ـ قياسية جمع الجمع (*)

جَمْع الجَمْعِ مَقيس عند الحاجة .

---

* صدر فى ج ٤ د ١٠ (المؤتمر) .

* احتج له الشيخ محمد الخضر حسين فى بحث له نشر فى مجلة المجمع (الجزء السادس ، صفحة ٧٥)
ى الموضوع فى ج ١٥ د ٥٠ وفى ج ٢٠ د ٩ (المجلس) .

٧٠ — وصف « جمع » غير العاقل بفعلاء (*)

يجوز وصف غير العاقل بصيغة «فَعْلاء » إلى جانب الصِّيغ الأُخرى التي يستسيغها الذوق العربيّ .

---

* صدر في ج ١١ د ١٤ (المؤتمر)

* احتج له الشيخ محمد الخضر حسين ببحث عرض على المؤتمر ، ونشر في الجزء السابع من مجلة المجمع (ص ٢٥٤) موضوعه «وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء ».

٧١ ـ قياسية التعدية بالهمزة (*)

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة قياسيّة .

* صدر فى ج ٢٥ د ١

* نوقش فى ج ٢٥ د ١

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٣٠ – ٢٣١) .

٧٢ – قياسية « فعل » للتكثير والمبالغة (*)

« فعل » المضعّف مَقيس للتكثير والمبالغة .

---

* صدر القرار فى ج ٧ د ١٠ (المؤتمر) .
* عرض الموضوع فى ج ١٨ د ٦ وج ٢٠ د ٩ (المجلس) .
* احتج له الشيخ محمد الخضر حسين فى بحث نشر بمجلة المجمع (الجزء السادس ص ٧٦) :
* فى ج ٩ د ١٠ (المؤتمر) وج ١٦ د ١٠ (المجلس) – أعيد عرض القرار .
* فى ج ٣ د ١١ (المؤتمر) قدم الأستاذ على الجارم بحثا فى فعل للتكثير جمع فيه أمثلة كثيرة .
* وفى ج ٣ ، ٤ د ١١) وافق المؤتمر على ما يأتى :

« لما كان نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة فعل يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدى الفعل أحد هذه المعانى عند ما تدعو الحاجة إلى تأديته ، وإن لم ينص على هذه الصيغة ، على ألا يقر المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها » ووافق المؤتمر تطبيقا لهذا القرار على صحة الألفاظ المستعملة الآتية « خدر حضر ، ورد ، شخص ، حسم ، حال ، شرع » .

٧٣ — جواز مجيء أفعله مهموزا (*)

بمعنى فعله ، ومجيء فعّله مضعفا بمعنى فعله

(قرار للجنة الأصول وللمجلس ، رده المؤتمر إلى اللجنة)

(ا) في مجيء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه :

« ... يرى المجلس أن الصرفيين يقولون : إن أفعله قد يكون بمعنى فعله ، وقد علل الرضى الزيادة بأنها لمعنى وإن لم يكن إلا التأكيد ، وفي اللغة عشرات من الأفعال المتعدية بنفسها بالثلاثي زيدت عليها الهمزة دون أن يتغير أصل المعنى في الفعل . ولذلك يجيز المجلس ما يشيع استعماله من ذلك على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد » .

(ب) في مجيء التضعيف مع الفعل المتعدى بمعناه :

« ينص الصرفيون على أن فعَّله المضعف يجيء بمعنى فعَله ، مثل قطَّب وجهه وقطبه ، وقدّر الشيء وقدَره ، وزان البيت وزيَّنه ، ونظراً لهذا ، ولأن المعجمات تذكر أفعالا مضعفة يقول اللغويون إن دلالتها وهي مضعفة كدلالتها وهي مجردة ، يجيز المجلس ما يشيع استعماله من ذلك » .

(*) صدر في د / ٤٢ ج / ٢٥ للمجلس (٤/٢/١٩٧٦ م)

١ — في أثناء مناقشة المجلس (د / ٤٢ — ج / ٣٢) في أحد المصطلحات دار الحديث حول مجيء الفعل المتعدى بنفسه مهموزاً أو مضعفاً . فقدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى المجلس مذكرة أحالها المجلس على لجنة الأصول .

٢ — كذلك قدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى اللجنة مذكرتين : الأولى في جواز همز الفعل المتعدى بنفسه أو تضعيفه ، والأخرى في قياسية مجيء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه .

وخلاصة رأيه في هذه المذكرات الثلاث أن النحاة أشاروا إلى مجيء أفعله مهموزاً بمعنى فعله ، وإلى مجيء فعّله مضعفا بمعنى فعله أيضا ، وأن معجمات اللغة تثبت الكثير من الوارد عن العرب مؤيدا لذلك ، وقد ذكر منها عشرات .

٣ — وأوضح الأستاذ عباس حسن مخالفته لذلك فيما أملاه في محاضر الجلسات .

٤ — وقد انتهت اللجنة إلى القرار المدون أعلاه .

— ولما عرض الموضوع على مجلس المجمع أقر قرار اللجنة .

— عرض القرار بعد ذلك على مؤتمر المجمع في د / ٤٢ ج / ٨ (٤ / ٣ / ١٩٧٦ م) فلقي معارضة من بعض السادة الأعضاء .

(أ) قال الأستاذ محمد بهجة الأثري : لسنا مطالبين بالقياس إلى كل ما هو شائع ، والجميع مطالبون بالمحافظة على اللغة العربية [illegible]

. . . .

(ب) رأى الأستاذ عباس حسن أن الأخذ المطلق بما هو شائع أو مستعمل وإجازته ينطوى على حكم جد خطير ويضر بسلامة الفصحى .

(ج) اقترح الدكتور إبراهيم أنيس أن تعدل عبارة « ما يشيع استعماله » لتكون « قبول ما يشيع استعماله » ويضاف إلى القرار عبارة « على أن يعرض كل مثال على مجلس المجمع لإقراره » .

(د) واقترح الأستاذ سعيد الأفغانى أن يقال فى القرار : « يجيز المجمع ما يضطر إلى استعماله فى العلوم من ذلك بشرط عرضه على المجمع » .

(ﻫ) ورأى الدكتور عبد الرزاق محيى الدين ضرورة الالتزام بما وصل إلينا عن العرب فى ذلك دون أن يقاس عليه ولا بأس من النص على الكلمات التى استخدمت استخداما غير صحيح فى اللغة دون القياس عليها .

وبعد المناقشة رأى المؤتمر رد الموضوع إلى اللجنة .

وقدم فى ذلك :

(أ) « حول تضعيف الفعل الثلاثى » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(ب) « جواز عمز الفعل المتعدى بنفسه أو تضعيفه » للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

(ج) « قياسية مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(د) « القول فى مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى وفى دلالة التضعيف معه» للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

٧٤ — اشتقاق « فعل » (*)

من العضو للدلالة على اصابته

كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو فعلاً للدلالة على إصابته ، وقد نص « أبو عبيد » على أن ذلك عام فى ما يشْتكَى منه فى الجسد . وكذلك نص « ابن مالك » فى « التسهيل » على أنه مطرد . وعلى هذا ترى اللجنة قياسيته .

(*) صدر القرار فى ج ٨ — مؤتمر د ٢٩ سنة ١٩٦٣

. فى بحث للأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين — ألقى فى ج١٢ د١٧ من المؤتمر — ونشر فى الجزء الثامن من مجلة المجمع عنوانه : « طرق وضع المصطلحات الطبية » ، أشار إلى أن قول العرب جلده ورأسه وبطنه وصمخه أى أصاب جلده وبطنه وصماخه ، نوع من أنواع ثلاثة نص « ابن مالك» فى كتاب التسهيل على أنها مطردة ، فيصح القياس عليها . وقد أحيل البحث على لجنتى الأصول والطب .

* واقترح الأستاذ إبراهيم مصطفى — فى ج ١٩ د ٢٥ من المجلس ١٦ / ٣ / ١٩٥٩ — بمناسبة اصطلاح تغدد المهبل لمعنى إصابة الغدة بمرض ، أن ينظر فى قاعدة اشتقاق فعل من اسم كل عضو للدلالة على إصابته بالمرض ، قياسا على قول العرب : يداه ورأسه وبطنه أى أصاب يده ورأسه وبطنه ، لفائدة هذه القاعدة فى وضع المصطلحات العلمية . فتقرر إحالة الموضوع على لجنة الأصول .

. وقدمت لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع فى د ٢٨ — بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٦٢ — رأيها فى قياسية صيغة الافتعال مشتقة من العضو فى معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب خاصة. وفيما عللت به موافقتها على قياسية هذه الصيغة أنه يرد فى اللغة فعل من العضو بمعنى إصابته فيقال : فأده وكبده وعانه ورأسه . وقد أقر المؤتمر ما قدمته اللجنة .

* وفى المخصص ج ٦ ص ١٠٥ (عن أبى عبيد) : « من اشتكى من كل ما كان فى الجسد شيئا قيل فيه فعل » . وفيه قال ابن سيده «يدى شكا يده على ما يطرد فى هذا النحو » . وفى اللسان : « أذنه أصاب أذنه على ما يطرد فى الأعضاء » .

. أثبتت المعجمات وكتب فقه اللغة كثيرا من الأفعال المشتقة من أسماء الأعضاء للدلالة على إصابتها ، وقد جمع جملة منها صاحب المخصص فى كتاب السلاح ، بعنوان « أفعال الضرب المشتقة من أسماء الأعضاء » نسرد ألفاظها فيما يلى :

١ — رأسه ٢ — أفخه ٣ — دمغه ٤ — جبهه ٥ — أذنه ٦ — صمخه ٧ — صدغه ٨ — أنفه ٩— خرطمه ١٠ — نابه — ١١ ذقنه ١٢ حلقه ١٣ — عضده ١٤ — ترقاه ١٥ — صدره ١٦ نحرة ١٧ — ثغره ١٨ — حركه ١٩ كتفه ٢٠ — فرصه ٢١ — ظهره ٢٢ متنه ٢٣ — فقرة ٢٤ — وتنه ٢٥ — يداه ٢٦ — جنحه ٢٧ — كرسعه ٢٨ — كوعه ٢٩ — بطنه ٣٠ — قلبه ٣١ — فأده ٣٢ طحله ٣٣ — رآه ٣٤ — كبده ٣٥ — كلاه ٣٦ — مثنه ٣٧ — ستهه ٣٨ — ركبه ٣٩ — ساقه ٤٠ — عرقبه ٤١ — نساه ٤٢ عقبه ٤٣ — كعبه ٤٤ — رجله .

* نقل كتاب « الإفصاح فى فقه اللغة » فى باب القتال ما كتبه « ابن سيده» ، (الإفصاح ص ٣١٥ ، ٣١٦) ونقل كذلك قفيته ضربت قفاه ، غلصمه : أخذ غلصمته . وفيما أسلفنا مما نقله الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين فى بحثه جلده : أصاب جلده . ويضاف إلى هذا : نفاه : ضرب قفاه ، وبذلك تبلغ عدة الأفعال ثمانية وأربعين .

٧٥ - صيغتا ((افتعل)) و ((تفاعل)) الدالتان على الاشـــتراك (*)

وجواز اسنادهما الى معموليهما باستعمال «مع» او «الباء» فى الصيغة الأولى ، واستعمال «مع» فى الصيغة الأخرى

« يجوز – فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التى على صيغة « افتعل » – أن يجاء بـ« مع » أو بالباء بدل واو العطف .

كما يجوز فى الأفعال التى على صيغة « تفاعل » – مما يدل على الاشتراك – أن يؤتى بـ« مع » بدل العطف بالواو ، بناءً على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك فى الحكم ، مما يُدَلُّ عليه بالحرف العاطف » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – ناقشت اللجنة مثل قول الكاتبين : « اجتمع معه ، واجتمع به ، وتفاهم معه » .

– استمعت إلى بحث للأستاذ محمد شوقى أمين – خبير اللجنة .

٧٦ ــ السين والتاء (*)

للاتخاذ أو الجعل

سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة ، لكثرة ما ورد من أمثلته . وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت فى أمثلة كثيرة نحو :

استعبد عبداً ، واستأجر أجيراً

واستأبى أباً ، واستأمى أمة

واستفحل فحلا ، واستعد عدة

واستخلف فلانا ، واستعمره فى أرضه

واستشعر الرجل إذا لبس شعاراً

واستثغرت المرأة إذا شدت الثغر .

وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمى ، والاستعمال الكتابى .

لهذا ترى اللجنة أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥
* فى مؤتمر د ١٩ اقترح تخريج استعمال الكتاب « استهدف الشىء » أى **جعله هدفا** على أن السين والتاء للجعل .
* مما عرض على لجنة الأصول أن ما ذكره ابن سيده فى المخصص فى باب استفعلت (ج ١٤ ص ١٨٠) يستفاد منه أن الأصل فى السين والتاء [illegible] وما تفرع من ذلك من المعانى محمول عليه .
* قدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار مذكرة فى قياسية السين والتاء للجعل .
* انظر قرار تصويب استعمال الكتاب : استهدف الشىء أى جعله هدفا .

٧٧ ــ قياسية السين والتاء (*)

وكذلك قياسية الألف لإفادة « الدنو والحينونة »

« يجاز استعمال أفعل واستفعل لمعنى الحينونة والدنوّ ، وهو داخل فى معنى الطلب ولو على سبيل المجاز » .

---

* صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكان قد عرض على المجلس قرار لجنة الأصول بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة فرأى المؤتمر تعديله وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ــ عرض على اللجنة أن الدكتور مصطفى جواد قدم إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين « مقترحات ضرورية فى قواعد اللغة » فأحالها المؤتمر إلى لجنة الأصول ، وكان الاقتراح السابع « أن يبيح المجمع اشتقاق فعل واسم فاعله من وزن « استفعل » لمعنى حينونة الفعل وطاب فاعله فعله. وإن لم يكن من الأحياء المريدين. فالإشعار بحينونة الفعل يؤذن بإمكان الكينونة .وذكر الأستاذ من أمثلة ذلك استجز الصوف واستحصد الزرع واسترم الجدار واسترفع الخوان واستحطب الكرم واستأخذ السعر واستخرب السقاء واستهدم الحائط واستوقع السيف . وأشار إلى أن هذا الوزن فرع من فروع استفعل للطلب ، ويجوز إسناد الإرادة للجماد على المجاز كقوله تعالى : * « فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض » .

واستطرد الأستاذ من ذلك إلى القول بأن صيغة « استفعل» ضرورية للمصطلحات العلمية لتقابل الأسماء ذوات الكاسعة (able)

وختم قوله بأن (أفعل) قريب من ذلك فيمكن الاستفادة به فى المشتقات الاصطلاحية .

وفى أثناء مناقشة المؤتمر للمقترحات أيد الأستاذ محمد الفاسى هذا الاقتراح .

ــ وقد رجعت اللجنة إلى قرار المجمع فى ترجمة الكلمات المنتهية بالكاسعة (able) ، وقد رأى أن تترجم بالفعل المضارع المبنى للمجهول ، ويترجم الاسم منها بالمصدر الصناعى . فيقال : يذاب ويؤكل ، ويقال : المذوبية ، والمأكولية . والمقصود بذلك إفادة معنى القابلية أو الصلاحية .

ــ كذلك رجعت اللجنة إلى مناقشات المجمع فى شأن هذه الكاسعة ، فتبين لها أن مما اقترح فى ترجمتها صيغته : فعول ، أو فعيل .

ــ وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة فى قياسية السين والتاء لإفادة معنى : حان ، أو كاد ، أوضح فيها أن الألف تزاد أيضا لهذا المعنى. فتقول: أحصد الزرع، وأقطف العنب ، كما تقول تقول : استحصد الزرع، واستحطب الكرم .

وزاد الخبير أن بعض الصرفيين يعتبر الحينونة بمعنى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل داخلة فى معنى الصيرورة ، تنزيلا لقرب الشىء منزلة وجوده ، فأحصد أى صار ذا حصاد .

ــ ورأى الأستاذ عباس حسن أن قرار المجمع فى قياسية السين والتاء للطلب فيه كفاية ، وهذه القياسية تدخل فيها الحينونة لأن الحينونة فرع من الطلب ، فلا داعى لزيادته .

ورأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد أنه لا ما نع من القول بإفادة السين والتاء والألف لمعنى الدنو والقرب ولما يستتبع ذلك من القابلية أو الصلاحية فى المصطلح العامى ، بشرط الاقتصار على الضرورة ، دون إطلاق القياسية .

وقال الأستاذ عباس حسن إن زيادة السين والتاء مطردة فى الاستفعال واحتج بما فى الهمع ج ٢ ص ٢٢ :« تزاد ، التاء باطراد فى أول المضارع وفى باب التفعلل وتزاد مع السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه » .

ــ وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى ما يأتى :

«يجاز استعمال صيغة استفعل وأفعل لمعنى الحينونة والدنو ،وهو داخل فى معنى الطلب ، ولو على سبيل المجاز ، ويمكن استعمال هذه الصيغة عند الحاجة فى المصطلحات العلمية بجانب ما أقره المجمع من قبل فى ترجمة الكاسعة (able) للدلالة على ، القابلية أو الصلاحية أو نحو ذلك » .

ــ وقدم فى ذلك :

مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى قياسية السين والتاء لإفادة معنى حان ، أو كاد .

٧٨ ـ قياسية « استفعل » للطلب والصيرورة (*)

يرى المجمع أن صيغة « استفعل » قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة .

* صدر فى ج ٢٥ د ١ .
* نوقش فى ج ٢٥ د ١ .
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٣٢-٢٣٣).

٧٩ — زيادة الميم للضخامة (*)

زيادة الميم للمبالغة سماعية ، كما يستظهر مما قاله الصرفيون . ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة أو السعة .

* صدر فى ج ٩ د ٢٨ — — — — — — — (المؤتمر)
* اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس فى الكلمة التى ألقاها فى حفل استقباله (ج ٣ د ٢٣ « المجلس »)
* درسته لجنة الأصول وقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر مشفوعا برأى لجنة الطب .
* بحث الدكتور رمسيس جرجس موضوع التميم والتنوين (ج ٢ د ٢٣) (المؤتمر) . ونشر بحثه فى مجلة المجمع ، الجزء ١٣ .
* تناول الشيخ عبد القادر المغربى موضوع زيادة الميم للمبالغة فى بحث له ج ١٢ د ١٦ (المؤتمر) . وانظر ج ١٥ أيضا .

٨٠ ـ مطاوع « فعل » الثلاثى (*)

كل فعل ثلاثى متعد دال على معالجة حِسِّية ، فمطاوعه القياسى (انفعل) . ما لم تكن فاء الفعل واوا ، أو لاما ، أو نونا ، أو ميما ، أو راء ، ويجمعها قولك : « ولنمر » ، فالقياس فيه (افْتَعَل) .

* صدر فى ج ٣١ د ١ .
* نوقش فى ج ٣١ د ١ .
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٢٢–٢٢٣ ومن ص ٢٢٥ – ٢٢٩) .

٨١ ـ مطاوع « فعل » بالتشديد (*)

قياس المطاوعة (لفعَّل) « مضعَّف العين » (تَفَعَّل(*)) . والأَغلب فيما ضُعِّف للتعدية فقط أَن يكون مطاوعُه ثلاثيَّه .

---

* صدر فى ج ٣٢ د ١ .
* نوقش فى ج ٣٢ د ١ .
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ٢٢٣ – ٢٢٤ ومن ص ٢٢٥ – ٢٢٩) .

٨٢ ــ مطاوع « فاعل » (*)

(فاعَلَ) الذى أُريد به وصف مفعوله بأَصل مصدره مثل : باعدته ، يكون قياس مطاوعه : (تَفَاعَلَ) كَتَبَاعَدَ .

---

* صدر فى ج ٣٢ د ١ .
* نوقش فى ج ٣٢ د ١ .
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه و الاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٢٤ — ٢٢٥ ومن ص ٢٢٥ — ٢٢٩) .

٨٣ ــ مطاوع « فعلل » (*)

(فَعْلَلَ) وما أُلحق به قياس المطاوعة منه على (تَفَعْلَل) ، نحو : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وَجَلْبَبْته فَتَجَلْبَب .

* صدر فى ج ٣٢ د ١ .

* نوقش فى ج ٣٢ د ١ .

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (و من ص ٢٢٥ ٢٢٩) .

٨٤ـ اسم المصدر : مدلوله وضابطه (*)

« يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجيء من الثلاثي وغيره ؛ فهو من الثلاثي : ما ساوت حروفه حروف فعله ، دالاً على عين ، أو هيئة ، أو حال ، أو أثر ، كالرِّزق – بكسر الراء لما يرْزَقُ به المرء ، والضُّرّ – بضم الضاد – لما يصاب به المَضرور . وهو من غير الثلاثي : ما لم يجر على فعله بخلوه من بعض حروف الزوائد ، دالاً كذلك على عين ، أو هيئة ، أو حال ، أو أثر ، كالعطاء لما يعْطى ، والثواب : لما يثاب به ، والكلام : لما يُتَفَوَّه به . وقد يصطبغ اسمُ المصدر بمعنى المصدر وهو الحدث ؛ كما فى قوله تعالى : « ثَوَاباً مِن عِنْدِ اللهِ » بمعنى الإثابة . وحينئذ يعملُ عملَه بنصبِ مفعولِهِ ، وقد أُثِرَ ذلك عن العرب فى منثور ومنظوم .

وخلاصة ذلك أن المصدر هو مادلَّ على حدث . فإذا دل على عين أو هيئة سمى اسم مصدر »

(*) صدر فى د / ٤٢ ج ٨ للمؤتمر (٤ / ٣ / ١٩٧٦ م)

– عرض على اللجنة أن المرحوم الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين قدم إلى مؤتمر المجمع بحثا فى اسم المصدر والفرق بينه وبين المصدر ، وقد نشر البحث فى الجزء الثامن من مجلة المجمع ، وبعد أن تناقش فيه أعضاء المؤتمر أحيل على لجنة الأصول ، فأعدت فيه تقريراً سنة ١٩٥٠ ، عرض على المجلس فناقشه ، وقرر إعادة الموضوع إلى اللجنة .

– وقد رجعت اللجنة إلى البحث والمناقشات التى دارت حوله ، وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين نبذة بحسب ما يراه فى ضوابط المصدر ، واسم المصدر ، والاسم ، رفعا للبس والاختلاط الذى يصادفه المطالع فى المعجمات .

– وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة رأى فيها أن المصدر واسم المصدر كلاهما مصدر ، والفرق بينهما : أن المصدر قياسى واسم المصدر سماعى .

– وقدم الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله الخبير باللجنة بحثا فى اسم المصدر ، تناول آراء النحاة والصرفيين فيه وأبان ضوابط للتفرقة بين المصدر واسمه .

– وأخيراً قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها الرأى فى اسم المصدر من حيث صوغه ودلالته وعمله .

– وبعد الدراسة والمناقشة فى هذه المذكرات انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجيء من الثلاثى وغيره فهو من الثلاثى ما ساوت حروفه حروف فعله ، دالا على عين أو هيئة أو حال أو أثر ، كالرزق – بكسر الراء – لما يرزق به المرء ، والضر – بضم الضاد لما يصاب به المضرور .

. . . .

— وهو من غير الثلاثى مالم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد ، دالا كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر كالعطاء لما يعطى ، والثواب لما يثاب به ، والكلام لما يتفوه به .

وقد يصطنع اسم المصدر بمعنى المصدر ، وهو الحدث ، كما فى قوله تعالى « ثواباً من عند الله » ، بمعنى الإثابة ، وحينئذ يعمل عمله بنصب مفعوله ، وقد أثر ذلك عن العرب فى منثور ومنظوم » .

— وقد طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته لهذا القرار ، على أساس ما جاء فى مذكرته وما أيد به رأيه فيها من أن ما يسمى اسم مصدر إنما هو مصدر سماعى .

(*) عرض الموضوع على المجلس (ف د / ٤٢ ج / ٢٥) وفيه :

أبدى الأستاذ عباس حسن ما سبق أن أبداه فى اللجنة من اعتراض على هذا القرار ، وهو أنه لا فرق بين اسم المصدر والمصدر إلا أن الأول سماعى والثانى قياسى .

— وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن القدماء فرقوا بينهما وأن سيبويه نص على اسم المصدر صراحة .

— ورأى الدكتور عبد العزيز السيد أن خلاصة القول فى هذا الموضوع أن نقول : إن المصدر : مادل على حدث ، فإذا دل على عين أو هيئة سمى اسم مصدر » .

وقد وافق المجلس على قرار اللجنة على أن يضاف إليه فى آخره ما اقترحه الدكتور عبد العزيز السيد .

(*) ثم عرض الموضوع على المؤتمر (د / ٤٢ ج / ٨) وأعاد الأستاذ عباس حسن اعتراضه السابق إبداؤه فى اللجنة والمجلس وأيده الدكتور عبد الرزاق محيى الدين . وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار فى صيغته التى أقرها المجلس .

وقدم فى ذلك :

(أ) « ضوابط المصدر واسم المصدر والاسم » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(ب) « النحاة فى بعض مصطلحاتهم الشائعة : المصدر — اسم المصدر — الاسم المحض» للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

(ج) « اسم المصدر » — للدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله — خبير بلجنة الأصول .

(د) « اسم المصدر : الرأى فى صوغه ودلالته وعمله » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٨٥ ــ المصدر الصناعى (*)

إذا أُريد صنع مصدر من كلمة ، يزاد عليها ياء النسب والتاء .

---

* صدر فى ج ٣٢ د ١

* نوقش فى ج ٣٢ د ١

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢١١–٢١٥) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

* فى ج ٢٠ د ٢٠ (المجلس) اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات قبول ما يدل على معنى جديد من المصدر الصناعى المصوغ من اسم المفعول مثل المحسوبية والمقطوعية ، ورأى المجلس الاكتفاء بقرار المجمع السابق .

٨٦ ـ النعت بالمصـــدر (*)

جاء النعت بالمصدر كثيراً فى مثل : رجل صوم وعدل ورضا ، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع .

وترى اللجنة ـ استنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين ـ أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التى ضبط بها ما سمع ، وهى :

(١) أن يكون مفردا مذكرا .

(٢) أن يكون مصدرَ ثلاثىٍّ ، أو بوزنه .

(٣) ألّا يكون ميمياًّ .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— جاء فى بحث الأستاذ عباس حسن : (بعض الشوائب فى النحو) المعروض على المؤتمر فى دورته الخامسة والثلاثين أن النعت وبالمصدر يرد كثيراً كما فى ألفية ابن مالك ، ولكن الأشمونى يقول : إنه مع كثرته مقصور على السماع .

قد نوقش هذا فى اللجنة فيما نوقش من مسائل البحث . وقدم الأستاذ عطية الصوالحى بحثا له فى ذلك . وانتهت اللجنة إلى قرارها .

— وقدم فى ذلك :

١ — مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى وعنوانها « النعت بالمصدر » .

٢ — وكلمة أخرى أخرى له عنوانها : « خاتمة » .

٨٧ — وقوع المصدر حالا (*)

« ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدرُ المُنْكَّرُ فيها حالًا ، من مثلِ قولهم قتلته صَبْرًا ، ولقيته بغتةً ، وفَجْأَةً ، وكلمته مشافهةً . . . إلخ .

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر فى هذه المُثُل ونحوها حالا ، ولكنهم اختلفوا فى جواز القياس على ذلك :

فبعضهم أجاز مطلقاً ، وبعضهم منع مطلقاً ، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله ، وبعضهم حصره فى مواضع محددة ورد السماع بها .

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا ، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقاً ، اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، فيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقشت اللجنة فى وقوع المصدر حالا ، واستمعت إلى مذكرة استخلصها الأستاذ فتحى جمعة أمين سر اللجنة من تعليق الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد على كلام ابن هشام فى المسألة ، وذلك فى تحقيق الأستاذ لكتاب « أوضح المسالك » .

٨٨ — الحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة (*)

« يجوز إلحاق تاء الوحدة ، أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م)

ناقش مؤتمر المجمع فى عدد من جلساته فى الدورة الخامسة والثلاثين جمع فراغ وصمام على فراغات وصمامات ، ولم ينته فى هذا الموضوع إلى قرار ، فأحاله إلى لجنة الأصول .

— عرض الموضوع على لجنة الأصول ، وفى أثناء مناقشته قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة اعترض فيها على جمع (فراغ) على (فراغات) ، لأن هذا اللفظ لا يندرج فى الأنواع المحصورة التى تجمع جمع تأنيث ، ورأى أيضا أنه لا يجوز القول بأن مفرده دخلت عليه التاء مثل (أتى إتيانة) ، فهذا قليل .

— قدم الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فيما اعترض به الأستاذ عباس حسن من أن مجىء تاء الوحدة والمرة فى (فراغة) قليل ، أيد فيها جواز لحوق التاء على المصدر المستعمل ، واحتج لذلك بأقوال الأئمة النحاة .

— عرضت اللجنة على مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين قرارها فى الموضوعين : جواز جمع مالا يعقل جمع إناث مثل (فراغ) و (صمام) وجمعهما على (فراغات) و (صمامات) ، وجواز لحوق تاء الوحدة بالمصادر على لفظها مثل (فراغة) و (إتيانة) .

— أعاد المؤتمر موضوع هذين القرارين إلى اللجنة لإعادة بحثه .

أعادت اللجنة النظر فى موضوع جمع فراغ على فراغات ، وقدمت فى ذلك قرارا بجوازه ، وافق عليه مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين .

قدم الأستاذ شوقى أمين إلى اللجنة بحثا فى موضوع لحوق تاء التأنيث بالمصدر الثلاثى على لفظه — وهو الموضوع الثانى من الموضوعين اللذين أحالهما المؤتمر إلى اللجنة — أوضح فيه أن القياس فى بناء اسم المرة من الثلاثى المجرد أن يكون على وزن (فعلة) بفتح وسكون نحو (قام قومة) ، وقد تزاد التاء فى المصدر على لفظه إذا كان من الثلاثى وفى المصدر زوائد نحو (ذهب ذهابة) ، غير أن بعض النحاة قال إن ذلك قليل ، وصرح بعضهم بشذوذه . وقد اقترح الأستاذ شوقى أمين أن يجاز ما يشيع فى التعبير العصرى من كلمات تلحق بها تاء الوحدة أو المرة على لفظها وهى مصادر ثلاثية مزيدة ، واعتمد فى الجواز على ما ذكره الزمخشرى من أن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل ، وقول ابن يعيش : « قد يزيدون التاء على المصدر المزيد » ، وقول سيبويه : « وقالوا أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، ونحو إتيانة قليل » . . وعلى ما جرى عليه المجمع فى جملة من قراراته من الأخذ برأى من قال بالإطلاق غير مصرح بالتقييد ، وإن قيد غيره صراحة ، وإجازة الصوغ على ما هو معبر عنه بأنه قليل إرادة التوسعة فى أقيسة اللغة مع الاستئناس بآراء علمائها فى التحرر من قيود الصوغ والاستعمال فى الإبانة عن حاجات العصر الحديث .

— وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« بناء على قول الزمخشرى : « إن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل » وقول ابن يعيش : « قد يزيدون التاء على المصدر المزيد » وقول سيبويه : « وقالوا أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، ونحو إتيانة قليل » يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة » .

(*) عرض القرار على المجلس فى (د/٤٥ ج / ٢٨) وبعد مناقشته رأى أن يكتفى بالجزء الأخير منه ، وهو المذكور فى صدر الموضوع ، وأقر المؤتمر رأى المجلس

وقدم فى ذلك :

« تاء الوحدة أو المرة : جواز لحوقها بالمصدر الثلاثى على لفظه » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٨٩ ـ اجازة « فعل » أو « فعول » (*)
مصدراً لـ « فعل » اللازم

« المشهور فى قواعد اللغة أن فعَل اللازم مصدره الفُعُول كسَجَد سُجُوداً ، وذلك ما ذهب إليه المجمع فى قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها . ونظرا لما رواه الفراء من أنه (إذا جاء فَعَل لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز . وفُعُولاً لنجد) ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فَعْل كهمَس هَمْساً ، يرى المجمع إجازة فعْل وفُعُول مصدراً لـ « فَعَلَ » اللازم .

(*) صدر فى د / ٤٤ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٨/٣/٢١ م) .

(*) أحال مجلس المجمع إلى لجنة الأصول بحثا للدكتور جميل الملائكة عضو المجمع العلمى العراقى بعنوان « أصحيح اطراد فعول مصدراً لفعل اللازم ؟ » عرض فيه لأقوال النحاة ، واستخلص منها أن جمهورهم يرون أن « فعول » هو المصدر القياسى المطرد أو الغالب لفعل اللازم ، وقد استخرج الباحث جملة وافرة من الأفعال تخرج عن القاعدة التى وضعها النحاة ، وقد انتهى بعد دراسته لهذه الأفعال إلى أن ما زنة مصدره (فعل) أغلب مما زنة مصدره فعول .

(*) استظهرت اللجنة فى أثناء دراستها الموضوع بقرار المجمع الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها والذى صدر فى (د / ٢ ج / ٩) وجاء به « إن كان الفعل اللازم على وزن « فعل » بفتح العين ، فتصوغ مصدرا على « فعول » بالضم ، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض » .

(*) كانت اللجنة قد ناقشت فى الدورة الثالثة والأربعين موضوع كلمة « الطمى » صياغة ودلالة ونسبة ، وانتهت إلى قرار وافق عليه المؤتمر ، وقد جاء فى توجيه القرار أن طمى على وزن فعل باعتبارها مصدرا لـ«طما» الثلاثى اللازم جريا على قول لبعض النحاة وورود السماع بنظائرها .

(*) قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا فى الموضوع بعنوان : « هل يصح الفعل مصدرا للثلاثى اللازم ؟ » .

وانتهت اللجنة بعد دراسة الموضوع إلى القرار الآتى :

« المشهور فى قواعد اللغة أن فعل اللازم مصدره الفعول كسجد سجودا ، وذلك ما ذهب إليه المجمع فى قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها ، ونظرا لما رواه الفراء من أنه (إذ جاء فعل لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد) ، ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فعل كهمس همسا ، ترى اللجنة إجازة ما يجىء من المصادر على فعل وفعله لازم وإن كان منه المسموع على فعول » .

(*) لما عرض قرار اللجنة على المجلس (د / ٤٤ج / ٣٠ فى ٢٧ / ٢ / ١٩٧٨) اعترض عليه الدكتور شوقى ضيف وقال إن القرار بهذه الصورة غير واضح ، لأننا لا نجيز مادة موجودة ، بل نقر هذه المادة ، لأنها وردت فى اللغة كثيرا . كما يتضح من البحث المحال على اللجنة ، والمذكرة المقدمة إليها أيضا ، ويفضل أن يكون قرار المجلس بجواز اطراد فعل مصدراً لفعل اللازم » .

ثم وافق المجلس على أن يعدل القرار ليكون وفق ما هو مثبت فى صدر الموضوع .

(*) عرض الموضوع على المؤتمر فوافق على قرار المجلس .

— « أصحيح اطراد فعول مصدرا لفعل اللازم ؟ » للدكتور جميل الملائكة (انظره فى محاضر جلسات المجمع الدورة ٤٤ ص ٣٩٣ ومجلة المجمع ج / ٣٩ ص ٩٧) .

وقدم فى ذلك :

— « هل يصح الفعل مصدرا للثلاثى اللازم ؟ » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٩٠ ـ كلمة « الطمى » : صياغة ودلالة ونسبة (*)

« يرى المجمع إجازة كلمة « طَمْى » على وزن « فَعْل » بفتح الفاء وسكون العين وورود السماع باعتبارها مصدرا لـ « طما » الثلاثى اللازم ، جريا على قول لبعض النحاة ، وورود السماع بنظائرها . والنسب إليها « طَمْيِىّ » ويرى أيضاً قبول الكلمة بدلالتها العصرية على الطين الذى يحمله السيل ، حملا على المجاز » .

(*) صدر فى د / ٤٣ ج / ٨ للمؤتمر (١٩٧٧/٣/٢ م)

(فى الجلسة التاسعة عشرة من مجلس الدورة ٤٢) دارت مناقشة حول النسب إلى كلمة « طمى » حيث عرض على المجلس مصطلح « رواسب طميية » وهو من مصطلحات البترول ، وقد قرر المجلس إحالة هذه الكلمة على لجنة الأصول لدراستها .

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا له بعنوان « رأى فى قياسية بعض المصادر وفى تحقيق كلمة الطمى صياغة ودلالة ونسبة » وهو يرى أنه يجوز قبول كلمة الطمى بناء على ما قاله بعض النحاة من أن « فعلا » مصدر « فعل » اللازم والمتعدى ما لم يسمع له مصدر على وزن آخر ، وأن المجمع أجاز العمل بالقياس ، وإن ورد السماع بما يخالفه ، وينبنى على هذا أن يكون النسب إلى « الطمى » « طميى » بلا خلاف .

ويرى أن دلالة « الطمى » على الغرين دلالة مجازية من باب إطلاق السبب على المسبب .

— قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة رأى فيها أن تزاد فى آخر الاسم الثلاثى الذى ثالثه ياء أو واو وقبلهما ساكن وليس بعدهما تاء التأنيث الياء المشددة للنسب مع عدم حذف شىء من أحرفه الثلاثة ، فيقال « ظبيى وغزوى » وعلى هذا يقال فى النسب إلى « طمى » « طميى » .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت فى صدر هذا الموضوع

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د / ٤٣ ج / ٢٦) فوافق عليه

(*) عرض بعد ذلك على المؤتمر فأقره

وقدم فى ذلك :

١ — « رأى فى قياسية بعض المصادر وفى تحقيق كلمة « الطمى » صياغة ودلالة ونسبة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — « كلمة طمى من ناحية صحتها اللغوية » للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

٩١ ـــ مصدر « فعالة » للحرفة (*)

يصاغ للدلالة على الحِرفة أو شبْهها من أى باب من أبواب الثلاثى مصدر على وزن « فِعَالة » بالكسر .

* صدر فى ج ٢٥ د ١
* نوقش فى ج ٢٥ د ١
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٠٦ – ٢٠٧) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢ .

٩٢ – جواز صوغ «فعالة» و «فعالة» و « فعولة » (*)

« يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفِعالة – بكسر الفاء – إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة ، أو شبهها من المصاحبة والملازمة ، وعلى هذه لامانع من قبول الكلمات الشائعة التالية :

القِوامة – الهِواية – اللِّياقة – العِمَالة – العِمَادة – النِّيافة – البِدايَة .

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفَعالة – بالفتح – والفُعُولة – بالضم – من كل فعل ثلاثى بتحويله إلى باب فَعُلَ بضم العين ، إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار ، أو المدح والذم ، أو التعجب »

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين . وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة عليها أن ثمة كلمات مصدرية شاعت فى الاستعمال على وزن الفعالة بفتح الفاء وكسرها وعلى وزن الفعولة ، وهذه الكلمات ليست من مسموع اللغة ، ولذلك ينكرها النقاد ، بناء على أن صوغ هذه الأبنية غير قياسى فى بعض أبواب الفعل أو معانيه . وهذه الكلمات هى الآتية :

على وزن فعالة – بكسر الفاء – القوامة – الهواية – البداية – اللياقة – العمالة – العمادة – النيافة .

على وزن فعالة – بفتح الفاء : الزمالة – القداسة – العراقة – الفداحة – النقاهة – السماكة .

على وزن فعولة – بضم الفاء – : السيولة – الليونة – العمولة – الميوعة – الخصوبة – الخطوبة – الخطورة .

وفى أثناء البحث عرض الخبير أيضا كلمة (الحمولة) التى تستعمل فى المعنى المصدرى .

فيقال : هذه السيارة حمولتها كذا طناً ، أى هذا احتمالها أو قدرتها على الحمل .

على حين أنها فى اللغة لم ترد إلا جمعا أو شبه جمع ، كما فى الخزولة ، والبعولة ، والفحولة ، ورأت اللجنة الاكتفاء بمعناها الجمعى ، وبه يصح التعبير المستعمل ، فلا حاجة إلى القول بمصدريتها .

وفيما لوحظ فى اللجنة أن كلمة (البداية) مستعملة بين المؤلفين من قديم ، وبعضهم يخرجها على أنها تستعمل مع كلمة (النهاية) على أنها من باب المجاورة ، أو الموازنة ، أو الازدواج ، كالغدايا والعشايا ، وذكر الأستاذ على السباعى أن صاحب « شفاء الغليل » يرى تصويبها .

وقد تناول بحث اللجنة النقاط الآتية :

أن كثيرا من كلمات اللغة التى ترد على وزن الفعالة – بالكسر – يرد فيها الفتح أيضا ، كالولاية ، والوكالة ، والوصاية ، والوزارة . ؟

أن وزن الفعالة للحرفة أو شبهها يمكن التوسع فى دلالته ، فيطلق لمعنى المصاحبة ، أو الملازمة .

=

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات السائغة التالية على وزن الفَعالة — بالفتح :
الزَّمالة — القَداسة — الفداحة — النَّقاهة — العرافة — السَّماكة .

والكلمات السائغة التالية على وزن الفُعولة — بالضم — :
السُّيولة — اللُّيونة — المُيوعة — الخُصوبة — الخُطوبة — الخُطورة — العُمولة

═ أن النحاة أجازوا تحويل كل فعل ثلاثى متصرف مثبت قابل للتفاضل إلى باب فعل — بضم العين — ليلتحق بالغرائز ، أو للدلالة على أن مفاده صار كالغريزة ، وعلى هذا يكون قاصراً . وقد وضح الأستاذ عباس حسن ذلك فى مذكرة له فى الدورة الرابعة والثلاثين ، يضاف إلى ذلك أن المجمع فى قراراته الخاصة بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها قرر أن الفعل إذا كان على وزن فعل — مضموم العين — نصدره على فعالة بالفتح ، أو فعولة بالضم .

وعرض خبير اللجنة أن مسموع اللغة حافل بالكلمات المصدرية على هذه الأوزان الثلاثة (الفعالة — والفعالة والفعولة) ، من مختلف أبواب الفعل ، وكثرة الوارد على هذه الأوزان يبيح قبول ما استحدث من الكلمات .

٩٣ ــ فعالة (*)

للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها

« درس المجمع صيغة فُعالة للدلالة على نفاية الشىء وبقاياه وما تناثر منه ، وتأسيساً على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأخرى من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعانى ، وعلى ما ذكره اللغويون من أن فعَالة يدل على فُضَالة الشىء وما تحاتّ منه وبقى بعد الفعل – كما فى ديوان الأدب وغيره – يجيز المجمع ماينشأ من كلمات على صيغة فُعالة بهذه المعانى ، سواء ما كان منها فى مصطلحات العلوم أم فى ألفاظ الحضارة » .

(*) صدر فى د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

– قدم الدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع مذكرة فى الموضوع ضمنها سبعين كلمة وردت فى معاجم اللغة على وزن فعالة – بضم الفاء – للدلالة على نفايات الأشياء وبقاياها ومتناثراتها .

ومن ذلك : البرادة لما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما ، والبراية للنخامة ولما يسقط من الحديد عند برده . . الخ .

وقد اقترح فى نهاية مذكرته إصدار قرار بقياسية وزن فعالة للدلالة على بقايا الأشياء ونفاياتها ورديئها وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة .

ومن الكلمات التى اقترح صوغها على فعالة قياسا : الأكالة لما يتبقى على الخوان بعد الأكل ، والبناية لما يتبقى من أدوات البناء ، كالطوب والرمل والجير .

وفى أثناء مناقشة هذا الموضوع تذاكر أعضاء اللجنة ما قاله الفراء من أن « فعالة تأتى للدلالة على كسير الشىء ، وما يسقط منه » وما ذكره الفارابى فى « ديوان الأدب » من كلمات على هذه الصيغة ، وما ذكره فى مقدمة كتابه من أن فعالة يدل على فضالة الشىء ، وما تحات منه وبقى بعد الفعل .

وقد قدم الدكتور محمد مهدى علام إلى اللجنة طائفة من الكلمات كان قد جمعها من كتب اللغة والأدب على وزن فعالة بمعانيها المختلفة .

(*) وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

(*) عرض القرار على المجلس (فى د / ٤٦ ج / ٢٤) فوافق عليه .

(*) ثم وافق المؤتمر على ما قرره المجلس .

وقدم فى ذلك :

– « وزن فعالة الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها » للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع .

– « كلمات على وزن فعالة » للدكتور مهدى علام – عضو المجمع .

٩٤ ـ مصدر «فعلان» للتقلب والاضطراب (*)

يقاس المصدر على وزن « فَعَلان » لفَعَل اللازم مفتوح العين ، إذا دلّ على تقلب واضطراب .

---

* صدر فى ج ٣١ د ١
* نوقش فى ج ٣١ د ١
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٠٨ – ٢٠٩) وفى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٢ .

٩٥ ـ مصدر « فعال » للمرض (*)

يقاس من « فَعَل » اللازم المفتوح العين مصدر على وزن « فُعَال » للدلالة على المرض .

---

* صدر فى ج ٣١ د ١
* نوقش فى ج ٢٦ ، ٣١ د ١
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢٠٩ — ٢١٠) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢ .
* انظر قرار ج ١٠ ، ١٢ د ٢٧ فى جواز اشتقاق « فعل » أيضا .

٩٦ ــ مصدر «فعل» و « فعال » للداء (*)

بما أن الضرورة العلمية فى وضع المصطلحات تقتضى استعمال صيغة « فَعَل » للداء يُجاز اشتقاق « فُعال » و « فَعَل » للدلالة على الداء سواء أَوَرد له فِعْل أم لم يرد .

---

* صدر فى ج ١٠ ، ١٢ د ٢٧ (المؤتمر) .
* قدم الأمير مصطفى الشهابى اقتراحا فى هذا الموضوع إلى مؤتمر المجمع (ج ٣ د ٢٤) فأحيل إلى لجنة الأصول ، فدرسته وقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر .
* انظر قرار ج ٣١ د ١ فى قياسية « فعال » .

٩٧ ــ مصدر «فعال» و «فعيل» للصوت (*)

إن لم يرد فى اللغة مصدر « لَفَعَل » اللازم مفتوح العين ، الدال على صوت ، يجوز أن يصاغ له قياساً مصدرٌ على وزن « فُعال » أو « فَعِيل » .

---

* صدر فى ج ٣١ د ١
* نوقش فى ج ٢٦ ، ٣١ د ١
* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ٢١٠ — ٢١١) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

٩٨ ـ أخذ « تفعال » للتكثير والمبالغة (*)

يَصِحّ أَخْذ المصدر الذى على وزن « تَفْعال » من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة .

---

* صدر فى ج ٧ د ١٠ (المؤتمر) .

* احتج له الشيخ محمد الخضر حسين فى بحث نشر بمجلة المجمع (ج ٦ ص ٧٦) .

* عرض الموضوع فى ج ١٥ د ٥ وج ٢٠ د ٩ (المؤتمر) .

فى ج ٢٠ د ٢٤ (المجلس) عرضت صيغة « تفعال » للتعبير عن التفاعل الذاتى أو التلقائى ، فى مناسبة بحث مصطلح « الإخصاب الذاتى » هل يقال فيه : « تخصاب » .

أعيد النظر فى صيغة « تفعال » للمبالغة والتكثير ، فأقر المجمع هذه الصيغة مما ورد له فعل ومالم يرد — ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر) .

٩٩ـ أخذ « تفعال » مما ورد له فعل وما لم يرد (*)

تصح صياغة « التَّفْعَال » للمبالغة والتكثير مما ورد فيه فعل ، طوعا لما أقره المجمع فى دورته العاشرة ، من قياسية صوغ مصدر من الفعل على وزن « التَّفْعَال » للدلالة على الكثرة والمبالغة ، وكذلك تصح صياغته مما لم يرد فيه فعل ، طوعا لما أقره المجمع فى دورته الأُولى من جواز الاشتقاق من أسماء الأَعيان للضرورة فى لغة العلوم .

---

* صدر فى ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر)
* اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس فى الكلمة التى ألقاها فى حفل استقباله (ج ٣ د ٢٣ « المجلس») .
* أعدت لجنة الأصول فيه مذكرة عرضت على المؤتمر مصحوبة برأى لجنة الطب .
* سبق للمجمع أن أصدر قرارا فى صحة أخذ « تفعال» من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة — ج ٧ د ١٠ (المؤتمر) .

١٠٠ ــ اخذ « الافتعال » للالتهاب (*)

لا مانع من أن تكون صيغة « الافتعال » ، مشتقة من العضو ، قياسية فى معنى المطاوعة ، للإصابة بالالتهاب . وقد ورد قول الصرفيين : « وافتعل للمطاوعة غالباً » وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم : « ولنمر » . ويرد فى اللغة « فَعَلَ » من العضو بمعنى أصابه ، فيقال : كَبَدَه وعَانَه ورَأَسَه .

---

* صدر فى ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر)

* اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس فى الكلمة التى ألقاها فى حفل استقباله (١٥ — ١٠ — ١٩٥٦) .

* أعدت لجنة الأصول فيه مذكرة عرضت على المؤتمر ، مصحوبة برأى لجنة الطب .

— أخذ « التفاعل » للمساواة والاشتراك والتماثل (*)

تتخذ صيغة « التفاعل » للدالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، لتؤدى معنى المصطلحات العلمية التى تتطلب هذا التعبير ، وقد نص الصرفيون على أن التفاعل قد يجىء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل ، لا على معاملة بعضهم بعضا بذلك ، كقول « على » : « تَعَايَا أَهْلُه بصِفَة ذاته » .

---

* صدر فى ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر)

اقترح الدكتور رمسيس جرجس فى كلمته فى حفل استقباله (ج ٣ د ٢٣ « المجلس ») اتخاذ صيغة « المفاعلة» لهذه الأغراض . درست لجنة الأصول الموضوع وراجعت فيه مذكرة قدمها الأستاذ زكى المهندس إلى المجلس فى صيغة « متفاعل»(ج ٢٦ د ٢٧) المجلس وقد ورد تأييد استعمال هذه الصيغة فى بحث للأستاذ مصطفى نظيف قدمه إلى المؤتمر ج ١٠ د١٤ عنوانه : « نقل العلوم إلى اللغة العربية» ، وقد نشر فى الجزء السابع من مجلة المجمع ، والتأييد المشار إليه ورد فى ص ٢٥٢

١٠٢ — جواز ا

« يرى المجمع أن كلمة « الانفعال
لاستيفائه شروط المطاوعة ، وذلك إلا
في استعمال اللغويين » .

(*) صدر فى د / ٤٢ ج / ٨ للمؤتمر (٤ / ٣ / ١٩٧٦ م) .

(١) فى أثناء مناقشة المجلس (د / ٤٢ ج / ٩) حول مصطلح الانفعال من مصطلحات (الجيولوجيا) جرى الكلام فى جواز هذه الصيغة ، فقدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى المجلس مذكرة فى هذا الموضوع ، أحيلت على لجنة الأصول .

(٢) [illegible] نظرت اللجنة فى المذكرة وعارضها الأستاذ عباس حسن ، مبديا أن ورود « فعله فانفعل » فى صحاح الجوهرى إنما هو لبيان المطاوعة فى الصيغة الصرفية لفاء الكلمة وعينها ولامها لا لبيان أن « فعل » بمعناه اللغوى وهو « عمل » مطاوعه « انفعل » ، وعلى هذا فلا حجة فيه على صحة الانفعال .

(٣) وقد انتهت اللجنة إلى القرار المذكور فى صدر هذا الموضوع :

(٤) عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د / ٤٢ ج / ٢٥ فى ٤ / ٢ / ١٩٧٦ م) ووافق عليه .

(٥) ثم عرض على المؤتمر فوافق عليه كما عرض .

(٦) وقد اعترض الأستاذ عباس حسن فى جلستى المجلس والمؤتمر على القرار محتجا بأن اللغويين حددوا للمطاوعة شروطا هى : أن يكون الفعل ثلاثيا ، ومتعديا ، وحسيا .

وقدم فى ذلك :

« ماذا فى الانفعال ؟ » بحث للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

١٠٣ — فى التذكير والتانيث (*)

(أ) تانيث « فاعل » بالتاء وان لم يقصد الحدوث .
(ب) لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول وامتناعها من فعول بمعنى فاعل .
(ج) المذكر والمؤنث من اسماء غير الحيوان ومن اسماء الحيوان .

---

١ – يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدوث .

٢ – يجوز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر.

٣ – لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل ، للتأنيث (١) ، وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصور على السماع ، ولم يرد إلا فى ألفاظ قلائل ، أشهرها صرورة ، ومنونة ، وعروفة ، وفروقه ، وملولة ، ولجوجة ، وشنوءة .

٤ – أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث إما واجبة التأنيث ، وإما واجبة التذكير ، وإما جائزة الأمرين ولو فى رأى .

وتيسيراً على المتعلمين ، ينضبط الأمر بما يأتى :

(أ) واجب التأنيث . وأشهر المنقول من أمثلته :

من أعضاء الإنسان :

١ – العين .	٩ – الكتف .
٢ – الأذن .	١٠ – الكرش .
٣ – السرة .	١١ – الفخذ .
٤ – البنصر .	١٢ – الورك .
٥ – اليد .	١٣ – الاست .
٦ – اليمين .	١٤ – الساق .
٧ – اليسار .	١٥ – الرجل .
٨ – الشمال .	١٦ – العقب .

---

(١) أجاز المجمع فيما بعد لحوق التاء فعولا للتأنيث فى مؤتمر دورة ٣٤

من المتنوعات :

١ – الأرض .
٢ – الشمس .
٣ – ذكاء .
٤ – الصبا .
٥ – النأس .
٦ – القدوم .
٧ – العصا .
٨ – الكأس .
٩ – الطاس .
١٠ – الطست .
١١ – الرحا .
١٢ – النعل .
١٣ – البئر .
١٤ – لظى .
١٥ – النوى .
١٦ – شَعوب .

(ب) ما عدا الواجب التأنيث فتذكيره صواب .

٥ – كل مالا علامة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره ، وإذا أُريدت أُنثاه قيل : أنثى كذا ، وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه وإذا أُريد مذكره قيل : ذكر كذا ، إذا لم يوجد له لفظ خاص .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ – سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ أحمد أمين جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاق تاء التأنيث إليه ، وجوز التذكير والتأنيث لكل ما ليس مؤنثا حقيقيا كأسماء الجماد إذا لم تكن فيه علامة التأنيث .

* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب الشيخين إبراهيم حمروش ومحمد الخضر حسين فى الجزء السادس من مجلة المجمع .

١٠٤ — عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال (*)

« لا يجوز فى ألقاب المناصب والأعمال — اسمًا كان أو صفة — أن يوصف المؤنث بالتذكير ، فلا يقال : فلانة أستاذ ، أو عضو ، أو رئيس ، أو مديرٌ » .

(*) صدر ق د / ٤٤ ج / ٧ المؤتمر (١٩٧٨/٣/٢١ م)

(*) درست لجنة الأصول هذا الموضوع فى خلال الدورتين ٤٣ ، ٤٤

(*) فى أثناء بحث الموضوع فى اللجنة ذكر أن نهج العربية هو مطابقة الصفة لموصوفها ولكن الذوق الحديث يميل إلى حذف العلامة إذا كان اللفظ اسما لوظيفة عامة يشغلها الرجال والنساء على السواء فيقال : فلانة أستاذ الأدب العربى ، ولكنهم لا يقولون فلانة عامل فى مصنع أو موظف فى شركة ، بل يقال فلانة عاملة وموظفة .

(*) اعتمدت اللجنة فى قرارها على ما نقله صاحب المصباح عن ابن السكيت :

« تقول العرب : عاملنا امرأة وأميرنا امرأة وفلانة وصى وفلانة وكيل فلان ، وإنما ذكر لأنه إنما يكون فى الرجال أكثر مما يكون فى النساء فلما احتاجوا إليه فى النساء أجروه على الأكثر فى موضعه ، وأنت قائل : مؤذن بنى فلان امرأة وفلانة شاهد بكذا لأن هذا يكثر فى الرجال ويقل فى النساء ، وقال تعالى (إنها لإحدى الكبر نذيرا للبشر) فذكر « نذيرا » وهى لإحدى ، وليس بخطأ أن نقول : وصية ووكيلة بالتأنيث ، لأنها صفة للمرأة إذا كان لها فيه حظ وعلى هذا لا يمتنع أن يقال : امرأة إمامة ، لأن فى الإمام معنى الصفة » .

(*) قدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى اللجنة مذكرة فى الموضوع — كانت قد نشرت فى العدد الثانى والثلاثين من مجلة المجمع بعنوان « رأى جديد من قديم : المؤنث كالمذكر فى ألقاب المناصب والأعمال » .

انتهت اللجنة بعد الدراسة إلى القرار التالى :

« يجوز فى ألقاب المناصب والأعمال — اسماكان أو صفة — أن يوصف المؤنث بالتذكير بشرط ذكر الموصوف منعا للبس ، فيقال فلانة أستاذ ، أو عضو أو رئيس أو مدير استناداً إلى ما نقله ابن السكيت عن العرب ، وماأورده من أمثلة » .

— ذكر الأستاذ محمد شوقى أمين عند عرض الموضوع على المجلس (د / ٤٤ ج ٣٠) أن الفراء سجل فى كتابه « المذكر والمؤنث ما عزاه الفيومى إلى ابن السكيت ، ورجح الأستاذ شوقى أن ابن السكيت ناقل عن الفراء ، كما ذكر الأستاذ شوقى أيضا أن مثل هذا الكلام ورد فى كتاب « المغرب » للمطرزى .

ولما عرض الموضوع بعد ذلك على المؤتمر اعترض عليه الأستاذ عباس حسن قائلا :

« كيف نوفق بين هذا الذى يذكر ووجوب مطابقة النعت للمنعوت ، ومطابقة خبر كان لاسمها ؟ .. إننا إذا أبحنا هذا فسنهدم قواعد النحو » .

ورأى الدكتور عبد الكريم خليفة عضو المجمع العلمى الأردنى أن الدقة فى ذكر التاء لافى حذفها .

وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار المذكور فى صدر الموضوع :

وقدم فى ذلك :

« رأى جديد من قديم : المؤنث كالمذكر فى ألقاب المناصب والأعمال » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

١٠٥ ـ حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر (*)

« يجوز حذف تاء التأنيث من المؤَنث المجازى عند تصغيره إذا أدى ظهور التاء إلى الالتباس » .

(*) صدر فى د / ٤٧ للمؤتمر ج ٦ (١٩٨١/٣/٢) وفيما يلى بيان بالموضوع :

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح أذيناتى، منسوباً إلى الأذينين معا وكان ذلك مثاراً لتساؤل ، مؤداه :

أيجوز فى تصغير المؤنث المجازى حذف تاء التأنيث فيه فيقال فى عين عيين ، وفى أذن أذين ؟

وقد درست لجنة الأصول الموضوع فقدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان « حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر » يرى فيها أن علماء التصريف نصوا على أن التاء لا تظهر فى تصغير المؤنث المجازى إذا أدى ظهورها إلى التباس كشجر تصغر دون زيادة فيقال : شجير حتى لا يظن السامع أو القارىء أنها تصغير شجرة .

وبعد الدراسة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« يؤثر العلميون فى بعض المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر عند الحاجة ومن ذلك استعمالهم : أذين تصغيراً لأذن .

وترى اللجنة أن جمهرة اللغويين نصوا على جواز مثل ذلك إذا أدى ظهور التاء إلى الالتباس وتسجل معجمات اللغة جملة من المؤنثات المجازية المصغرة تزيد على العشرة غير ملحق بها التاء » .

(*) وعند عرض الموضوع على المجلس (د / ٤٧ ج / ٢٩) رأى أن يكون صوغه على نحو ما جاء فى صدر الموضوع ثم وافق عليه المؤتمر عند عرضه عليه .

وقدم فى ذلك :

« حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

١٠٦ — لحوق التاء بالمصدر الميمى (*)

« سمع من المصدر الميمى من الثلاثى ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء مثل : مَحْمَدَة ، ومَذَمَّة ، ومبخلة ، ومجبنة ومحزنة ، ومودة ، وغيرها كثير . ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها » .

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميمية لحقت بها التاء ، وهى مستخرجة من معاجم اللغة :

مهلكة	مشارة	مسرة	موعظة	مخافة
مشقة	مغفرة	محبة	معرفة	مرمة
مسألة	مغضبة	مهانة	مساءة	مهابة
موجدة	معاذة	معتبة	مخبثة	مبعثة
مقالة	منصبة	متعبة	مفخرة	مخلفة
مرادة	مسعدة	مكرمة	مهمة	مخالة
مزلة	مرغمة	مقدرة	معرفة	مفسدة
موعدة	معصية	ميسرة		

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
ناقشت اللجنة فى لحوق التاء بالمصدر الميمى ، وراجعت جملة صالحة من الكلمات الواردة على هذا النحو ، فأصدرت القرار المذكور .

١٠٧ ـ لحوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل (*)

وجمعها جمع تصحيح

يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره « سيبويه » من أن ذلك جاء فى شيء منه. وما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب. وما ذكره « السيوطى » فى « الهمع » من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه، وما ذكره « الرضى » من قوله: « ومما لايلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث: فعول ».

ويمكن الاستئناس فى إجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء. جريا على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل وفى صيغ المبالغة للتأنيث.

وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة ـ بعد جواز تأنيثها بالتاء ـ ما يجرى على غيرها من الصفات التى يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث.

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د. ٣٤ سنة ١٩٦٨

* عرض على المؤتمر فى الدورة المتممة للثلاثين أن لجنة الأصول فى دراستها للتذكير والتأنيث انتهت إلى ما يأتى: « لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل للتأنيث » فأقر المؤتمر ذلك.

* ولكن المؤتمر بعد ذلك أحال إلى لجنة الأصول بحوثا لبعض الأعضاء العاملين والمراسلين طالبوا فيها بإجازة ذلك، وهى:

(أ) المسألة الثانية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن فى مؤتمر الدورة ٣١.

(ب) المسألة الثالثة من بحث الأستاذ أنيس المقدسى فى مؤتمر الدورة ٣٢.

(ج) بحث الدكتور إبراهيم أنيس فى مؤتمر الدورة ٣٢ (مؤتمر بغداد).

(د) الاقتراح الثانى من بحث الدكتور مصطفى جواد فى مؤتمر الدورة ٣٣.

* قدم كل من الأستاذ عطية الصوالحى والأستاذ عباس حسن مذكرة فى الموضوع فى أثناء عرضه على اللجنة.

١٠٨ — الحاق تاء التانيث بمفعيل ومفعال ومفعل صفة لمؤنث (*)

« يجوز أن تلحق تاء التأْنيث صيغة مِفْعيل ومفْعال ومِفْعل ، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مثل : مسكين ، ومسكينة ، ومعطار ، ومعطارة .

(*) صدر فى د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز خبير اللجنة مذكرة فى هذا الموضوع يقترح فيها جواز إلحاق التاء بـ (مفعيل مفعال ومفعل) سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مما قال النحاة إنه يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال مسكين ومسكينة مهذار ومهذارة ومطعن ومطعنة .

وقد اعتمد فى ذلك على الاعتبارات الآتية :

١ — أن الأصل فى الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق .

٢ — أن سقوط التاء فى وصف المؤنث على هذه الصيغ يعده أكثر النحاة جاريا على الغالب ، ويعدون مجىء التاء على غير الغالب ، أو جاريا على القليل ، ولا حرج أبدا من استعمال غير الغالب أو القليل .

٣ — ما سمع من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ مقرونة بالتاء .

سبق للمجمع أن أخذ قرارا فى دورته الرابعة والثلاثين بجواز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول سواء أذكر الموصوف معه أم لم يذكر .

— كما أخذ قرارا آخر فى الدورة نفسها بجواز أن تلحق التاء صيغة فعول بمعنى فاعل .

— قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع اقترح فيها أن يجاز إلحاق التاء فى المفعال والمفعيل والمفعل ، وجمعها جمع سلامة ، واستأنس فى ذلك بما سبق للمجمع من إجازة فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ، لأن الشأن فيها جميعا واحد .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومفعل ، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر » .

(*) عرض القرار على المجلس فى د / ٤٦ ج / ٤٤ فاقترح الدكتور إبراهيم مدكور توضيح القرار بأمثلة فووفق على أن يضاف إليه فى آخره « مثل : مسكين ومسكينة ، ومعطار ومعطارة » .

ثم عرض قرار المجلس على المؤتمر فوافق عليه .

وقدم فى ذلك :

١ — « صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث » للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير لجنة الأصول .

٢ — « فى جمع أبنية المبالغة جمع تصحيح » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع

١٠٩ — صيغة « فعلان » (*)

تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالما

من حيث أن تأنيث « فَعْلان » بالتاء « لغة فى بنى أسد » كما فى الصحاح ، و « لغة بنى أسد » كما فى المخصص ، وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة كما فى شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه كما فى قول « ابن جنى » — ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما ، ومن ثم يصرف « فعلان » وصفا ويجمع « فعلان » ومؤنثة « فعلانة » جَمْعَىْ تصحيح .

---

* صـــدر القرار فى ج ٢ مؤتمر د ٣٢ سنة ١٩٦٥ — (دورة الاجتماع غير العادى — المنعقد فى مدينة بغداد) وهو الاجتماع الذى اشترك فيه المجمع العلمى العراقى .

* فى الجلسة الثامنة من مؤتمر المجمع فى دورته المتممة للثلاثين (جلسة السبت ٧ من مارس ســنة ١٩٦٤) ، وفى أثناء النظر فى أعمال لجنة الأصول المعروضـــة على المؤتمر ، قال الدكتور عبد الله الطيب عضو المجمع : « أحب أن أضيف شيئا ، وهو التأنيث فى صيغة « فعلان » المستعملة بكثرة فى الصحف والقصص ، فيقولون « عطشانة » ويجمعونها جمع سلامة فيقولون « عطشانات » وهى فى لغة بعض العرب ، فهل ترى اللجنة أن تنظر فى المستقبل فى الإباحة للدرجة الثالثة من البيان كالصحف أن تؤنث صيغة « فعلان » بالتاء وتجمعها . فووفق على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأصول .

٢ — وقد نظرت اللجنة فى الاقتراح ، فتقدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار مذكرة له بعنوان « سكرانة وسكرانون » فاتخذت اللجنة قرارها فى الموضوع ، وطلب الأستاذ على عبد الرازق والأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج إثبات معارضتهما له .

* ثم قدم الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج بحثا فى الموضوع ، فعقب عليه كل من الأستاذ الشيخ محمد على النجار ، والأستاذ أمين الخولى ببحث له ، ولم تر اللجنة أخيرا ما يدعوها إلى العدول عن قرارها الذى اتخذته .

١١٠ — جواز النسبة الى جمع التكسير (*)

المذهب البَصْريّ فى النسب إلى جمع التكسير أن يردَّ إلى واحده ، ثم ينسبَ إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك .

---

* صدر فى ج ١٧ د ٢

* عرض فى ج ١٠ ، ١٣ ، ١٧ د ٢

* قدم فى موضوعه بحث للشيخ حسين والى (ج ١٧) واحتج له فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣

* أشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣

* تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الثالث من مجلة المجمع (من ص [illegible])

١١١ — جواز حذف الياء واثباتها فى النسب الى فعيل(*)

بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة فى الأعلام وفى غير الأعلام

الأصل فى النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة ، ومراعاة هذا الأصل تقتضى أن يكون النسب إلى فَعِيل — بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة — بغير حذف شىء إلا تاء التأنيث فى المؤنث ، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل فى المشهور من أعلام القبائل والبلدان ، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة . يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا فى هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعانى إلا فى النّدْرة ؛ على أن من هذا النادر

---

* صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— المسألة الرابعة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون : « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » المقدم إلى مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين — مسألة النسب إلى فعيلة بفتح فكسر وإلى فعيلة بضم الفاء وفتح العين وقاعدة حذف الياء فى النسب إليهما . وقد اقترح إبقاء الصيغة على حالها من غير حذف مع المحافظة على ما ورد عن العرب النسب إليه بالحذف .

وكان الأمير مصطفى الشهابى قد عرض على مؤتمر الدورة الثامنة والعشرين بحثا له بعنوان «ملاحظات لغوية واصطلاحية» تناول فيها النسب إلى فعيلة ، وطالب بإثبات الياء فى غير المشهور من الأعلام .

وكان الأب أنستاس مارى الكرملى قد نشر — فى مقتطف يولية سنة ١٩٣٥ — تعقيبا على مجلة المجمع جاء فيه ذكر النسب إلى فعيلة وأنه لا ينسب إليها بحذف الياء فى النكرات والأعلام غير المشهورة ، وأورد الباحث شواهد لأعلام غير مشهوره نسب إليها بإثبات الياء واستخلص من ذلك أن من وضع قاعدة النسب إلى فعيلة وفعيل لم يستقر ما جاء من هذا القبيل ، وأشار فى بحثه إلى نص لابن قتيبة فى أدب الكاتب يقرر أن النسب إلى فعيل المصغر بالهاء بحذف الياء إذا كان الاسم مشهورا وكذلك النسب إلى فعيل وفعيلة غير مصغر لا يحذف منهما الياء إن لم يكن العلم مشهورا .

وقد نظرت اللجنة فى المسألة ، وكان مما دار من آراء فيها ما يأتى :

* الأصل فى النسب إبقاء الياء وقد ورد عن العرب حذف الياء فى مشهور أسماء القبائل والبلدان ، وعلى هذا يجاز إبقاء الياء فيما لم يسمع عن العرب حذف يائه .

* عرض الأستاذ محمد خلف الله أحمد أنه راجع كتاب عجالة المبتدى وفيه أعلام أهل الحديث فوجد أعلاما منسوبين إلى فعيل بالفتح والضم وفعيلة بالفتح والضم واستخلص أن حذف الياء فى فعيل بالفتح والضم ٢٥٪ وفى فعيلة بالفتح والضم ٧٥٪ .

* لوحظ أن المذكور أعلام قبائل وبلدان وأما النكرات كطبيعة وبديهة ونحوهما فيبدو أن العرب لم ينسبوا كثيراً إليها ، ولذلك قلت أمثلتها ، بل إن كلمة طبيعة وردت منسوبة بالياء فى المصباح فى المادة « جبل » وكلمة سليقة وردت منسوبة كذلك بالياء فى « اللسان » وفى مروى من الشعر لوحظ أن الخروج على الأصل بحذف الياء أريد التخفيف فى المشهور من الأعلام لأنه بالحذف لا تضيع معالمه لشهرته .

ما ورد بالإبقاء على الياء ، فقيل « سليقيّ » فى النسب إلى « سليقة » ، وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتى :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فَعِيل – بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة ، فى الأعلام وفى غير الأعلام ، ولهذا يجاز الحذف والإثبات .

---

* يمكن أن يستفاد مما دار حول الموضوع أن ماليس من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء جريا على الأصل فى النسب ويجوز الحذف ، وغير المشهور من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء ، أخذاً برأى ابن قتيبة واستئناساً بما ورد من أمثلة الأعلام المنسوبة بغير الحذف ، وماورد عن العرب منسوباً بحذف الياء يبقى على ماورد السماع به ويلتزم .

* لوحظ أن النسب بحذف الياء فى بعض أسماء الذوات أو المعانى يجعل صيغة الاسم منكرة ، ويفقده معالمه .

* طلب الأستاذ عطية الصوالحى تسجيل ما جاء فى كتاب « سيبويه » ج ٢ ص ٧١ (باب ماحذف الواو والياء فيه قياس) : « تركوا التغيير فى مثل حنيفة ، وهذا قليل خبيث »

* لخص الأستاذ عباس حسن رأيه فى أن النكرات لايحذف منها شىء ، لأن علة الحذف القياس على المسموع ، مع أن المسموع مقصور على المشهور من الأعلام ، بل إن العرب لم تلتزم فيه الحذف ، وما ليس من الأعلام المشهورة يجب فيه إثبات الياء إذ لا سند له من المسموع ، وما سمع عن العرب بالحذف يجوز فيه الأمران عملا برأى بعض الأئمة الذين نصوا على جواز تطبيق المطرد على المسموع للتيسير .

* عرض الأستاذ عبد الحميد حسن مذكرة فيها تكملة لما ورد فى بحثه .

١١٢ — جواز النسب الى جمع المؤنث السالم فى الأعلام (*)

وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء

« يقبل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالما دون حذف الألف والتاء ، مثل الساداتى فى النسبة إلى من اسمه السادات. وعطياتى فى النسبة إلى من اسمها عطيات . وكذلك ما يجرى مجرى الأعلام من أسماء الأجناس

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين — من جلسات المجلس — فى نفس الدورة ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين أن الاستعمال الحديث يأنس باستبقاء تاء التأنيث فى المفرد أو الألف والتاء فى جمع المؤنث عند النسب ، كما فى النسب إلى الحياة أو الأداة ، فيقال : حياتى وأداتى . وكما فى النسب إلى آلات وطبقات وساعات ، فيقال : آلاتى وطبقاتى وساعاتى . وقدم مذكرة فى ذلك توضح موقف المجمع ، ورأى اللغويين فى النسب إلى مافيه تاء التأنيث .

— وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوجب فيها حذف تاء التأنيث عند النسب بالتفصيل الموضح فيها ، وأما جمع المؤنث السالم فارتضى فيه إذا كان علما أن تبقى ألفه وتاؤه عند النسب ، بإعطائه حكم الجامد ، وإن كان مشتقاً . مستنداً فى ذلك إلى قول صاحب الهمع : « إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة » إلى أن اللبس عيب يجب توقيه . وحذف الألف والتاء يوقع فيه .

— وذكر الأستاذ محمد شوقى أمين — الخبير — أنه لم يفهم من نص « الهمع » جواز إبقاء الألف والتاء فى العلم إذا كان على صيغة جمع المؤنث ، فإن النحاة ومنهم صاحب الهمع مجمعون فى باب النسب على أحكام لايستفاد منها صراحة أو ضمناً جواز إبقاء الألف والتاء عند النسب إلى العلم بصيغة جمع المؤنث ولو صح مفهوم النص على غير هذه الأحكام لكان كل علم مستحقاً لاستبقاء حروفه عند النسب سواء أكان مفرداً أم جمعاً أم مركباً على اختلاف أنواع التركيب. وأضاف الخبير مثلا هو (عرفات) ؛ لقد قال الجوهرى « إنه لمسمى به ترك على حاله كما يترك مسلمون على حاله إذا سمى به ، كما فى « الصحاح » ونحو ذلك فى قاموس الفيروزآبادى » ، ولكن القول بتركه على حاله لم يمنع صاحب القاموس أن يقول : والنسبة إليه عرفى .

— ولاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحمد عضو اللجنة : أن « الساعاتى » مثلا يكتسب العلمية بعد دخول ياء النسب ، أما لفظ « الساعات » فليس بعلم ولاصفة ، وعلى هذا لايجوز أن يقال : ساعاتى ، وهذا بخلاف « السادات » علماً ، فإن علميته سابقه على النسب إليه ، ولذلك يجوز — على توجيه الأستاذ عباس حسن — أن يقال : ساداتى ، لأنه نسبة إلى علم ، وطوعا لهذا لايقال مثلا : عجلاتى . لأن العجلات ليست علماً .

— وعقب الأستاذ عباس حسن بأنه : يمكن إلحاق أسماء الأجناس والحرف بالأعلام ، وعلى هذا تكون العجلات اسم جنس ، فيعتبر علماً ينسب إليه على لفظه .

ورأى الأستاذ زكى المهندس أن يقتصر فى قبول الكلمات منسوبا إليها على لفظها على ما هو شائع لامعدل عنه .

والحرَفِ والمصطلحات . مما يدل على معين ، مثل الساعاتى ، والالاتى ، وذلك فرارًا من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب ، واستئناسا بما فى « الهمع » من قوله : إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص » .

وقدمت فى ذلك مذكرتان :

١ — مذكرة الأستاذ عباس حسن فى حكم النسب إلى مافيه التاء ، أو جمع المؤنث السالم .

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين فى النسب إلى مافيه تاء التأنيث .

١١٣ — جواز النسب الى «كيمياء» باثبات الهمزة (*)

« يجوز إثبات الهمزة فى النسب إلى كيمياء ، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث ، استنادا إلى ما نقله « الصبان » من قوله : « من العرب من يقرر هذه الهمزة » . ولكن قلب همزة « كيمياء » واواً عند النسب أولى » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى الجلسة الثامنة من مجلس الدورة الرابعة والثلاثين عرض مصطلح جاء فيه كلمة « الكيمياء» منسوبة بإثبات الهمزة ، فاعترض الأستاذ عباس حسن بأن الصحيح القلب واواً ، فيقال : كيمياوى ، وأن المجمع قد أقر ذلك . ودارت مناقشة جاء فيها أن المجمع أجاز مصطلحات كثيرة وردت فيها الكيمياء منسوبة بإثبات الهمزة ، وأن النسب بالواو ثقيل فيها ، وأن الهمزة فى كيمياء لايجزم بأنها زائدة أو غير زائدة ، وأن المصطلح العلمى تكفى فيه أدنى مراتب الصحة ، وأنه لامانع من عدول المجمع عن قراره السابق .

٢ — وكان المجمع فى الدورة السادسة قد استمع إلى بحث للأب أنستاس مارى الكرملى ختمه بأنه « لم يبق شك فى أن الكيمياوى والكيماوى من أصح الكلام وأصدقه وأقومه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء » فأصدر المجمع القرار التالى :

« يقال فى النسب إلى كلمة « كيمياء » كيمياوى ؛ وكيماوى ».

٣ — وفى المجلس الدورة الخامسة عشرة قدم الأمير مصطفى الشهابى بحثاً له فى النسب إلى «كيمياء» ونحوها من الأسماء الممدودة المعربة ، فأحيل يومئذ إلى لجنة الأصول ، فرأت ما يأتى :

« يجوز فى النسب إلى كيمياء إثبات الهمزة وقلبها واوا ، ولكن القلب أولى » .

وكانت إجابتها هذه فى سنة ١٩٤٩ ، وقد أرسلها إليه يومئذ كاتب سر المجمع .

٤ — وقد نظرت لجنة الأصول أخيراً فى كل ما دار حول هذا الموضوع ، وناقشت فيه ، وكان فى جملة الأقوال والملاحظات التى عرضت ما يأتى :

لاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحمد أن قرار المجمع السابق لم يقصر النسب على كيمياء بأنه بالقلب ، بل نص القرار على أنه « يقال فى النسب إلى كيمياء . . . . » وهذا لا يدل على أن غير ذلك محظور . .

لوحظ أن المعربات التى آخرها ألف تلحق بها الهمزة عند النسب ، وتثبت فى الاستعمال العصرى ، مثل ، كلمات : سينمائى وفيزيائى ، وتلبثائى وميكائى (فى النسب إلى سينما ، وفزيا ، وتلبثى ، ومايكا) .

— لوحظ أن الياء يمكن أن تعتبر أصلية أو حرف علة ، وبذلك يتعذر إخضاعها لوزن عربى .

لوحظ أن النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة مسموع قديما ، كما فى اسم « كتاب التنبيه على خدع الكيميائيين » المنسوب إلى الكندى ، وقد اهتدى الأستاذ محمد خلف الله أحمد إلى إثباته فى ترجمة الكندى نقلا عن « القفطى » فى كتابه (أخبار الحكماء) .

— لوحظ أن الهمزة فى كيمياء يمكن أن تكون للإلحاق ، على مذهب الرضى ، ويمكن اعتبارها للتأنيث ، وعلى أيهما يمكن تحقيق الهمزة فى النسب .

. . . .

— طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل رأيه فى أن الهمزة إن كانت للإلحاق — وهو ما لم يتبينه — فيجوز الأمران ، وإن كانت للتأنيث وجب القلب ، فإن الهمزة فى مثل كلمة : « كيمياء » تقلب واوا إذا وردت فى لفظ عربى ، فيحمل المعرب عليه فى الحكم . أما إذا رئى تعريب الكلمة تعريبا جديدا باعتبار أن جميع حروفها أصلية فلا بأس بإثبات الهمزة فى النسب ، ولكن يمنع من هذا أو يعارضه أن الهمزة ليست فى أصل الكلمة الأجنبية ، كما أثبت ذلك الكرملى فى بحثه .

— علل الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد وجود الهمزة فى كيمياء بأن العرب حين وجدوها دون همز لاحظوا أنها على غير وزن عربى . فأضافوا الهمزة لتكون على وزن كبرياء وسيمياء ، وعلى هذا تكون الهمزة للتأنيث ، لأن الكلمة جاءت على وزن صيغة من صيغ ألف التأنيث الممدودة .

وقدم فى ذلك :

(أ) مذكرة الأمير مصطفى الشهابى سنة ١٩٤٩ وعنوانها :
« النسب إلى كيمياء ونحوها من الأسماء المعربة الممدودة » .

(ب) مذكرة الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، وعنوانها : « النسب إلى كيمياء »

(ج) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « القول فى كيمياء » .

(د) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحى الثانية ، عنوانها : « حقيقة الإلحاق » .

(هـ) مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : « كلمة كيمياء الممدودة والنسب إليها هو كيماوى » .

١١٤ — النسب الى المثنى فى المصطلحات العلمية (*)

« ينسب بعض العلميين فى المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده — كما تقضى بذلك القواعد السائدة — إيضاحاً للدلالة كما فى أُذَينانى .

ويرى المجمع إجازة ذلك تنظيراً له بالجمع ، إذ أنه أقرّ من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز ، على أن يلزم المثنى الألف فى هذا التركيب ؛ لأن الإعراب عندئذ يكون على الياء ، ذلك أن فى المثنى لغة تلزمه الألف فى جميع الأحوال » .

(*) صدر بالجلسة السادسة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين (٢ / ٣ / ١٩٨١ م) ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

نسبت لجنة الطب مصطلحها : أذينانى إلى مثنى أذين ، وقد درست لجنة الأصول الموضوع فقدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان : « النسبة إلى المثنى فى المصطلحات العلمية » يرى فيها أن هذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً للمثنى على الجمع إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد فى مثل كلابى نسبة إلى قبيلة كلاب .

وبعد الدراسة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« ينسب بعض العلميين فى المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده كما تقضى بذلك القواعد السائدة إيضاحاً للدلالة كما فى أذينانى » .

وترى اللجنة إجازة ذلك تنظيراً بين المثنى والجمع إذ أن المجمع أقر من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز .

(*) عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د / ٤٧ ج / ٢٩) ، وبعد المناقشة ووفق على تعديل قرار اللجنة ليكون كما هو مدون فى صدر الموضوع ، وقد وافق المؤتمر على القرار وفق تعديل المجلس .

وفى جلسة المؤتمر :

قال الدكتور تمام حسان : سبق أن أقر المجمع زيادة الألف والنون مثل ياء النسب فى بعض الحالات ، فلو أقررنا قاعدة النسبة إلى المثنى بالألف والنون والإبقاء على الألف والنون مع النسب لالتبس المنسوب المفرد الذى زيدت فيه الألف والنون والمنسوب المثنى بالألف والنون .

ورد عليه الدكتور حامد جوهر بأن تحاشى اللبس مطلقا أمر يكاد يكون مستحيلا .

وقال الأستاذ سعيد الأفغانى : النسب إلى المثنى غير وارد البتة فلا أحد من الأطباء يقول : أذينانى ، فلا ضرورة إذن والقاعدة التى أرادوا الاستنجاد بها لم تثبت فى العربية بشواهد صحيحة فى غير الأعلام .

وقدم فى ذلك :

« النسبة إلى المثنى فى المصطلحات العلمية » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

١١٥ ـ استعمال «مفاعل» (*)

بقلب الياء همزة كمكايد ومكائد

ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلى فى صيغة مفاعل بالمد الزائد فى صيغة فعائل . وعلى هذا يجوز فى عين مفاعل قلبها همزة ، سواء أكان أصلها واوا أم ياء فيقال مكايد ومكائد . ومغاور ومغائر .

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .

١١٦ ـ جواز صوغ فعلى دون تعريف (*)
كما فى « دنيا »

« يستعمل الكاتبون صيغة فُعْلَى مجردة من أل والإضافة ، فى نحو قولهم :
«سياسة عليا ، ومكرمة جُلّى ، ويدٌ طولَى » .

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات « على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفصيل ، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة » .

---

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى الجلسة السادسة من جلسات مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين — وفى أثناء عرض أعمال لجنة الأصول — اقترح الأستاذ الدكتور سليم النعيمى — عضو المجمع العلمى العراقى — أن نجيز « فعلى » مطلقا سواء أريد بها التفضيل أو لا ، وسواء اتصلت بأل أو لا ، واستأنس لذلك بورود « دنيا » عن العرب على الرغم من تخريج النحاة لها بأنها أصبحت اسماً .

وقد أحيل هذا الاقتراح على لجنة الأصول .

٢ — درست اللجنة هذا الموضوع فى اجتماع لها حضره الدكتور سليم النعيمى ومعه الدكتور عبد الرزاق محيى الدين رئيس المجمع العلمى العراقى ، والأستاذ محمد تقى الدين الحكيم عضو المجمع المذكور ، واستمعت فيه إلى بحث قدمه الأستاذ محمد شوقى أمين عرض فيه لمراحل بحث الموضوع فى مجمع اللغة العربية ، واستعرض أقوال النحاة فى « أفعل » التفضيل واستعمالاته ، وتوجيهاتهم لما ورد من كلام العرب خارجاً عن قاعدتهم .

ثم انتهى فى ختام البحث إلى أننا فى حاجة إلى تسويغ ما تجرى به أقلام المعاصرين من نحو قولهم : سياسة عليا ، ويد طولى .. إلخ ، ووضع بين يدى أعضاء اللجنة « صيغة » اقترح أن تكون قرارا فى المسألة .

— قدمت فى ذلك مذكرة للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « صيغة فعلى وجواز استعمالها مجردة من أل » .

١١٧ ـ جواز دخول « أل » على حرف النفى (*)

يجوز دخول (أل) على حرف النفى المتصل بالاسم ، واستعماله فى لغة العلم ، مثل « اللاهوائى » .

---

* صدر فى ج ٢٣ د ٢

* فى ج ٢ د ٨ « المجلس » تقرر وضع كلمة « لا » النافية ، مركبة مع الكلمة فى ترجمة الصدر an أو a

* أعيد القول فى اتصال «لا» بالاسم وتركيبها كالكلمة الواحدة (ج ١٧ د ١١ المؤتمر) وانتهى الرأى إلى « الموافقة على ألا يتخذ قرار باستعمال لا دائما أو عدم استعمالها دائما ، إنما نقول إنه يجوز لنا استعمال « لا » مركبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع » .

١١٨ ـ جواز دخول « أل » على « غير » (*)

واكتسابها التعريف بدخول « ال » وبالاضافة الى معرفة

« تختار اللجنة ـ وفاقاً لجماعة من العلماء ـ أن كلمة « غير » إذا وقعت بين ضِدَّيْن لا قسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفة .

وإذا كانت « أل » تقع فى الكلام معاقبة ، فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيدها التعريف فى مثل الحالة التى تعرفت فيها بالإضافة ، إذا قامت قرينة على التعيين »

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ عرضت على المجلس مصطلحات وردت فيها « غير » داخلة عليها « أل » ، ومن أمثلة ذلك ما جاء فى الجلسة المتمة للعشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين من الدورة الرابعة والثلاثين . وثارت المناقشة فى ذلك ، فأحيل الموضوع على لجنة الأصول .

٢ ـ وكان مما دار من الآراء فى المجلس ما يأتى :

أن « أل » لاتدخل على « غير » .

أنها قد تدخل عليها أل ، ولاتفيد التعريف .

أنها لاتكتسب التعريف بالإضافة أو غيرها إلا فى حالة واحدة ، هى وقوعها بين معرفتين متضادتين مثل قوله تعالى « . . . غير المغضوب عليهم » وبعضهم لايرى أنها مع ذلك تكتسب تعريفا .

ـ أن صاحب المصباح نص على أن بعضهم اجترأ فأدخل عليها الألف واللام لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها مايعاقب الإضافة » ، ويمكن الرد على هذا بأن الإضافة ليست للتعريف بل للتخصيص والألف واللام لا تفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص .

٣ ـ وقدم فى ذلك :

(أ) مذكرة للأستاذ الدكتور الشيخ عبدالرحمن تاج ، وعنوانها : « القول فى غير وحكم إضافتها إلى المعرفة ، ودخول « أل » عليها » .

(ب) مذكرة للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « حول تعريف كلمة « غير » والاستثناء بها » (وهى مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع الاستثناء بغير) .

١١٩ — جواز الغاء النصب باذن (*)

« ورد النصب بإِذَنْ فى كلام العرب ، وورودها فى القرآن بالفصل بـ « لا » ليس يمنع عملها ، وكون ورودها فى القرآن قراءةً لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج . ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إِذَنْ » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلّا أن ذلك موصوف بالقلة .

واستنادًا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى — عضو المجمع العلمى العراقى — إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين اقتراحا يتصل بحكم « إذن » فى عملها النصب فى الفعل المضارع ، وذكر فى اقتراحه أن الشروط التى اشترطها النحاة لنصب المضارع بها لم تتحقق فى صورة من كلام العرب ، وأن ورودها فى القرآن فى إحدى القراءات « (وإذن لا يلبثوا خلافك) »[1] غير مستكمل الشروط للفصل بلا ، وأن إذن فى الكثير حرف جواب . وعلى هذا تحذف من مقرارات الدراسة النحوية فى التعليم الابتدائى والثانوى ، باعتبارها من نواصب الفعل المضارع .

٢ — وقدمت فى ذلك مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « إذن الداخلة على المضارع بين الإعمال والإلغاء » .

(١) الإسراء ، الآية — ٧٦ والقراءة « (وإذن لايلبثون . .) » .

١٢٠ ـ جواز حذف « أن » فى بعض الأساليب المعاصرة (*)

يشيع فى الاستعمالات المعاصرة ، مثل قولهم : **يحب يأكل ويريد يضحك** ، مما يتوارد فيه فعلان مضارعان ثانيهما متصل بالأول مما عهد فيه ذكر أن ، وترى اللجنة أن حذف « أنْ » باب من أبواب العربية واسع ، وأن هذا الاستعمال له نظائر فى مسموع العربية وذلك فى مثل قول الله تعالى « أفغير الله تامرونِّى أعبد . . . » وفى الحديث النبوى « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » وفى الشعر العباسى لابن الرومى :

« كل حر يريد يظهر حاله »

وفى القرن الثالث الهجرى أمثلة متعددة فى كتاب « أخبار القضاة » لوكيع . ومنها : « تحسن تتوضأ » و « أحب تقطن عندى » و « تتجرَّأ تشهد عندى » ومن ثم لا ترى اللجنة مانعا من قبول ذلك الاستعمال إذ شاع وقبله الذوق .

(*) عرض على المجلس فى ج ٢٦ د ٥٠ فوافق عليه كما عرضته اللجنة .

* وعرض على المؤتمر فى ج ٥ د ٥٠ فوافق عليه كما عرض .

* عرض هذا الموضوع على اللجنة الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع فى مذكرة درستها اللجنة كما درست ما قدم إليها من مذكرات أخر بعد ذلك ، وانتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس والمؤتمر .

* انظر محاضر جلسات المجلس فى الدورة الخمسين ـ الجلسة السادسة والعشرين .
وكذلك محاضر جلسات المؤتمر الخمسين ـ الجلسة الخامسة .

* قدم فى ذلك :
ـ مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع (موقع « أن » فى الجملة المصدرية وجواز إسقاطها) .
ـ مذكرتا الأستاذ عبد العليم السيد فودة خبير لجنة الأصول بالمجمع : (إضمار « أن » قبل المضارع والقول فيه) .
(تقدير « أن » فى بعض الأساليب بين فعلين مضارعين) .
ـ مذكرة الدكتور تمام حسان عضو المجمع (توالى المضارعين مع حذف « أن » المصدرية) .
ـ مذكرة الأستاذ محمود محمد شاكر عضو المجمع (شواهد التوضيح لتقدير « أن » فى بعض الأساليب) .

١٢١ — جواز المطابقة فى توكيد المثنى بالنفس والعين(*)

« يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على أَفْعُل فى توكيد المثنى بالنفس والعين ، فيقال : جاء الرجلان نَفْسُهما ونفساهما وأَنفُسُهما » .

(*) صدر فى (د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر فى ٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م) .

— قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع إلى لجنة الأصول ذكر فيها أن كتب النحو التعليمى تفرض على طلابها أن التوكيد بالنفس والعين يكون جمعا على وزن أفعل إذا كان المؤكد مثنى ، فيقال : جاء الرجلان أنفسهما ، وقرأت الكتابين أعينهما ، وسكتت هذه الكتب عن جواز المطابقة .

ويرى الأستاذ شوقى أمين أن المطابقة كانت محل خلاف بين النحاة ، غير أنه يذكر من أقوال أئمتهم مايجيز للمطابقة دون حرج فى المجوزين الرضى نقلا عن ابن كيسان ، وابن إياز وأبو حيان . كما أنه يستأنس بما لاحظه على أساليب الكتاب المعاصرين من أنهم لم يلتزموا بهذا الحكم ، وأن أقلامهم قد جرت بالمطابقة مع اختلاف مناحى الكتابة .

وينهى مذكرته باقتراح إجازة المطابقة رفعا للحرج عن الكتاب ، وتقريبا للقواعد على طلابها فى مراحل التعليم المختلفة وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د — ٤٦ ج — ٤٤) واقترح الأستاذ عبد السلام هارون حذفه ؛ لأن المطابقة فى النحو جائزة وليست من صنيع المجمع ، والحكم بجواز المطابقة يوحى بأن هناك منعا .

ورد الأستاذ محمد شوقى أمين بأن اللجنة كانت تريد سندا من يقول بالمطابقة ووجدت أقدم من قال بها ابن كيسان فأرادت أن تقول للقائمين على وضع كتب التعليم : لاتحرموا الدارسين من الإباحة مستندة إلى هذا الرأى .

فوافق المجلس على بقاء قرار اللجنة ، وحين عرض على المؤتمر وافق عليه .

وقدم فى ذلك :

« نحو تيسير النحو فى أحكام التوكيد » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

١٢٢ - جواز تقديم لفظ «النفس» أو «العين» على المؤكد (*)

«يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكَّد فى معنى التوكيد، ولكنهما لا يعربان توكيدًا . بل بحسب الموقع فى الجملة . وذلك لورود مثل ذلك فى المأثور عن خاصة العلماء والكتاب ، ولإجازة « الزمخشرى » و « ابن يعيش » له . ولتعقيب « الصبان » فى حاشية الأشمونى على ما نعيه » .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين، وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس فى نفس الدورة، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض خبير اللجنة الأستاذ محمد شوق أمين عليها أن مما يشيع فى الاستعمال المصرى مثل قولهم : حضر نفس محمد وهذا عين ما قلت، وحدث كذا فى نفس الوقت، وأن بعض النقاد يعيبون مثل ذلك بحجة أن لفظ النفس ولفظ العين إذا أريد التوكيد بهما وجب تأخيرهما على المؤكد ، فيقال : حضر محمد نفسه، وهذا ما قلته عينه ، وحدث كذا فى الوقت المناسب عينه أو نفسه .

— ورأى الأستاذ عباس حسن صحة هذا التعبير ، على أن يعتبر ذلك فى معنى التوكيد، وإن لم يكن من قبيل التوكيد النحوى المعقود له بابه بشروطه وبما يترتب عليه .

— وفيما عرضه الأستاذ محمد شوق أمين أن صاحب «المصباح» فسر « ذات الإله» بأنها « نفس الإله» . وأن الأب أنستاس مارى الكرملى تصدى للناعين على هذا التعبير فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق، فساق أمثلة له من أقوال اللغويين والعلماء المتقدمين ومنهم « سيبويه» إذ قال : « فى نفس الحرف » (المجلد ١٨) .

— وكذلك عرض الخبير أن من النحاة من ساق هذا التعبير على أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه وذكر « الزمخشرى» أن نحو قولهم عين الشيء ونفسه ليس مما أبود من إضافة الشيء إلى نفسه. وقال «ابن يعيش » إنه من باب تنزيل المضاف منزلة الأجنبى من المضاف إليه ، والمراد بنفس الشيء وعينه : حقيقته أو كنهه أو خالصه أو نحو ذلك مما يبيح هذه الإضافة فنزلته من الشيء منزلة البعض من الكل ، والثانى منه ليس بالأول ».

— وقد استند الأستاذ عباس حسن فى صحة هذا التعبير إلى تعقيب « الصبان» فى حاشية « الأشمونى » على ما أفكره بقوله « ويرد عليه نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما » ، وذلك فى المسألة الثالثة من خاتمة باب التوكيد .

١٢٣ ــ اقرار الاستثناء بـ ((غير)) و ((سوى)) (*)

« الأصل فى الأسماء الجامدة ألَّا تقع موقعَ النعت أو الحال ، لاشتراط الاشتقاق فيهما . وإذا كانت « غير » من الأسماء الجامدة فلها هذا الحكم . على أنها وقعت فى بعض الاستعمالات نعتًا أو حالًا ، فكان تأويل ذلك بأن « غير » مؤولة بالمشتق ، فهى فى حكم اسم فاعل من المغايرة .

وحاصل معنى الاستثناء مغايرة ما بعد الأداة لما قبلها فى الحكم ، والصور التى يرد فيها استعمال « غير » دالة على الاستثناء .

وفى بعض الاستعمالات لا يكون قبل « غير » اسم عام يصح مجىء الوصف أو الحال منه ، إلَّا بتقدير موصوف أو صاحب حال ، فالاستثناء فى مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير .

ولو قصرت « غير » على الوصفية أو الحالية لكان المؤدى مقصورًا على المراد فى بعض العبارات . أما إذا دلت على معنى « إلَّا » مع كونها وصفًا أو حالًا فإن المعنى يفى بغرض المتكلم . ومن ذلك قوله تعالى : « مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ » فلو قطع النظر عن معنى الاستثناء لكان المؤدى نفى المغاير لله ، دون إثبات ألوهية الله مع أن المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفى والإثبات ، وذلك لا يتأتى إلَّا بتحميل « غير » معنى الاستثناء ، ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذ الأسلوب إلَّا لإفادة المعنيين جميعًا .

ومن هذ يستخلص أن إبقاء « غير » على أنها من أدوت الاستثناء أقوى تقْعيدًا وأصالة فى توجيه بعض استعمالاتها ، وأوفى أداءً للمراد من هذه الاستعمالات ، وأبعد عن تكلف التقدير فى إعرابها على الوصفية أو الحالية .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى — عضو المجمع العلمى العراقى — اقتراحا بإلغاء «غير وسوى» من باب الاستثناء فى مقررات الدراسات النحوية فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوية ، وذلك لأن « غير وسوى» يقعان موقع النعت أو الحال ، ولم تخرج « غير » عن هذين المعنيين فى القرآن ، ولم ترد « سوى » فى القرآن كذلك إلا صفة (نعتا) ==

وما يقال فى « غير » يقال فى « سوى » من حيث استعمالها فى الاستثناء .

= أو حالا. أما الصورة التى تعرب فيها «غير وسوى» إعراب الاسم الواقع بعد إلا فلم يرد فى الاستعمال القرآنى ما يؤيدها أو يدل عليها .

٢ — وقد نظرت اللجنة فى ذلك ، وكان مما دار من الآراء والملاحظات ما يأتى :

— أن «غير» أولى فى معنى الاستثناء وأوضح وأقوى تقعيدا ؛ لدلالتها على مغايرة ما بعدها لما قبلها بأصل الوضع .

— فى القرآن آيات استعملت فيها كلمة «غير» متصلة معنى الاستثناء برجحان ، كما فى قوله تعالى « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر »(١) فى قراءة نصب « غير » .

— الاستشهاد على قواعد النحو ليس مقصوراً على القرآن والحديث ، فإن الاستشهاد بكلام العرب مناط إثبات فصاحة اللغة وقد استشهد على فصاحة القرآن بمطابقته للفصيح من الكلام العربى .

من أبيات الشواهد ، قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت   حمامة فى غصون ذات أوقال(٢)

والظاهر أن « غير » فيه للاستثناء .

— توجيه بعض الشواهد على أن « غير » فيها منصوبة على الحالية فيه تمحل ، وفيه خروج على قيود باب الحال .

— الاستثناء لا يفارق « غير » ، لأنه راجع إلى المعنى لا إلى اللفظ ، سواء أكانت « غير » وصفا أم حالا ، فإن الاستثناء قائم لازم لها ، وهو إخراج ما بعدها مما قبلها .

— فى القرآن قوله تعالى « فما تزيدوننى غير تخسير »(٣) فلو أخرجت « غير » من معنى الاستثناء ، لكان المفاد : ما تزيدوننى الغير ، أى الربح ، وإذن فلا يدل على إفادة حدوث الخسران ، وبهذا يفسد المعنى الذى أريد فى الآية وهو زيادة الخسران . وقد أكد هذا المفهوم الأستاذ عباس حسن .

— وقدم فى ذلك :

(أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الأولى وعنوانها : «حول الاستثناء بغير» .

(ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الثانية وعنوانها : «الاستثناء بغير وسوى» .

(ج) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الثالثة وعنوانها : «شواهد الاستثناء بغير» .

(د) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى الرابعة وعنوانها : «حول تعريف كلمة «غير» والاستثناء بها» .

(هذه المذكرة مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع إدخال أل على غير) .

---

(١) سورة النساء الآية — ٩٥ .

(٢) التكملة (وقل) وفى اللسان فيها روايته « . . غير أن هتفت حمامة فى سحوق» .

(٣) سورة هود الآية — ٦٣ .

١٢٤ – جواز رفع المستثنى بالا بعد كلام تام موجب (*)

(طلب المؤتمر صرف النظر عن هذا الموضوع)

« إذ وقع اسم مرفوع بعد إلّا فى كلام تام موجب فالأُسلوب صحيح ، ويخرِّج بعض النحاة ذلك بأَن المرفوع مبتدأ محذوف الخبر » .

---

* عرض بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وقرر المؤتمر صرف النظر عنه .

١ – عرض الأستاذ عباس حسن على مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة والثلاثين بحثا له بعنوان : « بعض الشوائب فى النحو» وقد جاء فى هذا البحث أن النحاة يلزمون المستثنى بالإ بعد كلام تام موجب النصب ، مع وروده مرفوعا فى قراءة لقول الله تعالى : « فشربوا منه إلا قليل منهم » ، وفى حديثين صحيحين وفى أمثلة من الشعر ، ويرى أن الرفع جائز فالمستثنى بعد كلام تام موجب كالمستثنى بعد التام غير موجب ، يجوز فيهما إما النصب على الاستثناء وإما البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الأبتداء .

٢ – وقال الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى إن الكوفيين – كما ذهب الفراء إمامهم الثانى – يعربون الاسم المرفوع بعد إلا مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة فى محل نصب على الاستثناء ، وفى حديث« إلا أبو قتادة »جاء فى رواية أخرى « إلا أبو قتادة لم يحرم» ومن هنا وجهوا هذا التأويل .

٣ – وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع عرض الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى رأيه مكتوبا فى الموضوع .

٤ – وامتنع الأستاذ زكى المهندس عن إبداء رأيه ، وكذلك طلب الأستاذ عبد الحميد حسن تسجيل رأيه فى أنه لاضرورة لهذا القرار ، وهو مؤد إلى البلبلة والاضطراب .

١٢٥ ـ اعراب الاسم بعد «ان» و «اذا» (*)

« اختلف النحاة فى الاسم المرفوع بعد : « إن » و « إذا » أو غيرهما من أدوات الشرط :

– فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ .

– وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل .

– والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر .

والنظر فى هذه الآراء يظهرنا على تقاربها ، وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجًا للأسلوب أو توجيهًا .

على أنه قد يكون فى رأى الأخفش والكوفيين شىء من اليسر ، من حيث إنه يريحنا من التقدير ، فضلًا عن أن المعنى يقتضيه .

ولكن اعتباره مبتدأ ـ كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين ـ يعارض كثيرًا من القواعد المقررة ، إذ يؤدى إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت ، وهو يضاد التعليق الذى تفيده أداة الشرط .

كما أن اعتباره فاعلًا ـ كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين ـ يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفعل المتقدم ، وعدم مطابقتها . . . إلخ .

ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعى إلى العدول عن رأى البصريين ، لشهرته وشيوعه ، ولأن الاعتراض عليه لا يصل فى قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين . . . هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين بحثا له فى العوامل النحوية والتوجيهات الإعرابية ، فأحيل على لجنة الأصول ، وكان من بين المسائل « إعراب الاسم بعد إن وإذا » البصريون يرفعونه بفعل مقدر ، الكوفيون يرفعونه بما عاد إليه من فعل ، والأخفش وبعض الكوفيين يرفعونه على الابتداء ، وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

١٢٦ — جواز وقوع الشرط ماضيا فى مثل « مهما فعل » (*)

يجرى على أقلام الكتاب مثل قولهم : « مهما تحدثت فأنت مجيد ، ومهما فعلت فأنت موفق ، بدخول مهما على فعل شرط ماض ، ويتحرج بعض نقاد اللغة من ذلك لشهرة دخول مهما على الفعل المضارع ، وظنًّا منهم أنها لاتدخل على الماضى ، ولكن نصوصًا فصيحة متعددة تشهد بجواز هذا الاستعمال ومثلها فى ذلك أخواتها من أدوات الشرط .

(*) عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين وكذلك على المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين .

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى اللجنة بعنوان « جواز وقوع الشرط ماضيا فى مثل « مهما فعل » عرض فيها أن بعض نقاد اللغة ينكرون وقوع الشرط ماضيا فى مثل قول الكتاب (مهما فعل فإنه غير موفق) بيد أنه فى المأثور من الشعر والمنقول عن الفصحاء من مرسل الكلام — دخول مهما على الفعل الماضى ومن ذلك قول الأسود بن يعفر :

ألا هل لهذا الدهر من متعلل ... عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وقول البحترى : فهما رأوا من غبطة فى اصطلاحهم ... فناك بها النعمى جرت واك الفضل

ومن المنثور قول الجاحظ فى رسالةالقيامة : « فهما أطنبنا فيه فللشرح والإفهام ، ومهما أدمجنا وطوينا فليخف حماه » .

وقول ابن سيده فى المخصص ج ١٤ ص ٦٥ « فهما رأيت الباء بعدها سألت ... » وقول ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٤٧ : « ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ومهما أمكن ....» .

وقدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان «مهما يكن—مهما كان» رأى فيها أن ما يدور على ألسنة الأدباء فى عصرنا من قولهم « مهما كان » صحيح لغويا صحة « مهما يكن » استنادا إلى ما ورد فى الشعر القديم .

كقول المتنخل :

إذا سدته سدت مطواعة ... ومهما وكلت إليه كفان

بدخول مهما على فعل شرط ماض .

وبعد أن تدارست اللجنة المذكرة انتهت إلى القرار الآتى :

« يجرى على أقلام الكتاب مثل قولهم : مهما تحدثت فأنت مجيد ، ومهما فعلت فأنت موفق بدخول مهما على فعل شرط ماض ويتحرج بعض نقاد اللغة من ذلك لشهرة دخول مهما على الفعل المضارع ، وظنا منهم أنها لا تدخل على الماضى ، ولكن نصوصا فصيحة متعددة تشهد بجواز هذا الاستعمال ومثلها فى ذلك مثل أخواتها من أدوات الشرط » .

وقدم فى ذلك مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين « جواز وقوع الشرط ماضيا فى مثل : مهما فعل » .

ومذكرة بعنوان « مهما يكن — مهما كان » للدكتور شوقى ضيف .

١٢٧ ـ اضافة المتضايفين (*)

يجرى فى الاستعمال العصرى قولهم : محكمة استئناف طنطا ، وكلية آداب الزقازيق ، وغير ذلك مما يجرى فيه اسمان منكران متضايفان إلى مضاف إليه معرفة بغية التعريف والتحديد. وترى اللجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنها من إضافة الأول إلى الثانى والثانى إلى الأخير على معنى فى أو اللام وذلك مما له فى العربية نظائر . والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة ولا حرج فى استعمالها .

---

* عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين وعلى المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين .

— قدم الأستاذ شوقى أمين بحثا إلى اللجنة ذكر فيه أن تتابع الإضافات لا تأباه العربية إذ يقال « كتاب نحو البصرة وكتاب أحكام الفقه » بيد أن بعض أمثلتها عند المعاصرين ما يأبى التأويل والتخريج نحو قولهم محكمة إستئناف طنطا ، وكلية آداب الزقازيق إذ المقصود بالإضافة هو إضافة محكمة الإستئناف إلى طنطا ، وكلية الآداب إلى الزقازيق فكأن الاسمين المتضايفين اسم واحد وقد رأى فى توجيه ذلك أن الإضافة فى المضاف الثانى على معنى (فى) أو على معنى (اللام) فيكون التقدير : محكمة استئناف فى طنطا أو لطنطا وكلية آداب فى الزقازيق أو للزقازيق .

— وقد رأى بعض أعضاء اللجنة أن التعبير السابق مقبول لا شبهة فيه ، ورأى بعض آخر أنه تعبير عصرى ليس شائعا فى القديم ، وهو فى حاجة إلى توجيه وإجازة ، وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يجرى فى الاستعمال العصرى قولهم : محكمة استئناف طنطا وكلية آداب الزقازيق وغير ذلك مما يضاف فيه اسمان منكران متضايفان إلى مضاف إليه معرفة بغية التعريف والتحديد . وترى اللجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنها من إضافة الأول إلى الثانى والثانى إلى الأخير على معنى « فى » أو « اللام » مما له فى العربية نظائر . والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة ولا حرج فى استعمالها .

وقدمت فى ذلك :

مذكرة بعنوان « إضافة المتضايفين فى اللغة المعاصرة » للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

١٢٨ — الفصل بين المتضايفين بالعطف (*)

يجرى فى الاستعمال الحديث قولهم : مكانُ وموعدُ الحفلِ ، ومديرُ ومحررو المجمعِ وغير ذلك مما يجىء فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف . وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة فى فصيح الكلام العربى . وترى اللجنة ألّا حرج من هذا الاستعمال .

(*) عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والأربعين . وكذلك على المؤتمر بالجلسة السابعة من نفسها .

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا إلى اللجنة فى الفصل بين المتضايفين بالعطف فى نحو قولنا : مدير ومحررو المجمع ومكان وموعد الحفل وغير ذلك مما يشيع على الألسنة والأقلام ، وقد ذكر فى البحث أن فقهاء العربية قد درسوا هذه المسألة ومثلوا لها بشواهد من فصيح العربية شعرها ونثرها وإن اختلفوا فى التأويل والتوجيه ...

ويرى أن ما ألفه المعاصرون من إضافة مفردين متعاطفين إلى اسم ليس بدعا فى العربية ومن ثم يقترح تسويغه دفعا للحرج وتسويغا فى التعبير .

قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة فى الموضوع ذكر فيها أن سيبويه وجمهورا من النحاة يستقبحون الفصل بين المتضايفين فى الشعر وغيره مع ورود ذلك عن العرب وأن نحاة آخرين يجيزون الفصل ويستسيغونه ، وبعضهم يقيد الجواز ، فابن عصفور قال : إنه لا يقاس ،والفراء قال : لا يجوز إلا فى مصطلحين ، ولعل مانقل عن هؤلاء الأئمة من الأحكام جعل العارفين بها يتحرجون من استعماله مع أنه كثير وارد فى فصيح الشعر والنثر .

وبعد البحث والدراسة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«يجرى فى الاستعمال الحديث قولهم : مكان وموعد الحفل ، ومدير ومحررو المجمع وغير ذلك مما يجىء فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف . وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربى ، وترى اللجنة ألا حرج من هذا الاستعمال .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان « فى الفصل بين المتضايفين بالعطف » للأستاذ محمد شوقى أمين .

— بحث بعنوان « رأى فى الفصل بين المتضايفين بالعطف » للدكتور محمد حسن عبد العزيز .

١٢٩ — الرأى فى مثل قولهم : أمين عام الجامعة (*)

(وافق المجلس على القرار ، ورأى المؤتمر رده إلى اللجنة)

شاع فى اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم : أمين عام الجامعة ومجلس محلى بنها والوجه الفصيح أن يقال : الأمين العام للجامعة ، والمجلس المحلى لبنها ، وترى اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بأحد توجيهين .

١ — أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته ، وفى العربية أشباه له من نحو قولهم مسجد الجامع ، وصلاة الأولى . ومع أن البصريين يمنعون ذلك ويؤولون ما جاء منه على أنه صفة لموصوف محذوف أى مسجد الوقت الجامع .

فإن من الكوفيين وعلى رأسهم الفراء ، وابن الطراوة ، والسهيلى ، من يجيز الإضافة بلا تأويل ووافقهم ابن مالك .

٢ — أن يكون من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ، وله شواهد فى قديم العربية ويتبع النعت منعوته فى الإعراب وفى الجنس وفى العدد ويحذف منه التنوين تخفيفاً .

(*) عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والأربعين وكذلك على المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين ورأى المؤتمر رد الموضوع إلى اللجنة .

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا إلى اللجنة فى إضافة الموصوف إلى صفته ذكر فيه أنه يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : أمين عام الجامعة ، ومجلس محلى بنها وغيره مما يأتى فيه الموصوف مضافا إلى صفته ، وذكر أن النحاة بحثوا فى هذه المسألة وفى أثناء ذلك أوردوا أمثلة جاءت عن العرب مثل : مسجد الجامع وحبة الحمقاء . . . الخ

والبصريون منهم يمنعون ذلك ويتأولون الأمثلة السابقة على أنه صفة لموصوف محذوف .

والكوفيون منهم يجيزونه بإطلاق دون تأويل ، وقد أيدهم فى ذلك السهيلى وابن الطراوة وفى نهاية البحث اقترح إجازة التعبير العصرى تخفيفا عن المتكلمين والكتاب ورفعا للحرج الذى قد يجدونه عند استعماله .

قدم الدكتور شوقى ضيف بحثا فى الموضوع وجه فيه هذه التعبيرات العصرية توجيها مختلفا عن التوجيه السابق فجعلها من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .

وذكر فى البحث أن الفصل بينهما وارد فى العربية ونقل عن العرب الفصل بالجار والمجرور والظرف والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة بل نقل عنهم الفصل بالنعت ، وقد وقع ذلك فى الشعر وفى بعض القراءات القرآنية .

وفى نهاية البحث اقترح تسويغ الأمثلة المعروضة ونظائرها فى اللغة العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة .

وبعد البحث والدراسة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

. . . .

« شاع فى اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم : أمين عام الجامعة ، ومجلس محلى بنها والوجه الفصيح أن يقال الأمين العام للجامعة ، والمجلس المحلى لبنها وترى اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بأحد توجيهين :

١ — أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته ، وفى العربية أشباه له من نحو قولهم مسجد الجامع ، وصلاة الأولى . ومع أن البصريين يمنعون ذلك ويؤولون ماجاء منه على أنه صفة لموصوف محذوف أى مسجد الوقت الجامع .
فإن من الكوفيين — وعلى رأسهم الفراء وابن الطراوة والسهيلى — من يجيز الإضافة بلا تأويل ووافقهم ابن مالك .

٢ — أن يكون من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ، وله شواهد قديمة فى العربية ويتبع النعت منعوته فى الإعرب وفى الجنس وفى العدد ويحذف منه التنوين تخفيفا .

وقدم فى ذلك : بحث بعنوان « فى إضافة الموصوف إلى صفته » ، للأستاذ محمد شوق أمين .

— بحث بعنوان « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف » للدكتور شوق ضيف .

١٣٠ — ما يعد من الاضافة اللفظية (*)

يشيع فى العربية المعاصرة مثل قولهم : إنك الرجل بعيد النظر صادق الفراسة محمود السيرة فتجيء (بعيد وصادق ومحمود) صفات لمعرف بالألف واللام وهى مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكن إضافتها إليه إضافة لفظية لا تفيد تعريفًا ولهذا اعترض على وقوعها صفات للمعرفة .

وترى اللجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بأحد توجيهين .

ـ أن الخليل ويونس وسيبويه يجيزون الصفات المضافة إلى معرفة أن تعدها معرفة وأن تعدها نكرة باستثناء الصفة المشبهة وترى اللجنة أن الصفةالمشبهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنوية لما فيها من معنى الدوام وذلك مما يسوغ مجيئها صفة لمعرفة .

٢ ـ أن الوصف فى اسم الفاعل فى المثال يقصد به الاستمرار ومن ثم تكون إضافته معنوية فتفيده التعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال والاستقبال .

(*) — عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين ، وكذلك على المؤتمر فى الجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين .

قدم الأستاذ على النجدى ناصف (عضو لجنة الألفاظ والأساليب) بحثا إلى اللجنة وقد رأت استفتاء لجنة الأصول فيه — درس فيه ثلاثة أساليب شائعة فى العربية المعاصرة وهى قولهم إنك الرجل بعيد النظر — صادق الفراسة — محمود السيرة . وفى هذه الأساليب موصوف وصفة أما الموصوف (الرجل) فمعرف بالألف واللام ، وأما الصفات (بعيد وصادق ومحمود) فضافة إلى معرف بالألف واللام ، ولكنها لم تستفد من إضافتها تعريفا أو تخصيصا ، لأن إضافتها فى هذه الحالة لفظية لامعنوية ولا محضة .

ويرى الأستاذ على النجدى أن الأساليب الثلاثة مدخولة فقد وصف فى كل منها المعرفة (الرجل) بالنكرة وهى الصفة التالية له ، ويقترح فى تسويغها أن تجعل هذه الصفات بدلا من (الرجل) قبلها ، ولايشترط فى البدل — أن يطابق المبدل منه فى التعريف والتنكير .

— قدم الأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله بحثا فى الموضوع قرر فيه أن الاضافه اللفظية تجيء فى الاستعمال العربى ، ولها حكم النكرة ، ولكن هذا كثير جائز لاواجب ، فيجوز فى الوصف المضاف إلى معرفة أن نعده معرفة كما نعده نكرة ، وقد قرر قدامى النحويين الجواز ، إذ نقله سيبويه عن أستاذيه يونس والخليل ونقل أبو حيان عن الخليل الجواز أيضا وإن استثنى منه الصفة المشبهة وهو استثناء غير مقبول لأنها أقرب من غيرها — لما فيها من معنى الدوام — إلى أن تكون إضافتها محضة غير لفظية وهى الإضافة التى يتعرف فيها المضاف بإضافته .

— قدم الأستاذ عبد السلام هارون بحثا فى الموضوع رأى فيه أن اسم الفاعل المضاف فى نحو قولنا أشترى من محمد بائع الفاكهة من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار ومن ثم تكون إضافته معنوية محضة تكسبه التعريف مما بعده .

. . . .

وبعد الدراسة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يشيع فى العربية المعاصرة مثل قولهم إنك الرجل بعيد النظر صادق الفراسة محمود السيرة فتجيء (بعيد وصادق ومحمود) صفات لمعرف بالألف واللام وهى مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكن إضافتها إليه إضافة لفظية لاتفيد تعريفا ولهذا اعترض على وقوعها صفات للمعرفة .

وترى اللجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بأحد توجيهين :

١ — أن الخليل ويونس وسيبويه يجيزون فى الصفات المضافة إلى معرفة أن تعدها معرفة وأن تعدها نكرة باستثناء الصفة المشبهة وترى اللجنة أن الصفة المشبهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنوية .

وذلك لما فيها من معنى الدوام وذلك مما يسوغ مجيئها صفة لمعرفة كما فى المثال السابق .

٢ — أن الوصف فى اسم الفاعل واسم المفعول فى المثال يقصد به الاستمرار ومن ثم تكون إضافته معنوية فتفيده التعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال والاستقبال » .

وقدم فى ذلك :

١ — بحث بعنوان « إنك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة ، محمود السيرة » للأستاذ على النجدى ناصف .

٢ — بحث فى الإضافة اللفظية للأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله .

٣ — بحث بعنوان « فيما ظاهره أنه إضافة لفظية فى أمثال قولهم أشترى من محمد بائع الفاكهة » للأستاذ عبد السلام هارون .

١٣١ ـ اضافة « حيث » الى الاسم المفرد (*)

يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم : الكتاب رخيص من حيث ثمنِه بجر ثمن والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية ، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياساً فى ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، وأخذًا برأى الكسائى وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال : بادر إلى حيث العمل الجاد ، ولا تمار الحكم من حيث العدلِ ، وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسيا واستعمالاً.

(*) عرض على المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين وكذلك على المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين .

قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة إلى اللجنة بعنوان « إضافة حيث إلى الاسم المفرد » وقد جوز فيها أن تضاف حيث إلى الجملة اسمية وفعلية وأنها تضاف أيضاً إلى الاسم المفرد أخذاً برأى الكسائى وما ورد فى الشعر لقول بعض الشعراء :

أما ترى حيث سهيل طالعا   نجما يضىء كالشهاب ساطعا

وعلى ذلك يجاز أن يقال ألفاك حيث الجامعة ، وأشهد من حيث الحق

وبعد أن تدارست اللجنة المذكرة انتهت إلى القرار الآتى :

« يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر ثمن والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية ، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياسا فى ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، أخذاً برأى الكسائى وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال بادر إلى حيث العمل الجاد ، ولاتمار الحكم من حيث العدل وعلى ذلك فإضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسيا واستعمالا .

وقدمت فى ذلك مذكرة للدكتور شوقى ضيف بعنوان : « إضافة حيث إلى الاسم المفرد » .

١٣٢ ـ قراءة الأعداد المركبة (*)

فى قراءة الأعداد المركبة مع المائة يجوز الأمران على السواء: عَطْفُ الأَقل على الأَكثر ، نحو أَحد ومائة ؛ وعطف الأَكثر على الأَقل ، نحو مائة وأَحد؛ وإن كان الأَرجح عطفَ الأَكثر على الأَقل ، فالقراءة من اليمين إلى اليسار ، اتِّباعًا لما ورد فى كتب النحو .

---

* صدر فى ج ٢٧ د ١٨ (المجلس)
و ج ٦ د ١٩ (المؤتمر)
* اقترح الموضوع الأستاذ أحمد حسن الزيات ، ونوقش فى ج ٢١ د ١٧ (المجلس)
* أشير إلى الموضوع فى ج ١٠ د ١٨ (المؤتمر)
* قدمت لجنة الأصول فى هذا الموضوع مذكرة عرضت على المجلس فى ج ٢٧ د ١٨
* أعيدت مناقشة نطق الأرقام من اليمين إلى اليسار (ج ٨ د ٢٦) المؤتمر .

١٣٣ ــ جواز موافقة العدد لمعدوده (*)

من أراد فى الكتابة العلمية أن يتلافَى الصعوبة فى مراعاة قواعد العدد ، من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرًا وتأْنيثًا ، جاز له استعمال كلتا الصورتين ، إذا قُدِّم المعدود على العدد ، وكان اسمُ العدد صفةً .

* صدر فى ج ٩ د ٢٨ (المؤتمر) .
* درست لجنة الأصول الموضوع بعد أن أحيلت إليها مذكرة للدكتور محمد كامل حسين فى تمييز العدد ، ألقاها فى ج ٨ د ٢٤ (المؤتمر)
* قدمت فى الموضوع مذكرات للشيخ محمد على النجار والأستاذ إبراهيم مصطفى إلى المؤتمر فأعاده إلى اللجنة (ج ١١ د ٢٧ المؤتمر) .
* عرض الأستاذ أمين الخولى على اللجنة رأيا ضمنه مذكرة له ، فانتهت اللجنة إلى ماعرضته على المؤتمر ، فاكتفى به باعتباره توضيحا لأمر واقع .
* فى ج ١٠ د ١٨ قدم الأستاذ خليل السكاكينى بحثا له فى مشكلة العدد .

١٣٤ — من أحكام تمييز العدد (*)

(أ) حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف

« يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكرًا أو مؤنثًا) أو إلى جمع تكسير وصفًا أو غير وصف ، استنادًا إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك » .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م)

قدم الأستاذ شوقى أمين إلى اللجنة بحثا بعنوان : حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف . أوضح فيه أقوال النحاة فى هذا الموضوع واستخلص منها أن ما ذكروه فى ذلك يوقع الكتاب الذين يقولون : ثلاثة ممتحنين وعشر متسابقات فى حرج شديد ، فقد منع بعضهم مجىء المذكر والمؤنث سالمين إلى أدنى العدد وإن كانا وصفين ، وإن أجازا مجاء التمييز فى المثالين السابقين على الاتباع فيقال : ثلاثة ممتحنون ، وعشر متسابقات .

وقد اقترح الأستاذ شوقى أمين أن تجيز اللجنة تمييز العدد المضاف إلى جمعى التصحيح استنادا إلى إطلاق القول بذلك فيما نقل عن ابن يعيش وابن مالك أو توسعا فى قبول ما شاع استعماله قياسا على ما كان من قبل نادراً أو قليلا .

ثم قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز (خبير اللجنة) مذكرة فى الموضوع بعنوان « إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير » استخلص فيه من أقوال النحاة وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والرضى ما يأتى :

١ - أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيح (مذكرا أو مؤنثا) أو جمع تكسير قبيحة ، فلا يقال ثلاثة مسلمين أو ثلاث مسلمات أو ثلاثة ظرفاء .

٢ - أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة ، لأن المطلوب من تمييز العدد بالأضافة تمييز الجنس ، والصفات — كما يقول الرضى — قاصرة فى هذه الفائدة ، لأن أكثرها للعموم .

٣ - أنه يحسن أن يقال فى المواضع السابقة : ثلاثة مسلمون ، وثلاث مسلمات ، وخمسة ظرفاء على الإتباع لا الإضافة أو يقال : ثلاثة رجال مسلمين ، وثلاث فتيات مسلمات ، وخمسة رجال ظرفاء .

واقترح فى نهاية مذكرته أن يجاز إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح (لمذكر أو مؤنث) أو جمع تكسير على تقدير موصوف محذوف .

بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« ترى اللجنة جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكرا أو مؤنثا) أو إلى جمع التكسير وصفا أو غير وصف استناداً إلى إطلاق القول فى ذلك عن ابن يعيش وابن مالك وتوسعا فى قبول ما شاع استعماله » .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) فاقره .

(*) وعندما عرض على المؤتمر عدله عن النحو المعروض بالصدر .

وقدم فى ذلك :

١ — « حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — « إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير » للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

(ب) حكم لزوم العدد

حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد

« ليس فى أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جر المعدود بمن » .

(*) صدر ق د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م)

قدم الدكتور محمد كامل حسين رأيا فى موضوع « جنس العدد » إلى مؤتمر المجمع فى الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين فأحيل إلى لجنة الأصول .

وقد جاء فى مذكرة الدكتور محمد كامل حسين التى ضمنها رأيه أن قواعد العدد فى العربية تعوق تفكير المتكلم أو القارىء إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة خاصة إذا اتصل الأمر بالبحوث العلمية .

واقترح لتسهيل ذلك أن يكون للعدد حالة تتعلق به وحده دون نظر إلى تمييزه والاتفاق تام على أن حالة العدد مستقلا عن تمييزه هى التأنيث ، إما على أن ذلك أصل ، وإما على أن تمييزه كلمة (عدد) مضمرة ، وعلى هذا يقال دائما (خمسة) للرجال والنساء ، ثم نفصل بـ « من » بين العدد والتمييز فيقال : خمسة من الرجال وخمسة من النساء .

قدم الشيخ محمد على النجار مذكرتين فى التعقيب على رأى الدكتور محمد كامل حسين ، ثم قدم الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة بعنوان « العدد » عقب عليها الشيخ النجار بمذكرة ثالثة .

وقد ذكر الشيخ النجار فى الاعتراض على رأى الدكتور محمد كامل حسين أن العدد جاء فى العربية على قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث ، ولا يستثنى من ذلك إلا العقود والمئة والألف ، فأنها يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فإذا خالفنا ذلك خرجنا على لغة العرب المحكمة فى العدد ، وقرر أن الاحتجاج بأن العدد مستقل عن تمييزه هو خمسة بالتأنيث إنما يكون هذا إذ أريد جنس العدد ، وكان الحكم على جنس المعدود ، كأن يقال : خمسة نصف عشرة ، وأما مراعاة معدود مضمر هو (عدد) فهذا لا دليل عليه ولم يعمل العرب عليه .

وذكر أيضا أن القول بأن ذكر المعدود مجرورا بمن لا يكون تمييزا فيه نظر ، فلا فرق فى التمييز فى باب العدد بين أن ينصب أو يجر بمن أو بالإضافة ، وعليه فالجر بمن لا يخرجه عن أن يكون تمييزا ، ثم قال فى تفسير ماجاء من ذلك فى القرآن الكريم بقوله : إن ما ورد منه قصد به نكتة بلاغية فقوله تعالى : « بخمسة آلاف من الملائكة » عدل فيه عن خمسة آلاف ملك تجنبا لتكرار الإضافة ، ولأن فى الملائكة من الروعة ما ليس فى ملك ، وكذلك قوله تعالى « سبعا من المثانى » .

انتهت اللجنة إلى قرار يرى أن مقترح الدكتور محمد كامل حسين فى جنس العدد مخالف للقواعد وليس به تيسير .

أعادت اللجنة بحث الموضوع وما قدم فيه من مذكرات ثم عرضته على مؤتمر المجمع فى دورته الثامنة والعشرين ، وفى أثناء ذلك قدم الأستاذ أمين الخولى رأيا فى هذا الموضوع انتهى فيه إلى عرض الوجوه الآتية فى موضوع العدد :

أولا : صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول بتقديم المعدود ، ولا تحتاج من المجمع إلا إلى اللفت اليسير إليها .

ثانيا : صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول أيضا بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم المذكور ووضع (من) قبل المعدود ، وهذا الوجه يحتاج إلى قرار أو اعتماد من المجمع .

ثالثا : يمكن تثبيت الأعداد مؤنثة الألفاظ ويكون تمييزها مذكرا أو مؤنثا ، أو يكون بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم وجر المعدود بمن ، وهذا أيضا يحتاج إلى قرار من المجمع .

. . . .

وقد انتهت اللجنة بعد إعادة بحث الموضوع ومناقشة ما قدم فيه من مذكرات إلى قرار وافق عليه مؤتمر المجمع فى الدورة الثامنة والعشرين ونصه :

« من أراد فى الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة فى مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا جاز له استعمال كلتا الصورتين إذا قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة » وبهذ القرار كفت لجنة الأصول عن دراسة الموضوع وسكت المجمع كذلك إلى أن رأى الأستاذ شوقى أمين أن تعيد اللجنة بحث الموضوع لما يجده علماء الرياضيات وغيرها من تعقيد أحكام العدد وصعوبة مراعاتها فى كلامهم وكتاباتهم ، ورعاية لما يتغاياه المجمع من تيسير فى النحو .

قدم الأستاذ شوقى أمين بحثا بعنوان : « حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد » أفاض فيه بذكر أحكام العدد فى لزومه حالة التأنيث وجر المعدود بمن واستخلص مما ذكره أئمة النحاة فى ذلك ما يأتى :

١ — أن « الرضى » يستظهر أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجرورا بمن نحو : « ثلاثة من الرجال ، وفى القرآن الكريم قوله تعالى : « سبعا من المثانى » و « وخمسة آلاف من الملائكة » ومثل ذلك ورد فى الحديث وفى الشعر .

٢ — أن المعدود إذا كان محذوفا مقصودا أو مجرورا بمن خرج من أن يكون تمييزا ، فلا إعمال لقاعدة المخالفة بينه وبين العدد فى الجنس ، فيجوز ترك التاء فى اسم العدد إذا كان المعدود مذكرا عند جمهور النحاة ، ويجوز كذلك إثبات التاء فى المؤنث ، كما نقله عن النحاة « النووى » وعليه نقل « الصفوى » فى شرح الشافية .

وفى نهاية البحث يقترح الأستاذ شوقى أمين إجازة تأنيث العدد وجره بمن خروجا من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده فى الجنس ، وذلك لتيسير التعبير العلمى والرياضى فى مجالات الحساب والإحصاء .

* وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج /٢٨) عندما عرض عليه ثم أقره المؤتمر . وقدم فى ذلك :

« حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(ج) اضافة المعدود المفرد الى عدد غير مفرد

« ليس هناك ما يمنع من قول الكتاب سنة ثمان وسبعين . ونحو ذلك من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد » *.

---

* صدر فى ج / ٧ د / ٤٥ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦)

قدم الأستاذ شوقى أمين بحثا إلى اللجنة بعنوان : « إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد » . ذكر فيه أن الكتاب والمؤلفين يذكرون فى التاريخ وغيره : حدث كذا سنة ثمان وسبعين يعنون بذلك الوحدة الأخيرة من العدد لا مجموعه ، وكان ينبغى أن يقال فى ذلك السنة الثامنة بعد السبعين أو السنة المتممة للثامنة والسبعين .

وقد أشار الأستاذ شوقى أمين فى بحثه إلى قرار سابق للمجمع (صدر فى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والثلاثين) بجواز قول الكتاب : الباب العشرون أو نحوه على معنى الباب المتمم للعشرين ، وقد اعتمد قرار المجمع فى ذلك على ما نقله صاحب المخصص عن سيبويه والفراء . يقول : هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين فتحذف التمام وتقيم العشرين مقامه وعلى هذا يرى أن الاستعمال المعروض على اللجنة : سنة ثمان وسبعين ونحوه يجرى مجرى ما سبق على تقدير مضاف محذوف وتقدير الكلام : سنة تمام ثمان وسبعين .

وقد استأنس فى ذلك بما ورد عن المبرد من قوله : كراسة ست وثلاثين ، وهو يعنى كراسة بعينها لا مجموع كراسات وما ورد عن أبى حيان من قوله : سنة أربع وخمسين وهو يعنى السنة الرابعة والخمسين .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس (فى ج / ٢٨ د / ٤٥) ثم المؤتمر فأقره كما عرضته اللجنة .

وقدم فى ذلك :

« إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(د) حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف

« يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمعَ كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرًا على الكتاب لما صَرح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة ، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير لما ورد من أمثلة فى القرآن والحديث والشعر وكلام العرب » .

---

* صدر فى ج/٧ د/٤٥ للمؤتمر (٦ / ١٩٧٩/٣ م)

قدم الأستاذ شوق أمين إلى اللجنة بحثا فى أحكام العدد بعنوان : « حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » قرر فيه أنه يشيع على الألسنة والأقلام إضافة أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى أبنية جمع الكثرة فيقال ستة جبال وسبع عيون وأربع غرف ، والمتعارف عليه من ضوابط النحاة أدنى العدد يميز بأدنى الجموع .

اقترح الأستاذ شوق أمين أن يقبل ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكاتبين فيما تجرى فيه الأقلام . وقد استند فى اقتراحه بالجواز على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة ومافوقه ، وقد صرح النحاة باستعارة جمع الكثرة للقلة ، وقد وردت أمثلة عديدة من القرآن والحديث والشعر وكلام العرب يضاف فيها أدنى العدد إلى بناء من أبنية الكثرة . ومن النحاة من يعلل ذلك بأنه متضمن معنى الجمعية على إطلاق ، أو أن الإضافة فيه على معنى (من) وأنها من إضافة البعض إلى الجنس .

بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ج/٢٨) ثم المؤتمر

وقدم فى ذلك :

حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » للأستاذ محمد شوق أمين – عضو المجمع .

١٣٥ ـ ادخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف اليه (*)

« يجوز إدخال « أل » على العدد المضاف دون المضاف إليه ، مثل الخمسة كتب ، والمائة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، استئناسًا بورود مثله فى الحديث ، كما فى صحيح البخارى ، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور ، وإن عده الشهاب الخفاجى قبيحًا » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن من الشائع على أقلام الكاتبين مثل قولهم : الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة والألف كتاب ، وأن نقاد اللغة يخطئون الكتاب فى ذلك ، إذ يوجبون فى مثل هذه العبارات تعريف المضاف إليه دون العدد المضاف ، أو تعريفهما معا بالألف واللام .

وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى هذا الموضوع ، عرض فيها أقوال النحاة والنقاد اللغويين فى القديم والحديث كما ذكر فيها ورود مثل هذا الأسلوب فى صحيح البخارى وتعليل « ابن مالك » له ، وأن « ابن عصفور » حكى جوازه .

— ورجعت اللجنة إلى محاضر مجلس الدورة الحادية والعشرين ، إذ عرض فيها هذا الموضوع ، ولم تر الأغلبية فى المجلس يومئذ الموافقة على الإجازة .

وقدم فى ذلك :

مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين ، وعنوانها :

« تعريف العدد المضاف نحو الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة ، والألف كتاب » .

١٣٦ — فى التصغير (*)

١ — تصغير ما ثانيه حرف علة
٢ — تصغير المختوم بألف ونون

(١)

تصغير ما ثانيه حرف علة

« ما ثانيه ألف أو واو أو ياءٌ من الاسم الثلاثى يرد إلى أصله عند التصغير . ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير . أخذًا بمذهب الكوفيين فيه . وتجويز ابن مالك له ولورود السماع به . وعلى هذا يجوز فى تصغير عين وشيخ وليفة وشىء . أن يقال : عوينة ، وشويخ ، ولويفة . وشوىء » .

(٢)

تصغير المختوم بألف ونون

« بما أن (شِريان) ألفها رابعة ، واسمها مساوٍ فى الوزن لاسم آخره حرف أصلى ، قبله ألف زائدة . فتصغيرها بالقلب وجهًا واحدًا . وعلى هذا يقال فى تصغيرها : شُرَيِّين لا غير .

وبما أن (حيوان) ألفها رابعة ، واسمها ليس مساويًا فى الوزن لاسم آخره حرف أصلى ، قبله ألف زائدة . فتصغيرها بلا قلب ، وعلى هذا يقال فى تصغيرها : حُيَيَّان . وطوعًا لما أجازه الكوفيون فى تصغير ماثانيه حرف علة ، من قلب الياء واوا ، يجوز أن يقال فى تصغير حيوان : (حُوَيَّان) » .

---

* صدر القراران فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

* فى الجلسة ٢٥ من المجلس فى الدورة ٣٢ سنة ١٩٦٦ ورد فى تعريف أحد المصطلحات تصغير كلمة ليفة ، ونسب فيها رأى إلى الأستاذ حامد عبد القادر .

وفى الجلسة عينها ورد فى أحد المصطلحات تصغير شريان ، فنوقش فى ذلك ، وقرر المجلس إحالة التحقيقات الخاصة بالتصغير على لجنة الأصول .

* وفى الجلسة ٢٦ التالية قدم الأستاذ حامد عبد القادر إلى المجلس مذكرتين إحداهما خاصة بتصغير شريان ومايشبهه والأخرى خاصة بتصغير ماثانيه حرف لين .

* وكانت لجنة الأصول فى سنة ١٩٦١ قد عرضت لتصغير « حيوان » ، ودارت مناقشات وآراء ، انتهت إلى قرار بادىء بدء ، ثم عدلت اللجنة عن قرارها إلى قرار آخر يومئذ .

. . . .

* وقد ورد تصغير حيوان على حييوين فى مجلة المجمع (ج ٤ ص ٩٥) فى أثناء شرح مصطلح فى علم الأحياء والطب . كما ورد مثل ذلك فى معجم الدكتور شرف . وفى معجم النهضة للأستاذ إسماعيل مظهر . وفى كل من هذه المصادر يذكر مقابل أجنبى لتصغير حيوان .

* وفى أثناء دراسة اللجنة أخيرا لذلك كله عرض الأستاذ الشيخ محيى الدين عبد الحميد خلاصة حكم التصغير فيما ثانيه حرف علة ، وفيما آخره ألف ونون مزيدتان .

* وفيما ناقشت فيه اللجنة إمكان إبقاء الواو بلا قلب فى تصغير حيوان ، ليقال : حييوان . لأن إبقاء الواو له مسوغ على سبيل الشذوذ . وما سوغ للماضين من العرب أن يشذوا بإبقاء الواو بلا قلب هو الذى يسوغ للمحدثين مثل ذلك ، للتفرقة والفصل بين معنى ومعنى ، ومن أمثلة الشذوذ تصغير أسود من اللون على أسيد ، وأسود (الحية) على أسيود ، وقالوا : رجاء بن حيوة ، وقالوا ضيون ، وقالوا فى تصغير مروان (مريوان) .

١٣٧ – « أن » وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير « نا » (*)

« عرض النحاة للنونيات من الحروف الناسخة ، وهى : « إنّ » « وأنّ » و « كأنّ » و « لكن » ، وانتهوا إلى حكم فيما يتعلق بحذف إحدى النونين أو النونات عند اتصالها بياء المتكلم . ولكنهم لم يجهروا بالحكم فى جواز حذف إحدى النونين عند اتصالها بالضمير (نا) بيد أنهم حين ناقشوا أى النونات هى المحذوفة عند الاتصال بياء المتكلم ناظروا بينها وبين اتصالها بالضمير (نا) وإذا أضيف إلى ما يدل عليه ذلك من الإجازة ما سُمِعَ من فصيح الكلام وبخاصة القرآن الكريم إذ ورد فيه ذلك بالحذف والإثبات فإن اللجنة ترى إضافة الضابط النحوى لذلك، وهو أن اتصال الضمير (نا) بتلك النونيات يستوى فيه إثبات كل النونات وحذف إحداها » .

(*) عرض على مجلس المجمع فى ج ٢٦ د ٥٠ فرأى الاكتفاء بنشر الأبحاث المقدمة فى هذا الموضوع فى مجلة المجمع . ثم عرض على المؤتمر فى ج ٥ د ٥٠ فوافق عليه وأقره كما عرض .

* وفيما يلى بيان بما دار حوله من مناقشات :

– عرض الأستاذ الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله هذا الموضوع على اللجنة فى مذكرة درستها وعقب عليها الأستاذ عبد العليم فودة بمذكرة درستها اللجنة .

– وفى أثناء عرض القرار على المجلس أبدى الأستاذ الدكتور شوقى ضيف رأيا رأى فيه أن حذف إحدى النونات فى مثل إنا وإننا تحصيل حاصل ، لأن القرآن الكريم يتردد فيه الحذف والإثبات والمسألة – فضلا عن هذا – ذكرت فى كتب النحو ملحقة ببعض الأبواب ، وذكرت أيضاً فى كتاب « همع الهوامع » للسيوطى .

– رد عليه الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع بأن هذا القرار تحصيل حاصل غير حاصل ، واحتج لذلك بأن المرحوم الشيخ محمد رفعت فتح الله قد قال بصريح العبارة : « لم يجهر النحاة بالحكم فى هذا كما جهروا بالحكم فى النواسخ عند اتصالها بياء المتكلم » وأعقب قائلا : وقد درس الزميل المسألة فى القرآن الكريم والشعر والأدب ووجد أنه من الواجب الجهر بهذا الحكم جوازاً أو إجازة ؛ حتى يكون الدارس على بينة من هذا ، ولا يتلقفه من باب « وليتنى فشا وليتى ندرا » فى ألفية ابن مالك

* وقدم فى ذلك :

– بحث الأستاذ الشيخ محمد رفعت فتح الله عضو المجمع بعنوان : « إن وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) » .

– مذكرة الأستاذ عبد العليم السيد فودة الخبير بالمجمع للرد على البحث المقدم من الأستاذ الشيخ محمد رفعت فتح الله عضو المجمع .

الباب الثاني

فى الترجمة والتعريب
وكتابة الاعلام الأجنبية

(أ) فى الترجمة

١ — تفضيل الكلمة على الكلمتين

تُفضَّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر ، عند وضع اصطلاح جديد ، إذا أمكن ذلك ، وإذا لم يمكن ذلك تُفضَّل الترجمة الحرفية .

---

* صدر فى ج ٣٣ د ١ ،
* نوقش فى ج ٣٣ د ١

٢ ـ ترجمة صيغ الكشف والقياس والرسم (*)

تلتزم صيغة واحدة تجرى عليها كلمات الجنس الواحد ، فما يراد به الكشف وضعنا له صيغة « مِفْعال » scope وما يراد به القياس وضعنا له صيغة « مفْعل » meter وما يراد به الرسم وضعنا له صيغة « مفْعلة » graph .

* صدر في ج ٢٥ د ٥

* انظر قرار ج ١٥ د ٥ في شأن الكلمات الأجنبية المنتهية بالكاسمة (scope) .

٣ — ترجمة الصدر (ua أو a) بـ « لا » (*)

فى ترجمة an أو a الذى يدل على معنى النفى ، هل يترجم بكلمة (عادم) أو (لا) تقرر وضع كلمة (لا) النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة فيقال مثلاً :

اللاجفن ، مقابلاً لـ ablepharia

واللامقلة ، مقابلاً لـ anophthalmus

* صدر فى ج ٢ — د ٨ (المجلس)

* انظر قرار (ج ٢٣ د ٢) فى جواز دخول (أل) على حرف النفى المتصل بالاسم .

* وانظر قرار (ج ١٧ د ١١ — المؤتمر) ، فقد انتهى الرأى إلى « الموافقة على ألا يتخذ قرار باستعمال « لا » دائماً أو عدم استعمالها دائماً ، إنما نقول إنه يجوز لنا استعمال «لا» مركبة مع الاسم المفرد ، إذا اتفق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع »

٤ — ترجمة الصدر (hyper) بـ « فرط » (*)

تقرر أن يترجم الصدر hyper بكلمة (فرط) ، فيقال مثلاً : « فرط الحسِّيَّة » مقابلاً لـ hypersensitiveness

* صدر فى ج ٢ د ٨ (المجلس)

* انظر قرار المؤتمر ج ٣ د ١٩ (المؤتمر) ، ونصه تال لنص هذا القرار .

٥ ـ ترجمة الصدر (hyper) بـ « فرط »
والصدر (hypo) بـ « هبط » (*)

فى ترجمة المصطلحات الأَجنبية المبدوءة بالصدر hyper تستعمل كلمة « فَرْط » مقابلة له ، والمبدوءة بالصدر hypo تستعمل فى مقابل كلمة « هَبْط » .

---

* صدر فى ٣ د ١٩ (المؤتمر).
* انظر قرار ج ٢ د ٨ (المجلس) ، ونصه مثبت فى الصفحة السابقة .

٦ ـ ترجمة الكلمات المنتهية بالكاسعة (scope) (*)

الكلمات الأجنبية المنتهية بالكاسعة scope ينظر فى معناها ، فإن استطعنا أن نشتق منه اسم آلة على وزن « مِفعال » فعلنا ، وتضاف ياء النسب إلى المشتقات منه ، وإن لم يمكن اشتقاق اسم آلة من المعنى ، أو حالت دون ذلك صعوبات أخرى ، وُضع لاسم الآلة لفظ (مِكشاف) مضافًا إلى عمل الآلة ، وتكون المشتقات بالنسب إلى المضاف إليه أولًا ، ثم المضاف .

* صادر فى ج ١٥ د ٥

* انظر قرار ج ٢٥ د ٥ الخاص بترجمة صيغ الكشف والقياس والرسم .

٧ ـ ترجمة الكلمات المنتهية بالكاسعة (able) (*)

تترجم الكلمات المنتهية بـ (able) بالفعل المضارع المبنى للمجهول ، ويترجم الاسم منها بالمصدر الصناعى ، فيقال : (يذاب) و (يؤكل) و (لا يذاب) و (لا يؤكل) ، ويقال : (المذوبية) و (المأكولية) .

* صدر فى ج ٢٥ د ٦

* نوقش الموضوع فى جلسات متفرقة من دورات شتى ، وقدمت فيه آراء للشيخ محمد الخضر حسين والشيخ عبد القادر المغربى والأستاذ على الجارم . ومما اقترح له صيغة « فعيل » بفتح فكسر أو « فعول » بفتح فضم .

انظر : ج ٢٥ د ٥
وج ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ د ٦
وج ١ ، ٤ ، ٦د ١٠

٨ ــ ترجمة الكاسعة (gen) بكلمة ((مولدة)) (*)

تقرر ترجمة الكاسعة gen بكلمة (مولِّدة) ، فيقال : « مولدة المرسب » ، و « مولِّدة المضاد » مقابلًا لهما « precipitinogen » و « antigen » .

---

* صدر فى ج ٢ د ٨ (المجلس)

٩ — ترجمة الكاسعة (oid) بكلمة «شبه» (*)

تترجم الكاسعة oid بكلمة « شِبْه » فيقال : « شِبْه غرائى » و « شِبْه مخاطى » و « شِبْه ظهارى » مقابلًا بها : « colloid » و « mucoid » و « epithelioid » .

---

* صدر فى ج ٢ د ٨ (المجلس)
* انظر قرار (ج ٦ د ١٠ – المجلس) فى ترجمة الكاسعة (oid) بالنسب مع الألف والنون .
* انظر أيضا قرار (ج ٢٥ د ١٠ – المجلس) ، ومراجعة فى (ج ٨ د ١٩ – المجلس) .

١٠ — ترجمة الكاسعة (oid) بالنسب مع الألف والنون

كل كلمة أجنبية فيها الكاسعة (oid) التى تدل على التشبيه والتنظير تترجم فى الاصطلاحات العلمية بالنَّسَب مع الألف والنون ، مثل : غروانى ، وسمسمانى ، فيما يشبه الغراء والسمسم .

* صدر فى ج ٦ د ١٠ (المجلس)
* عرض الموضوع مرة أخرى فى ج ٢٥ ، واتخذ فيه قرار أكثر شمولا . وروجع فى ج ٨ د ١٩ (المجلس) .
* وانظر قرار ج ٢ د ٨ (المجلس) فى ترجمة الكاسعة oid بكلمة « شبه » بالصفحة السابقة .

١١ — ترجمة الكواسع oid ، و from ، و like بالنسب مع الألف والنون

تستعمل صيغة النسب مع الألف والنون فى كل الاصطلاحات العلمية التى تنتهى الكلمة الإفرنجية منها بحروف : oid أو form أو like — ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربى .

---

* صدر فى ج ٢٥ د ١٠ (المجلس)

* احتوى محضر الجلسة مذكرة فى الموضوع لصاحب الاقتراح الدكتور رمسيس جرجس ، وتقريرا فى شأنه لرئيس لجنة الأصول الأستاذ عبد العزيز فهمى .

* قدم الدكتور رمسيس جرجس بحثا فى النسب بالألف والنون ، نشر فى مجلة المجمع الجزء ١١ .

* روجع قرار المجمع فى ج ٨ د ١٩ (المجلس) .

* وانظر قرار (ج ٢ د ٨ — المجلس) فى ترجمة الكاسعة (oid) بكلمة شبه . وقرار ج ٦ د ١٠ (المجلس) فى ترجمتها بالنسب مع الألف والنون .

١٢ ـ الحروف العربية لرموز العناصر الكيميائية(*)

تُتَّخَذُ الحروف العربية أساسًا لترجمة رموز العناصر الكيميائية، على أن يترك للمختصين اختيار الحروف التي ترمز لكل عنصر ، و (للمؤتمر العلمي العربي) أن يبتَّ فيها برأيه .

---

* صدر في ج ١٢ د ٢٥ (المجلس)

(ب) فى التعريب

١ ـ التعريب (*)

يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب فى تعريبهم .

---

* صدر فى ج ٣١ د ١ .

* نوقش فى الجلسات ٢٢ ، ٢٤ ، ٣١ — د ١ .

* قدم فى موضوعه بحثان ، أحدهما للشيخ حسين والى ، والآخر للشيخ عبدالقادر المغربى بعنوان «الكلمات غير القاموسية» — وقد تضمنتهما محاضر الجلسات .

* تولى الشيخ أحمد الإسكندرى بيان الغرض منه ، والاحتجاج له فى بحث نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع (من ص ١٩٩-٢٠٢) وفى كلمة له ألقاها فى ج ١ د ٢

* انظر قرار ج ٣٣ د ١ فى تفضيل العربى على المعرب ، وقرار ج ٣٣ د ١ فى النطق بالمعرب كما عربته العرب .

* نوقش الموضوع فى ج ٢ ، ٣ د ٢ وفى ٢ د ٤ ؛ وج ٦ د ٦ وج ٦ د ١١ (المجلس) .

* نوقش موضوع التعريب فى ج ٣ ؛ ٩ د ١٩ (المؤتمر) وج ١٩ د ١٩ وج ١ د ٢٤ وج ١٢ د ٢٥ وج ١٠ د ٢٧ المجلس . وقدم الدكتور محمد كامل حسين بحثا له فى الموضوع ، رد عليه الدكتور منصور فهمى (انظر ج ١٨ ، ٢٠ د ٢١ المجلس) وقدم الدكتور محمد كامل حسين بحثا آخر فى اللغة والعلوم (ج ١ د ٢٢ المؤتمر) .

* فى ج ٨ د ٢٣ (المؤتمر) أبديت الرغبة فى جمع المبادئ التى يرسمها سيبويه للتعريب وذلك تعقيبا على بحث فى الموضوع للدكتور عبد الوهاب عزام .

* وانظر بحث الدكتور إبراهيم مدكور فى مدى حق العلماء فى التصرف فى اللغة (مجلة المجمع الجزء ١١) .

* وبحثين للدكتور أحمد عمار فى وضع المصطلحات (ج ١ د ١٨ المؤتمر) وج ٣ د ٢٧ (المؤتمر) .

* وبحث الأستاذ بهجت البيطار بين الاشتقاق والتعريب (ج ٥ د ٢٧) المؤتمر .

* وبحث الدكتور عبد الحليم منتصر فى مشكلة المصطلحات العامية (مجلة المجمع — الجزء ١٣) .

* فى مجلة المجمع (الجزء ١١) بحث للأستاذ محمد شوق أمين فى جواز التعريب على غير أوزان العرب .

٢ ـ تفضيل العربى على المعرب (*)

يُفضَّل اللفظ العربى على المعرَّب القديم ، إلَّا إذا اشتهر المعرَّب .

* صدر فى ج ٣٣ — د ١
* نوقش فى ج ٣٣ د ١
* انظر قرار التعريب فى ج ٣١ د ١ ، وقرار النطق بالمعرب كما عربته العرب فى ج ٣٣ د ١ .

٣ ـ النطق بالمعرب كما عربته العرب (*)

ينطق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب .

* صدر في ج ٣٣ — د ١
* نوقش في ج ٣٣ — د ١
* انظر قرار التعريب في ج ٣١ د ١ ، وقرار تفضيل العربي على المعرب في ج ١٢ د ١ .

٤ — الموسيقا (*)

تذكيرها وتأنيثها ، وكتابتها بالألف أو الياء

من حيث تذكير لفظ الموسيقا وتأنيثه ، يجوز الوجهان : التذكير على معنى العلم أو الفن ، والتأنيث على معنى الصناعة .

ومن حيث كتابتها ، تكتب مفتوحة القاف بالألف ، ومكسورة القاف بالياء .

---

* صدر فى ج ١٠ د ٦

* قدم الأب أنستاس الكرملى بحثا فى ج ١٠ د ٦ فرد عليه الدكتور فيشر ببحث فى ج ١٦ د ٦ فتقرر فيها تأجيل البت فى الموضوع ، وتأليف لجنة لبحث الكلمة .

٥ ــ الكهربا والكهربية ، والنسبة اليهما (*)

تطلق كهربا بالقصْر على الجسم ،وتسمى القوة المتولدة أو القوة الكامنة بالكهربية ، وتكون النسبة إلى الكهربية كهربيًّا ، كما يقال فى النسبة إلى الشافعىِّ شافعىٌّ .

* صدر فى ج ٥ د ٦ .

٦ — فى النسب الى كيمياء (*)

يقال فى النَسَب إلى كلمة كيمياء : كيمياوى ، وكيماوى .

---

* صدر فى ج ٥ د ٦

* قدم الأب أنستاس مارى الكرملى بحثا له فى الموضوع ختمه بأنه « لم يبق شك فى أن الكيمياوى والكيماوى من أصح الكلام وأقومه وأصدقه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء » .

* فى ج ٢٢ ، ١٢ ، ٢٤ د ١٥ (المجلس) عرض للموضوع ، بمناسبة بحث الأمير مصطفى الشهابى .

٧ — فى تعريب أسماء العناصر الكيميائية (*)

عند تعريب أسماء العناصر الكيميائية التى تنتهى بالمقطع ium يعرَّب هذا المقطع بـ « يوم » ، ما لم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة ، فيعرَّب منتهيًا بالمقطع « يوم » إلى جانب تعريبه الشائع .

* صدر فى ج ١٢ د ٢٥ (المجلس) .

٨ – فى تعريب اصناف المواليد (*)

١ – ترجمة الألفاظ العلمية بمعانيها هو المجال الأوسع فى حلقات التصنيف وهى الشعب phylum (embranchement Fr.) والطوائف class (classe Fr.) والرتب order (ordre Fr.)

٢ – أسماء الفصائل family (famille Fr.) والقبائل tribe (tribu Fr.) تكون عربية أو معربة ، على حسب اسم النبات الذى تنسب إليه .

٣ – أجناس المواليد التى ليس لها أسماء عربية تعرّب أسماؤها العلمية ، إذا كانت منسوبة إلى أعلام ، وتترجم بمعانيها إذا أمكنت ترجمتها فى كلمة عربية واحدة سائغة ، وإن لم يكن ذلك ممكنًا رجح تعريبها .

٤ – لا مجال للتعريب فى الألفاظ العلمية الدالة على أنواع النبات ، لأن جميع هذه الألفاظ أو معظمها نعوت أو صفات أو منسوبات إلى أعلام تترجم ترجمة فى جميع اللغات الحية .

٥ – يوجد مجال للترجمة وللتعريب جميعًا فى الألفاظ الدالة على السلالات : strain (souche Fr). وعلى الأصناف (الضروب) variety (variété Fr.) ,

٦ – لا مجال للنحت ولا للتركيب المزجى فى تصنيف المواليد ، ولا حاجة إليهما .

٧ – تجمع أسماء الشعب phylum (embranchement Fr.) والطوائف class (classe F.) والرتب o.der (ordre Fr.) جمعَ مؤنثٍ سالمًا (بالألف والتاء) ، وتجمع أسماء الفصائل family (famille Fr.) والقبائل tribe (tribu Fr.) بالتاء المربوطة .

---

* ج ٧ ، ١٠ د ٢٦ (المؤتمر)

* نظر الموضوع فى ج ٧ د ٢٦ (المؤتمر) بعد الاستماع لبحث للأمير مصطفى الشهابى عنوانه « مدى التعريب فى ألفاظ تصنيف المواليد » . ومناقشته فى الجلسة ، وقد نشر البحث فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السادسة والعشرين) ، فأحيل البحث على لجنة علوم الأحياء والزراعة لوضع تقريرها فيه ، فوضعته وقدمته إلى المؤتمر فى ج ١٠ د ٢٦ .

٩ — فى رسم الألفاظ المعربة (*)

١ — يرجح أسهل نطق فى رسم الألفاظ المعرَّبة عند اختلاف نطقها فى اللغات الأجنبية .

٢ — يرسم حرف ال g اللاتينى فى الكلمات التى يعربها المجمع جيمًا وغينًا .

٣ — تُرَجح كتابة الكلمات الأجنبية التى يعربها المجمع مما ينتهى بالحرف a أو بالكاسعة gie الدالة على العِلم — بتاء فى آخرها .

٤ — الكلمات العربية التى نقلت إلى اللغات الأجنبية وحرِّفت تعود إلى أصلها العربى إذا ما نقلت إلى العربية مرة أخرى .

---

* صدر فى ج ٦ د ٢٢ (المؤتمر)
* نوقش الموضوع بعد أن قدم الأمير مصطفى الشهابى بحثا فيه ، ألحق بمحضر الجلسة .
* نشر القرار مع البحث الخاص به فى باب الأخبار المجمعية من الجزء العاشر من مجلة المجمع .
* انظر قرارات المجمع فى «كتابة الأعلام الأجنبية» المثبتة فى هذا الكتاب .

(ج) فى كتابة الأعلام الأجنبية

١ – قرارات كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية(*)

١ – يُكْتَب العلم الإفرنجى الذى يكتب فى الأَصل بحروف لاطينية بحسب نطقه فى اللغة الإفرنجية ومعه اللفظ الإفرنجى بحروف لاطينية بين قوسين فى البحوث والكتب العلمية ، على حسب ما يقرره المجمع فى شأن كتابة الأَصوات اللاطينية التى لا نظير لها فى العربية ، مثل : بوردو Bordeaux

٢ – تكتب الأَعلام الأُخرى التى ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية بحسب النطق بها فى لغتها الأَصلية ، أى كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب ، مع مراعاة ما يأْتى من القواعد ، مثل : روتم Wrotham

٣ – جميع المُعَرَّبات القديمة من أَسماء البلدان والممالك والأَشخاص المشهورين فى التاريخ التى ذكرت فى كتب العرب ، يحافظ عليها كما نطق بها قديماً . ويجوز أن تذكر الأَسماء الحديثة التى شاعت بين قوسين ، وإذا اختلف العرب فى نطقين رُجِّح أَشهرهما .

٤ – أسماء البلدان والأَعلام الأَجنبية التى اشتهرت حديثًا بنطق خاص وصيغة خاصة ، مثل : باريس والإنجليز وإنجلترا والنمسا وفرنسا وغيرذلك ، تبقى كما اشتهرت نطقًا وكتابة .

٥ – الأَعلام القديمة ، يونانية ولاطينية ، ينظر فى وضع قواعد خاصة بها .

٦ – الأَعلام السامية القديمة التى تكتب بحروف الهجاء الخاصة بها ، ينظر فى وضع قواعد خاصة بها .

٧ – بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة خاصة لا يستعملونها غالبًا فى الكتابة ، وإنما يكتبون باللغة العربية . ولكن لهم أعلامًا بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية ،

(*) صدر فى ج ٣٢ ، ٣٣ د ٤

وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق ، وفى بعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد ، فرأى المجمع أن يختار أحد هذه الاصطلاحات فى كتابة هذه الأعلام .

وقد وافق المجمع على كتابة الحرف « جافْ » كافا بثلاث نقط

٨ — الأعلام الأجنبية النصرانية الواردة فى كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق ، فمثلا يقال بطرس فى "Peter" وبقطر فى "Victor" وبولس فى "Paul" ويعقوب فى "Jacob" وأيوب فى "Job" وهكذا .

٩ — قبل المجمع إدخال الحروف الآتية :

پ ليقابل الحرف "P" ، وچ وينطق تش[1] ليقابل الحرف المركب "CH" — ويُنطق جي ليقابل الحرف "J"[2] وڭ وينطق « جاف » ليقابل الحرف "G" ليشار به إلى الأصوات غير الموجودة فى اللغة العربية ، وإنما اختيرت هذه الحروف لتداولها فى اللغات الفارسية والتركية والهندية والملاوية .

١٠ — قبل المجمع أن يكتب الحرف ("V") ڤ فاء بثلاث نقط

١١ — اللغات التى لا تزال تكتب بالحروف العربية ولكن فيها أصواتا ليس لها حروف عربية ، ولهذه الأصوات فى كتابتها حروف خاصة اصطلح عليها . كالفارسية والملاوية والهندية والتركية فى الحكم العثمانى ، رأى المجمع بشأنها أن تدرس هذه المصطلحات ، وتتخذ لها الحروف التى وضعها لها أهلها . ويستثنى من هذا القرار ما يأتى :

(١) عدل المجمع عن هذا فى دور الانعقاد الخامس وقرر أن يكتب الحرف "CH" تا وشينا « تش » فى الأسماء الأوروبية و« چ » جيما بثلاث نقط فى أسماء البلاد الإسلامية التى تستعمل هذا الحرف وفق ما ورد فى الكتب الجغرافية القديمة (جلسة ١٤ : دورة ٥) .

(٢) عدل المجمع عن هذا فى دور الانعقاد الخامس وقرر أن يكتب الحرف "J" جيما عربية أى معطشة (جلسة ١٩ : دورة ٥) .

(١) أن الحرف إنج فى لغة الملايو يرسم فى العربية نونا وجافا (نگ) وهو يرسم فى لغة الملايو (ڠ) فمثلا فلمبنغ اسم مدينة ملاوية يرسم فى العربية هكذا : بلمبنڠ .

(ب) الحرف الهندى المرسوم دالا بأربع نقط فوقها وينطق به بين الراء والضاد يكتفى بكتابته دالا عربية . وكذلك الراء التى فوقها طاء أو أربع نقط ، يكتفى بكتابتها راء عربية .

(ج) فى بلاد الصحراء الغربية وبلاد الملايو :

الأعلام الجغرافية المنتهية بحرف مفتوح تختتم بالتاء المربوطة إذا عربها العرب كذلك ، مثل ولات فيقال ولاتة ،ومندر يقال مندرة ، أما الأعلام التى لم يعربها العرب فتبدل فيها الفتحة ألفا .

١٢ — يكتب الصوت المقابل الحرف "o" وما يشابهه واوا إذا كان الصوت ممدودا مثل "Hoad" و "Wood" أما إذا كانت الواو مائلة إلى الألف مثل "Rome" و "Thome" "Slaughter" فإنها تكتب واوا أيضاً ،وتوضع علامة قصيرة كالألف على الحرف السابق للواو .

١٣ — حرف a الإنجليزى يكتب ألفا ، وإذا كان فى أول الكلمة كتب ألفاً عليها همزة . والحروف الإنجليزية .y,i,e وكل ما أشبهها فى النطق تكتب بالعربية ياء ، وإذا كان الحرف ممالا فى اللغة الأجنبية ، وضعت ألف قصيرة قبل الياء لتدل على أنه ممال. ويكتب الحرف e المُشَمّ فى الفرنسية أوغيرها واوا ، ويرسم على حرف العلة علامة كالرقم ٨ مثل كوته Goethe .

١٤ — فيما يتعلق بالإمالة ،رأى المجمع أن توضع علامة أشبه بالمدة الرأسية للدلالة على هذا الصوت كما فى seine مثلا فيكتب « سين » .

١٥ — يكتب الحرف j كما ينطق به أهل كل لغة ، فإنه فى الألمانية ينطق ياء كما فى يينا Jena وفى الأسبانية خاء كما فى موخاكار Mojacar وهكذا .

١٦ — رأى المجمع أن توضع علامتان للدلالة على حرفى o,u, المخففين .والمثل على الأول العلم Jean de Luz فيكتب فى العربية « ژان ده لوٚس » وعلى حرف العلة ما يشبه الرقم ٧ للدلالة على هذا الصوت ، والثانية كما فى Goethe فيكتب فى العربية (كوٛته) وعلى الواو علامة تشبه الرقم ٨ .

٢ – قرارات كتابة الأعلام اليونانية واللاطينية بحروف عربية (*)

القاعدة الأولى

فى الابتداء بالساكن

١ – الأسماء اليونانية واللاطينية التى تبدأ بحرف ساكن ، يزاد همزة قطع مكسورة فى أولها ، إلا ما عرب قديما ، فيحافظ عليه كما نطق به العرب .

أما إذا كان المقطع الثانى من الاسم المراد تعريبه محركا بالضم ، مقصورا كان أو ممدودا فيحرك الحرف الأول بالضمة .

القاعدة الثانية

٢ – فى الحرف « a » وما يتركب معه ، ويقابله فى اليونانية الحرف ألفا (*a*)

١ – إذا كان الحرف « a » فى أول الاسم يرسم همزة .

٢ – وإذا كان فى وسط الاسم وبعده حرف ساكن يفتح ما قبله .

٣ – وإذا كان ما بعده متحركا أو فى نهاية الاسم ، يرسم ألفاً لينة .

٤ – أما إذا كانت الياء مشددة ، فيرسم ما بعدها تاء مربوطة . أما الحرفان : « *ae* » أو « *ai* » (فى اليونانية) :

(أ) فيرسمان فى أول الاسم همزة مكسورة ، أو همزة بعدها ياء ، فى أول الاسم .

(ب) ويرسمان « ياء » فى وسط الاسم ، وألفا فى آخره ، إلا فيما عربه العرب .

أما الحرفان « ao » و « au » (ويقابلهما فى اليونانية « *ao* » و « *au* » أو « αω » فيرسمان ألفا مضمومة فقط . أو ألفاً مفتوحة بعدها واو ، سواء أكانا فى أول الاسم أم فى وسطه .

(*) صدر فى ج ٣٣ ، ٣٤ د ٤

استثناءات من القاعدة الثانية

لهذه القاعدة استثناءات مبنية على عرف العرب فيما مضى . فمثلا رسم العرب الحرفين « ao » ألفاً للتخفيف مثل « Laodicea » فقالوا : اللاذقية . ورسموا الحرف « a » عينا مثل عسقلان « Ascalon » وهذا يسمع فقط . ولكن لا يقاس عليه .

القاعدة الثالثة

٣ ـ فى الحرف « c » أو « k » ويقابله فى اليونانية الحرف كبا « K » يكتب هذا الحرف ، سواء أورد فى اسم يونانى أم لا طينى . قافا فى التعريب .

القاعدة الرابعة

٤ ـ فى الحرف ch ويقابله فى اليونانية الحرف خى (X) يكتب هذا الحرف . سواء أورد فى اسم يونانى أم لا طينى . خاء فى التعريب .

القاعدة الخامسة

٥ ـ فى الحرف « d » ويقابله فى اليونانية حرف دلتا (δ) يرسم هذا الحرف دالا مهملة فى الأسماء اليونانية واللاطينية الأصل ، إلا فيما عربه العرب بالذال المعجمة قديما .

القاعدة السادسة

٦ ـ فى الحرف « e » حين يقابله فى اليونانية حرف إبسلون (') :

١ ـ يرسم همزة مفتوحة ، إذا كان فى أول الكلمة .

٢ ـ ويرسم ألفاً لينة إذا ورد فى وسط الاسم عليه نبرة نطقية .

(٣) ويفتح ما قبله فقط ، إذا كان بغير نبرة .

أما حرف « e » فى الأعلام اللاطينية حين يقابلها فى اليونانية حرف إيتا (η) فقد يرسم هذا الحرف فى آخر الاسم (ية) فى العربية .

القاعدة السابعة

٧ — فى الحرف المركب « eu » :

(١) يرسم هذا الحرف همزة مضمومة فقط ، أو همزة بعدها واو ، إذا ورد فى أول الاسم . ويرسم واوا إذا ورد فى وسط الاسم ، أو فى آخره .

القاعدة الثامنة

٨ — فى الحرف « f » ويقابله فى اليونانية (فى : Φ) .

هذا الحرف يقابله فى العربية حرف (ف) .

القاعدة التاسعة

٩ — فى الحرف « g » ويقابله فى اليونانية الحرف غما (γ) .

يرسم هذا الحرف غينا ، إلا فيما عربه العرب بالجيم .

وإذا كان مشددا قلبت الجيم الأولى « نوناً » وكذلك إذا جاء بعده حرف كبا « K » أو حرف خى (X) .

القاعدة العاشرة

١٠ — فى الحرف « h » اللاطينى وما يقابله فى اليونانية « ʽ » ، وهى علامة توضع أمام حرف العلة :

يرسم هذا الحرف هاء عربية إذا ورد فى أول الاسم ، إلا فيما عربه العرب بالألف .

القاعدة الحادية عشرة

١١ — فى الحرف « I » ويقابله حرف يوتا اليونانى (ι) .

(١) فى أول الاسم ، يرسم همزة مكسورة فقط ، أو همزة بعدها ياء .

(٢) وفى وسط الاسم عثل له بكسرة تحت الحرف الذى قبله ، أو بياء

القاعدة الثانية عشرة

فى الحرف « j »

١٢ — وهو حديث فى اللغات الأوربية أضيف إليها فى القرن الرابع عشر ، ولم يعم استعماله فيها قبل أواسط القرن السابع عشر ، ولم يكن فرق بينه وبين الحرف (؟) فى أول الأمر ، ثم تحول لفظه فى الفرنسية والإنجليزية إلى ما نعهده فيهما الآن ، وبقى بعض الكتاب يرسمونه فى الألفاظ اللاطينية بدلا من الحرف « i » فى بعض مواضعه متى كان لفظه كالياء العربية .

وأكثر المؤلفين إلى أيامنا هذه يكتبون هذا الحرف فيقولون « Iulius Iupiter » .

فيجب أن يرسم متى ورد فى ألفاظ لاطينية بالياء إطلاقًا ، لأنه حرف « j » لا « » فرنسيًّا أو إنجليزيًّا .

القاعدة الثالثة عشرة

١٣ — فى الحرف (o) يقابله فى اليونانية حرف أومكرون (ο) أو حرف أوميغا (ω) :

(١) فى أول الاسم ، يرسم همزة مضمومة إذا أعقبه ساكن .

(٢) وهمزة وواوا إذا أعقبه حرف متحرك .

(٣) وفى وسط الاسم يرسم واوا فى الأسماء اللاطينية ، فيرسم واوا ونونًا إذا ورد فى آخر الاسم .

(د ٤ ج ٣٤) .

القاعدة الرابعة عشرة

فى الحرف (p) ويقابله فى اليونانية بى (π)

١٤ – يرسم هذا الحرف باءً : إذا كان مضاعفًا (pp) ، أو سبقه حرف ساكن ، وفيما عدا ذلك يرسم فاءً ، إلا فيما عربه العرب بالباء .

القاعدة الخامسة عشرة

الحرف (q) اللاطينى

هذا الحرف يوجد فقط فى اللغة اللاطينية ، ويتبعه الحرف (u) اللاطينى ، فيرسم قافا بعدها واو

القاعدة السادسة عشرة

الحرف (s) ويقابله فى اليونانية الحرف سغما (σ)

يرسم هذا الحرف سينا ، إلا إذا غلب عند العرب رسمه صادا أو شينا معجمة ، وفى القرن الاول والقرن الثانى والقرن الثالث يغلب عند العرب نطق هذا الحرف سينا .

القاعدة السابعة عشرة

فى الحرف (t) ويقابله فى اليونانية الحرف تو (τ)

يرسم طاءً لغلبة استعماله كذلك عند العرب

القاعدة الثامنة عشرة

فى الحرف (th) اللاطينى ويقابله فى اليونانية حرف ثيتا (Θ)

ينقل فى العربية ثاءً .

القاعدة التاسعة عشرة

فى الحرف (u) ويقابله فى اليونانية او مكرون (o)

فى الغالب ينقل هذا الحرف واوا . ويأتى أحيانا بضم الحرف السابق .

القاعدة العشرون

فى الحرف (v)

ينقل إلى العربية واوا .

القاعدة الحادية والعشرون

فى الحرف (X) ويقابله فى اليونانية الحرف اكسى (ξ)

يرسم فى العربية كما ينطق ، أى « كْس » بسكون الكاف .

القاعدة الثانية والعشرون

فى الحرف (y) ويقابلها الحرف ابسلون اليونانى (ψ)

ينقل إلى العربية واوا .

القاعدة الثالثة والعشرون

الحرف (z) ويقابله فى اليونانية الحرف زيتا (ζ)

يثبت فى العربية زايا .

٣ — كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية (*)

(١) عرض المجمع لكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية من قبل . وفى أكثر من دورة ، ونشرت قراراته فى مجلة المجمع ، وخاصة فى العددين الرابع والخامس ، ولكنه فيما يظهر عوّل بوجه خاص على الأعلام المأخوذة عن الإغريقية واللاتينية ، وتأثر بطرق تعريبها القديمة ، وهى لا تخضع لمبادئ ثابتة ، فضلا عن أنها تخيرت أصواتا قد لا تستساغ اليوم كثيرا ، كتعريب الحروف الأجنبية c -g -t على التوالى بالقاف والغين والطاء ، فيقال مثلا : ميقانيقا — لوغوس — لاطينية ، وخرج المجمع من هذا كله بنحو ثلاث وعشرين قاعدة لتصوير حروف هاتين اللغتين برموز عربية ، فجاءت كثيرة ومعقدة لم يسهل على الدارسين الانتفاع بها . هذا إلى أن التعريب لا يقتصر اليوم على اليونانية واللاتينية ، بل يمتد إلى لغات أخرى غربية وشرقية ، وفيها — ولا شك — أصوات لا نظير لها فى أبجديتنا العربية . ومن الخير أن توضع قواعد تشملها جميعاً مع التزام الأصوات والرموز العربية ما أمكن ، فلا تقحم على أبجديتنا أصوات ورموز جديدة كثيرة .

(٢) رأت لجنة اللهجات أن تلتزم فى مقترحاتها المبادىء الآتية :

أولا : تُطبَّق قواعد كتابة الأعلام الأجنبية على أسماء الأشخاص والأماكن ، والمصطلحات العلمية المعربة لأنها بمثابة الأعلام .

ثانيا : يكتب العلم الأجنبى على حسب نطقه فى موطنه ، وبذا نسلم من البلبلة التى نلمسها فى نطق اللغات الأوربية الحديثة لِعَلَم واحد من أصل يونانى أو لاتينى بطرق مختلفة مثل : (وليم) « إنجليزى » ، (ڤلهم) « ألمانى » ، (جيوم) « فرنسى » .

بل إن هذه اللغات لتختلف فى نطق الرمز الواحد ، فالحرف « j » ينطق فى الألمانية « ياء » وفى الإنجليزية والفرنسية « جيما » معطشة ، وفى الأسبانية « خاء » . والرمز « ch- » ينطق فى الإنجليزية « تش » ، وفى الفرنسية « شينا » ، وفى الألمانية أحيانا « شينا » وأحيانا « خاء » ، بل وأ « كافا » فى بعض هذه اللغات .

---

* عرض على المؤتمر فى الجلسة الخامسة من الدورة الثلاثين .

* انظر بحوث ومقالات الدورة الثلاثين (ص ٢٣٥ — ٢٤٤)

وإذا كان المستشرقون قد وجدوا رموزاً للدلالة على الأصوات العربية غير الموجودة فى لغاتهم ، ففى وسعنا أن نجد فى العربية الرموز التى تعبر عن الأصوات الأجنبية .

وإذا لم يعرف نطق العلم فى موطنه كتب على حسب ما اشتهر به فى إحدى اللغات العالمية الحديثة كأعلام الأشخاص والأمكنة فى قارة أفريقية .

وتبعاً لهذا يكتب العلم الإنجليزى كما ينطق فى الإنجليزية ، والفرنسى كما ينطق بالفرنسية ، وهكذا مع ملاءمته ما أمكن بالصيغ العربية فى وزنها ومقاطعها .

ثالثاً : يستثنى من المبادئ السابقة الأعلام التى اشتهرت بنطق خاص ، وإن كان غير نطقها فى موطنها . فيلتزم ما اشتهر من الأعلام التى كتبها العرب قديماً ، وإن كانوا لم يلتزموا طريقة ثابتة فى تعريبهم للأعلام ، بل خضع ذلك لاجتهاد الأفراد . فيحتفظ مثلا بأفلاطون ، عسقلان ، البندقية ، غانة ، فرغانة ، اللهم إلا إن طغى على العرف القديم عرف حديث أقوى منه ، مثل « لوبيا » التى أصبحت « ليبيا » . ويكتب « باريس » لا « بارى » .

رابعاً : إلى أن تستقر الصورة العربية للعلم الأجنبى وتشيع بين الدارسين ، يحسن أن تكتب معها بين قوسين صورته الأجنبية .

(٣) تتلخص القواعد التى تقترحها اللجنة لكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية فيما يلى :

أولا : فى الأصوات والرموز العربية ما يواجه ضرورة التعبير عن الحروف الساكنة الأجنبية ، ولا داعى لرموز جديدة إلا فى حرفين ساكنين هما :

p يرمز لها بباء تحتها ثلاث نقط (پ) .

v يرمز لها بفاء فوقها ثلاث نقط (ڤ) :

ثانياً : (ا) لا يرمز فى الكتابة العربية إلى الحروف التى لا تنطق فى لغاتها ، وقد أشرنا من قبل إلى الصور التى يأخذها الساكنان « j » و « ch » ، ونضيف إليهما بعض الأمثلة الأخرى على سبيل التمثيل لا الحصر :

c يرمز له أحياناً « بالسين » أو بالكاف على حسب نطقه .

gn يرمز له بـ « نى » أو بـ « جن » على حسب نطقه .

h يرمز له « بالهاء » .

η هذا رمز يونانى قديم ينطق هاءً فيرمز له بالهاء .

k يرمز له « بالكاف » .

ph والرمز اليونانى Φ يرمز لهما « بالفاء » .

q يرمز له « بالكاف » أيضاً .

t يرمز له « بالتاء » .

th يرمز له « بالثاء » أو « بالذال » على حسب نطقه .

Θ هذا رمز يونانى قديم ينطق ثاءً فيرمز له بالثاء .

w يرمز له بـ « ف » أو « بواو » على حسب نطقه .

x يرمز له بـ « ك » أو « س » أو « خ » على حسب نطقه .

ξ هذا رمز يونانى قديم ينطق به « كْس » دائما فيرمز له بـ « كْس » .

z يرمز له « بالزاى » أو بـ « تز » على حسب نطقه .

χ هذا رمز يونانى قديم ينطق به دائما « خاء » فيرمز له بالخاء .

ψ هذا رمز يونانى قديم ينطق به دائما « پْس » فيرمز له بـ « پْس » .

(ب) يتوصل إلى النطق بالساكن فى أول العلم بألف وصل تشكل بحركة تناسب ما بعدها ، أو بتحريك الحرف الساكن الأول فيه . مثل : استراد فوردو ، وكوامى نيكروما . ويترك ذلك للحس العربى .

ثالثاً : فيما يتعلق بالحروف المتحركة . وهى أحياناً أصعب فى التعبير عنها من الحروف الساكنة يرمز لها أيضاً حسب أصواتها لاسيما وهى تأخذ ألوانا متعددة من النطق فى اللغات المختلفة وتقترح اللجنة لها الضوابط الآتية :

١ — يرمز للحركات القصيرة فى صلب العلم بفتحة أو كسرة أو ضمة . فإن كانت هذه الحركات متوسطة أو طويلة فى صلب العلم أو فى آخره ، رمز لها بحروف المد « الألف » « والياء » و « الواو » مثل مسّنيون Massignon وجب Gibb فى الحركات القصيرة .

ومثل لالاند Lalande ، لوڤوا Louvois ، إرنو Ernout أسكولى Askoli فى الحركات المتوسطة والطويلة .

على أنه يحسن فى الأعلام الصغيرة البنية أن يرمز إلى حركاتها القصيرة بحروف مد مناسبة مثل كاتنجا — كينيا .

(ب) الحركات الطويلة الأجنبية التى لا نظير لها فى العربية يرمز لها بأقرب حروف المد العربية شبهاً بها مثل « u » فى Hugo يرمز لها بياء أو بواو .

(ج) ويرمز للإمالة إلى الكسر بألف قصيرة فوق الياء ، وللإمالة إلى الضم بألف صغيرة فوق الواو كما هو متبع فى رسم المصاحف مثل « ڤولتير » .

(د) يرمز للحركة الأجنبية فى أول العلم بهمزة مضبوطة على حسب نطقها ، فيقال آدمز Adams وأكسفورد Oxford .

(هـ) يرمز للحركة « a » فى آخر العلم بتاء مربوطة أو ألف مد مع ترجيح التاء المربوطة فيقال مثلاً أمريكة وأمريكا America وترمز للحركة (e) بهاء مربوطة مثل نيتشه Neitzsche .

(و) لا تدخل أداة التعريف على الأعلام الجغرافية ، إلا ما اشتهر بذلك ، فلا يقال مثلا : « الكينيا » و « النيجيريا » .

٤ ـ تعريب الحرف « g »(*)

يجوز فى المعربات الرمز إلى الحرف « g » اللاتينى و « Γ » غما اليونانى بكاف عربية لها خطان متوازيان (گ).

---

* صدر فى د ٣٤ ج / ٤ للمؤتمر .

تقرير لجنة اللهجات عن ملاحظات المجمع العلمى العربى على قـــرار كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية (*)

(رده المؤتمر إلى المجلس)

يسر لجنة اللهجات أن يُعنَى المجمع العلمى العربى بدمشق بتتبُّع أعمال اللجنة ونشر بحوثها ومصطلحاتها الخاصة باللغات السامية والنتائج التى وصلت إليها فى الجزء الثالث من المجلد التاسع والثلاثين من مجلته . ولا يسع اللجنة إلا أن تتقدم بوافر الشكر للمجمع العلمى على هذه العناية الكريمة والتعاون العلمى الصادق .

وقد اطلعت اللجنة على مذكرة المجمع الخاصة ببعض الملاحظات التى أبداها على تقرير لجنة اللهجات فيما يتعلق بكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية والذى أقره المؤتمر فى الدورة الثلاثين .

وتنصب ملاحظات المجمع العلمى العربى على نقطتين :

الأُولى — كتابة الجيم غير المعطشة فى الأعلام الأجنبية : كانت اللجنة قد اقترحت لكتابة هذا الصوت الرمز الفارسى (گ) كاف بخطين أفقيين من فوقها بدلا من خط واحد وهو ما رأى المجمع العلمى العربى الأخذ به ، ولكن مجلس المجمع رأى أن يكتفى بالرمز العربى (ج) لتصوير الجيم المعطشة وغير المعطشة . هذا بالرغم من أن اقتراح اللجنة كان يفصل بين الصوتين فيجعل رمز الجيم العربية للجيم المعطشة ، ويجعل الرمز الفارسى (گ) للجيم غير المعطشة .

أما ما جاء فى المذكرة من أن الجيم غير المعطشة قد رمز لها أحيانا بالغين فلجنة اللهجات رأت أن الأعلام التى اشتهرت من هذا النوع تبقى على حالها ، مثل : فيثاغورث ،

(*) عرض على مؤتمر المجمع فى الدورة الحادية والثلاثين أن المجمع العلمى العربى بدمشق قدم مذكرة إلى المجمع فى شأن موضوع كتابة الحرف اللاتينى «g» وأن لجنة اللهجات قدمت تقريرا فى ج ٥ د ٣١ يتعلق بملاحظات ذلك المجمع ، وقد ناقش المؤتمر فى الموضوع وانتهى الرأى بإحالته على المجلس .

* انظر بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين (ص١٣٣ — ١٤٤)

غانا ، جغرافية . أما ما يكتب الآن من أعلام أجنبية مشتملة على هذا الصوت ، فرأى اللجنة أن يكتب كما ينطق فى لغته الأصلية بالرمز الفارسى (گ) وذلك ليكون نطق هذا الصوت مطابقاً لنطقه فى لغته .

وكتابة الجيم غير المعطشة غينا ظهرت أول ما ظهرت فى تراجم السريان وحدهم ولم يلتزم العرب هذا فيما بعد ، ولذلك لم تأخذ اللجنة بهذا الرأى إلا فيما اشتهرت كتابته بذلك كما أشرنا آنفا .

هذا إلى أن كتابة الجيم بحرف غين يوقع فى اللبس بين المعطشة وغير المعطشة .

أما إشارة المذكرة إلى كتابة ال "gn" فقد جاء فى تقرير لجنة اللهجات أن هذا الصوت يرمز له حسب ما ينطق به فى لغته أى « نى » مثال ذلك من الفرنسية العلم ألفريد دى فينى ، شمبانيا و « گن » مثال ذلك فى اللغة الإنجليزية : ماگنس وگنا كارتا .

الثانية — التقاء الساكنين : عرضت مذكرة المجمع العلمى العربى إلى التقاء الساكنين فى صورة عامة دون تبيين موضع التقاء الساكنين فى الكلمة . ومع ذلك فلجنة اللهجات فى تقريرها أشارت إلى علاج التقاء الساكنين فى أول الكلمة فى الفقرة « ب » من « ثانيا » من البند « ٢ » وهى :

« يُتَوصَّل إلى النطق بالساكن فى أول العلم بألف وصل تشكل بحركة تناسب مابعدها ، أو بتحريك الحرف الساكن الأول فيه مثل : استراد فورد . وكوامى نيكروما . ويترك ذلك للحس العربى » .

٥ — قواعد كتابة الأعلام الجغرافية (*)

١ — كتابة الجيم اللينة :

الاكتفاء بالجيم المعروفة ذات النقطة الواحدة فى كتابة الجيم اللينة ، فإن فى ذلك تسهيلا وتوحيدا للطريقة ، ولاسيما أن الجيم اللينة مما يأتى فى كلمات قليلة ، فليس ثمة ضرور ة تحتم وضع حرفين متغايرين .

٢ — كتابة (ch) بحروف عربية :

تكتب (ch) كما فى (Churchill) جيما ذات ثلاث نقط فى أسماء البلاد الإسلامية ، التى تستعمل هذا الحرف ، وتكتب فى الأسماء الأوربية وغيرها تاء وشينا : تش .

٣ — ضبط الأعلام الجغرافية :

الأعلام الجغرافية التى لها أصل عربى صحيح ، والأعلام الأعجمية الشهيرة التى ذكرت فى كتب العرب على صورة خاصة تضبط بالشكل .

٤ — بحث كل علم جغرافى نطق به العرب لكتابته فى المصورات وبجانبه المستعمل الآن :

« يبحث كل علم جغرافى نطق به العرب ، حتى تعرف صحته وطريقة النطق به ، ويكتب فى المصورات الجغرافية ، وبجانبه العلم المستعمل كما ينطق به أهله إذا كان بين الأصل والمستعمل خلاف فى الحروف » .

٥ — الأعلام الجغرافية التى جاءت على صيغة المثنى أو جمع المذكر السالم :

« الأعلام الجغرافية التى جاءت على صيغة المثنى أو جمع المذكر السالم فى حالة إعراب خاصة ، واشتهرت بذلك ، تحكى كما هى » .

(*) صدر فى ج ١٩ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ د ٥

٦ ـ اتباع ماجرى عليه العرب فى استعمال أداة التعريف :

« لم يدخل العرب أداة التعريف على الأعلام المعربة إلا إذا كان العلم اسم شعب أو كان له صيغة عربية ، لذلك يجب اتباع ماجرى عليه العرب ، وعدم إدخال أداة التعريف على الأعلام الجغرافية الأعجمية » .

٧ ـ كتابة الأعلام التركية بالحروف العربية :

« تكتب الأعلام التركية بالحروف العربية كما كان يكتبها الترك قبل الكتابة بالحروف اللاطينية ويضاف إليها بين قوسين العلم مكتوبا بحروف لاطينية على طريقتهم الحديثة .

أما الأعلام الجغرافية التى جدت بعد ذلك فتجرى عليها قاعدة كتابة الأعلام الافرنجية » .

٨ ـ تصوير الحروف المتحركة فى الأعلام الأجنبية بحروف العلة إذا اقتضت الحال ذلك :

تصوّر الحروف المتحركة فى الأعلام الأجنبية بحروف العلة عند كتابتها بالحروف العربية كلما اقتضت الحال ذلك ، وبخاصة فى مواطن النبر مثل : (ملانو Milano) و (بنارو Panaro) و (نابلى Napoli) و (تانرو Tanaro) . وعند طول مد الحرف المتحرك مثل (هور Hoare) أو عند التباس علم جغرافى بآخر مثل (بريمن Bremen) و (بَرْمِن Barmen) .

٩ ـ كتابة بعض الحروف الأجنبية بالحروف العربية ونطقها :

(أولا) تكتب s و z بحرف السين كلما كان النطق بهما سينا أو قريبا منها ، وإذا كان هذا النوع من z مشدداً تكتب « تس » تقريباً للنطق الصحيح . أما (s و z) فإذا كان النطق بهما زايا أو قريباً منها تكتبان زايا .

١٠ — فى اللغة الإيطالية يتعاقب أحياناً الحرفان z z فتارة ينطقان زايين كما فى (Mezzo) مِزُّو بمعنى الوسط ، وتارة ينطقان سينين كما فى (Mezzo) مسُّو بمعنى الثمرة التى زاد نضجها . أما (Mazzolini) فالنطق الصحيح (ما تسولينى) لا (ما تزولينى) .

١١ — هناك حروف أخرى يختلف نطقها فى بعض الكلمات فى اللغات الإفرنجية مثل : n̄, gn, LL, gl

(gl) ينطق فى الإيطالية (كْل) إذا كان بعده u - o - a . أما فى غير هذه الحالات فينطق (ليْ) كما فى (Cagliari) (كَلْيَرى) (لا كجليرى) كما ورد فى أحد الأطالس العربية الحديثة .

وكذلك نطق LL فى الأسبانية مثل LLano تنطق (ليانو) لا (لانو) .

أما (gn) بالإيطالية والفرنسية و (Ñ) بالأسبانية فتنطق (نْيِ) .

١٢ — توجد أسماء كثيرة لبلاد الحبشة تنتهى بحرف é مثل (Takkazé) اسم نهر مشهور فى الحبشة (تكَّزاى) ، لهذا استحسن كتابة هذه النهاية ياء قبلها ألف مستقيمة .

٦ ـ تقسيم البلاد بين اعضاء المجمع (*)
لتصحيح اعلامها الجغرافية

يحصل المجمع على عشر نسخ من المصور الجغرافى الحديث المسمى « ريكورد أطلس » طبع فيليب وشركاه بلندن ، ويحصل من مصلحة المساحة على عدة نسخ من المصورات الجغرافية التى طبعت باللغة العربية لاستعمال المدارس والكليات .

وتقسم الممالك على خمسة من أعضاء المجمع ، ليتولوا تصحيح الأعلام الجغرافية ورسمها بالحروف العربية ، على حسب القواعد التى أقرها المجمع .

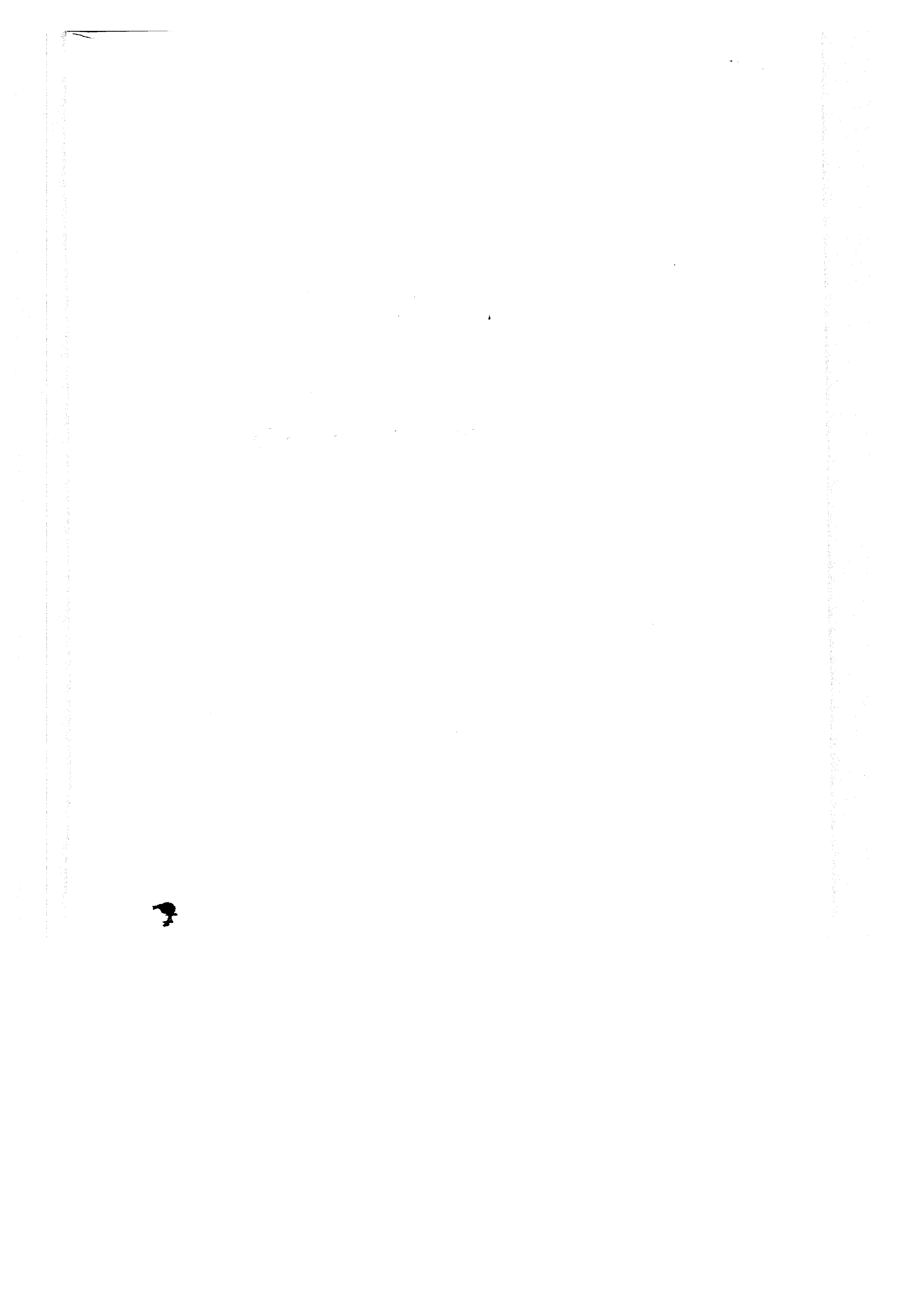
فيعهد إلى الأستاذ جب بتصحيح رسم الأعلام التى ترد فى أنحاء القيصرية البريطانية ما عدا بلاد الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى الأستاذ ليتمان بتصحيح رسم الأعلام التى ترد فى البلاد الجرمانية والصقلبية ، وإلى الأستاذ نلينو والأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب والأستاذ ماسينيون بتصحيح رسم الأعلام فى البلاد اللاتينية بأوربا ما عدا فرنسا وأميركة الجنوبية . وكذلك البلدان الإسلامية بإفريقية وبلاد الملايو والهند . وإلى الأستاذ ماسينيون بتحقيق رسم الأعلام التى ترد فى فرنسا ومستعمراتها . وإلى الأستاذ الأب أنستاس مارى الكرملى بتحقيق رسم الأعلام التى ترد فى بلاد فارس وتركيا والعراق وفلسطين وبلاد التبت والصين .

---

* صدر فى ج ٣١ د ٣
* نوقش الموضوع فى الجلسات ٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، د ٣ .
* قدم الأستاذ إسماعيل مظهر بحثا له فى التمثيل لقرارات المجمع فى كتابة الأعلام اليونانية واللاتينية — نشر فى مجلة المجمع (الجزء الرابع).
* حقق المجمع قائمة الأعلام الجغرافية فى السودان المصرى والحبشة والصومال وشمال إفريقيا وغرب آسيا فى دورتيه الخامسة والسادسة (نشرت القائمة فى الجزء الخامس من المجلة) .
* عرض المجمع لموضوع الأعلام الجغرافية فى القاموس المحيط (ج ٢ د ٦) ولتطبيق قرارات المجمع فى شأن الأعلام (ج ٨ د ٦) وتناول موضوعها فى ج ١٥ د ١٦ (المؤتمر) ، وعرض لموضوع توحيد النطق للأعلام فى البلاد العربية فى ج ٩ د ٢٠ (المؤتمر)، وكتابة الغين جيما فى قرارات مؤتمر د ٢١ — وعرض للموضوع فى ج ٩، ١٠ ، ١١ د ٢٢ ، وأشار إليه فى قرارات تيسير الكتابة (ج ٤ د ٢٥ المؤتمر) واقترح تأليف لجنة لرسم الأعلام الأجنبية (ج ٩ د ٢٥ المؤتمر) . وقدمت مقترحات لكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية فى ج ٩ ، ١٠ د ٢٧ (المجلس) ، وفى ج ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ د ٢٨ (المجلس) .
* ووفق على كتابة أعلام تاريخية فى ج ١٠ د ٢٨ (المؤتمر) .
* من البحوث التى قدمت فى موضوع كتابة الأعلام الأجنبية قائمة الأعلام الجغرافية للأستاذ محمد كرد على (ج ٣٣ د ٢) وبحث للشيخ إبراهيم حمروش ج ٢٤ ، ٢٩ د ٣ ، وبحث للأستاذ محمد شفيق غربال ج ٨ د ٢٥ (المؤتمر) ، وبحث كتابة الأسماء اليونانية باللغة العربية فى مصطلحات التاريخ ج ٣١ د ٢٨ (المجلس) .

الباب الثالث

فى وضع المعجمات والمصطلحات



(أ) فى وضع المعجمات

١ ــ وضع معجم لألفاظ القرآن الكريم (*)

يوضع معجم لغوى لألفاظ القرآن الكريم ، وتكلف لجنة المعجم البدء فى هذا المعجم ، على أن تؤلف لجنة فرعية من بين أعضائها ، فكلما أتمت جزءاً عرضته على اللجنة الأصلية ، وكلما أقرت اللجنة الأصلية قسماً عرضته على المجمع .

---

* صدر فى ج ٢ د ٧ (المؤتمر) .
* ناقش المؤتمر (ج ٥ ، ٦ د ٧) والمجلس (ج ٥ د ٧) منهج المعجم .
* فى ج ١٢ د ١٠ (المؤتمر) عرض منهج المعجم على المجمع .
* فى ج ١٣ د ١٦ (المؤتمر) عرض لموضوع رسم القرآن ، بمناسبة محاضرة للأستاذ أحمد حسن الزيات ، وقدم الأستاذ الشيخ إبرهيم حمروش مذكرة فى الموضوع .
* فى الجلسة الختامية لمؤتمر د ١٨ نوقش موضوع تأليف موسوعة لما فى القرآن من أسماء الطير والنبات والمدن بمناسبة اقتراح الأستاذ محمد رضا الشبيبى وضع معجم لأعلام القرآن .
* عرضت نماذج من مواد المعجم على المؤتمر فى دورات شتى .
* أشار الأستاذ أحمد لطفى السيد إلى موضوع معجم لألفاظ الحديث (انظر جلسة الافتتاح المؤتمر د ١٤) .
* أخرج المجمع هذا المعجم فى طبعات مختلفة ووضح فى مقدمته المنهج الذى سار عليه .

٢ ــ وضع معجم لغوى وسيط (*)

نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوى ، ومن فى مرتبتهم ، وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية ، إلى معجم لغوى وسيط ، سهل التناول ، ميسر الترتيب ، مصور ، بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس ، يقرر المجمع الشروع فى اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل ، رأى أن يعهد إلى لجنة بالشروع فى تحقيقه ، مع رجاء أعضاء المجمع أن يقدموا اقتراحاتهم فى شأن هذا المعجم لرياسة المجمع ، ليطلع عليها أعضاء تلك اللجنة ، للاستعانة بها فى وضع مشروعهم على أكمل وجه ممكن .

---

* صدر فى ج ٣٤ ٥ ٣
* لوقش فى ج ٣٣ ، ٣٤ د ٣
* فى ج ٢ د ١ طولب بعمل معجمات ثلاثة : وجيز ووسيط وبسيط . (وانظر ج ٣ د ١) .
* فى ج ١٠ د ١١ (المجلس) أشير إلى أن الألفاظ الجديدة ، لا تدخل المعجم الوسيط إلا بعد العرض على المجمع .
فى ج ١٢ د ١٣ (المجلس) عرض نموذج من المعجم ، وكذلك عرضت نماذج فى دورات تالية .
* فى ج ٣١ د ٦ أجاز المجمع أن ينقل فى المعجم من المعربات إلى آخر القرن الرابع الهجرى .
* أخرج المجمع هذا المعجم فى جزأين ، وأوضحت مقدمته الخطة التى جرى عليها العمل فى وضعه .

٣ – وضع معجم علمى للتعليم الثانوى (*)

قرر المجمع البدء فى عمل معجم علمى صغير للتعليم الثانوى فى الأقطار العربية ، وذلك بأن يعين الرئيس موظفين مختصين فى العلوم الطبيعية والكيميائية والرياضية وعلوم الأحياء مع إجادة اللغة العربية ، للقيام بعمل هذا المعجم ، وما يحتاج إليه من رسوم . ويرى المجمع بعد تعيين هؤلاء الموظفين أن يراجعوا معجما علميا صغيرا أوربيا ، وأن يستخرجوا منه جميع الكلمات العلمية الضرورية لطلاب التعليم الثانوى . وأن يشرعوا فى تقسيم العمل بينهم ، ثم ترجمة الاصطلاحات والتعريفات مع وضع الكلمات اللاتينية أو اليونانية إذا كان الاصطلاح من هاتين اللغتين ، أو الإنجليزية والفرنسية معا . ويضاف إلى كل مادة الاصطلاح المستعمل فى بلاد الشرق الأخرى ، كسورية والعراق والمغرب . وكلما أنجز الموظفون قسما ، أرسل إلى كل عضو من أعضاء المجمع بالخارج ومصر ، ليبدى ما يعن له من الملحوظات أو الاصطلاحات أفرادا ولجانا ، ويرسل بها إلى المجمع ؛ ثم تطبع هذه الملحوظات جميعا ، وتعرض على المجمع عند انعقاده لإصدار قراراته فيها .

---

* صدر فى ج ٣٢ د ٣

* نوقش الموضوع الخاص بوضع المعجمات العلمية فى ج ١٦ د ٢ و فى ج ١٣ د ١٢ (المجلس) .

* وجه المجمع جانبا كبيرا من جهده – ولا يزال يوجهه – إلى وضع المصطلحات العلمية ، استجابة لحاجة المدرس والترجمة والتأليف فى العالم العربى ؛ وقد أخرج المجمع حتى الآن بضعة وعشرين مجلدا تحوى ما أقر المجمع فى دوراته التسع والأربعين من شتى المصطلحات فى فروع العلوم والفنون والآداب .

٤ ــ طبع معجم ((فيشر)) (*)

يطبع معجم الأستاذ فيشر ، ويتولى هو تصحيحه بمصر ، على أن يحل مايرد إليه من استدراكات الأعضاء محل النظر والتقدير ، وأن يعاونه من أعضاء المجمع من يتفق الرئيس معهم ، ومعهم المراقب الإدارى الذى يكون له مع الأستاذ فيشر الإشراف على من يعيّن من الموظفين لذلك العمل .

---

* صدر فى ج ١٢ د ٣
* نوقش الموضوع فى ج ٣٣ ، ٣٥ ، د ٢ وفى ج ٢ ، ٨ ، ١٢ ، د ٣
* فى ج ٢ د ٥ تقرر أن ينفرد الأستاذ فيشر بالإشراف على طبع معجمه .
* طبع جزء منه من حرف الألف .
* فى ج ٦ د ٧ تقرر وقف العمل به لسفر صاحبه قبيل الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ وقد تعذرت عودته ، ثم توفى بعد ذلك . ويحتفظ المجمع الآن بما تركه المؤلف من جزازات المعجم .
* فى ج ٢ د ١٦ (المجلس) مذكرة فى موضوع هذه الجزازات .

٥ ـ فى اعداد مواد المعجم (*)

تقوم لجنة المعجم بتحضير مادة ، وتندب المختصين فى اللغات السامية لمعاونتها ثم تعرض هذه المادة على المجمع . واللجنة تتولى تنظيم الاتصال بالخبراء أو الهيئات التى لديها ألفاظ ، وتتخذ الوسائل التى تراها كفيلة بإعداد المواد اللغوية للمعجم المنشود ، على أن يعرض ذلك على المجمع .

---

* صدر فى ج ٢٧ د ٩

* المعجم المقصود فى هذا القرار هو المعجم الكبير ، وتأليفه غرض من أغراض المجمع المنصوص عليها فى قانونه .

* فى ج ٢ ، ٨ د ٣ : مشروع المعجم . وفى ج . ١٣ د ١٢ (المجلس) : قرار البدء فى المعجم .

* فى ج ٨ د ٤ مناقشة حول سالم يستعمل ولم يسمع من الجموع . هل يذكر فى المعجم ؟ وهل يوضع بين قوسين فرقا بين الأصيل والمصنوع ؟

* فى ج ١٤ د ٨ (المجلس) تقرر ألا يوضع مصطلح فى المعجم إلا بعد تعريفه وعرضه على المجمع .

* فى ج ٢٧ د ٩ (المجلس) تقرر إعداد مادة تمهيدية للشروع فى المعجم .

* فى ج ٢٧ د ٩ (المجلس) رأى الأستاذ أحمد أمين جمع الألفاظ وتطوراتها لتكون أساسا لعمل المعجم . وفى ج ٢ د ١٣ (المؤتمر) : رغبة فى وضع المبادئ موضع التنفيذ .

فى ج ٣ د ١٤ (المجلس) اقترح الدكتور شرف مطالعة الكتب لإضافة ما جد من الألفاظ منذ وضع المعجمات القديمة .

* فى ج ا د ١٦ (المؤتمر) بحث فى المعاجم الأوربية ومدى ما تستفيده المعاجم العربية منها للأستاذ ماسينيون (انظر مجلة المجمع الجزء ٧) .

* فى ج ١٠ د ١٦ (المجلس) اقترح الأستاذ شفيق جبرى عمل معجم عصرى يبين فيه تطور الكلمات ودقة دلالتها .

* فى ج ٨ ، ١٠ د ١٧ (المجلس) حديث حول موقف المعجم من ألفاظ المعجمات القديمة .

* فى الجزء الثالث من مجلة المجمع بحث للأستاذ بندلى جوزى بعنوان « بعض اصطلاحات يونانية فى اللغة العربية– مواد للمعجم العربى الكبير » .

* عرضت نماذج من المعجم على المؤتمر فى دورات شتى .

* أخرج المجمع الجزء الأول من المعجم الكبير مشتملا على حرف الهمزة ، والجزء الثانى مشتملا على حرف الباء وتحت الطبع الآن جزؤه الثالث .

٦ – موقف المعاجم من الألفاظ (*)

المعجمات الكبيرة ، وبخاصة المعجم التاريخى ، يجب أن تذكر فيها كل كلمة قالتها العرب ، لإمكان المراجعة .

أما المعاجم الوسطى فترى اللجنة أن يكتفى فيها بذكر المأنوس فى الاستعمال والدائر على ألسنة الكتاب والشعراء . ومرجع الأمر فى هذا كله إلى أذواق القائمين على وضع هذه المعاجم ومراجعتها .

* صدر فى ج ١٠ د ١٧ (المجلس) .

* اتخذ هذا القرار على أثر اقتراح قدمه الأستاذ محمد رضا الشبيبى فى المؤتمر (ج ١٥ د ١٦) وأحيل على لجنة الأصول فقدمت تقريرها فيه إلى المجلس .

٧ ــ استكمال المادة فى المعجم (*)

يوضع فى كل مادة لغوية فى معجم المجمع جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرها وأفعالها تنفيذا لقرار المجمع فى تكملة فروع مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم ترد بقيتها .

* صدر فى ج ٩ د ٢

* فى ج ٩ د ٢ صدرت قرارات تكملة فروع مادة لغوية .

٨ — تأليف معجم للثياب (*)

يقوم المجمع بتأليف معجم للثياب ، يتناول هذا الموضوع من الحضارة العربية إلى العصر الحاضر .

---

* صدر فى ج ١٢ د ٢٧ (المؤتمر) .
* قدم الدكتور سامى الدهان اقتراحا له فى هذا الموضوع .

٩ ــ رموز المراجع اللغوية (*)

تتخذ الحروف الآتية رموزا للمراجع اللغوية والأدبية المشار إليها :

١ ــ القاموس المحيط	ق
٢ ــ تاج العروس	ت
٣ ــ لسان العرب	ل
٤ ــ المصباح	ح
٥ ــ أساس البلاغة	س
٦ ــ المخصص	م
٧ ــ الصحاح	س
٨ ــ التهذيب	ته
٩ ــ الجمهرة	جم
١٠ ــ المحكم لابن سيده	حك
١١ ــ المغرب للمطرزى	مط
١٢ ــ المجمل لابن فارس	مف
١٣ ــ الفائق للزمخشرى	فق
١٤ ــ معيار اللغة	مع
١٥ ــ الاشتقاق لابن دريد	شق
١٦ ــ الأفعال لابن القوطية	فع
١٧ ــ الأزمنة والأمكنة للمرزوقى	مك

* صدر في ج ٢٦ د ٢

* نوقش في ج ١٦ ، ٢٦ د ٢

١٨ ـ المعرب للجواليقى	مج
١٩ ـ شفاء الغليل للخفاجى	شغ
٢٠ ـ معجم البلدان لياقوت	مى
٢١ ـ معجم ما استعجم للبكرى	مس
٢٢ ـ كشاف اصطلاحات الفنون	كص
٢٣ ـ مفتاح دار السعادة	مد
٢٤ ـ فصيح ثعلب	فث
٢٥ ـ مثلثات قطرب	ثق
٢٦ ـ الأضداد لابن الأنبارى	ضد
٢٧ ـ الأضداد للسجستانى	ضس
٢٨ ـ الأضداد لقطرب	ضق
٢٩ ـ المزهر للسيوطى	مه
٣٠ ـ فقه اللغة للثعالبى	فغ
٣١ ـ درة الغواص للحريرى وشرحه	دغ
٣٢ ـ أمالى القالى والنوادر وملحقاته	مق
٣٣ ـ أمالى المرتضى	مم
٣٤ ـ أمالى ابن الشجرى	مش
٣٥ ـ الكامل للمبرد	كم
٣٦ ـ تهذيب المنطق	تم
٣٧ ـ الألفاظ الكتابية للهمذانى	فلك
٣٨ ـ أدب الكتاب للصولى	دك
٣٩ ـ غريب القرآن للأصفهانى	غق

٤٠ ـ النهاية لابن الأثير	نث
٤١ ـ كليات أبى البقاء	كب
٤٢ ـ تعريفات الجرجانى	تج
٤٣ ـ البيان والتبيين للجاحظ	بج
٤٤ ـ الأغانى للأصفهانى	غص
٤٥ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة	بك
٤٦ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووى	تس
٤٧ ـ المرصع لابن الأثير	مث
٤٨ ـ الأنساب للسمعانى	نس
٤٩ ـ مقامات الحريرى وشروحها	مر
٥٠ ـ حواشى ابن برى	بر
٥١ ـ المغنى لابن هشام	هش
٥٢ ـ تعليقات على القاموس لمحمد بن طيب الفاسى	تق
٥٣ ـ الأمثال للميدانى	من
٥٤ ـ العباب للصغانى	عب
٥٥ ـ الروض الأنف للسهيلى	سه
٥٦ ـ مختصر العين للزبيدى	مز
٥٧ ـ ألف باء للبلوى	قب
٥٨ ـ كتاب العين	ع

(ب) فى وضع المصطلحات

١ — استخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة(*)

ينظر المجمع فى اختيار مختصين بشئون العلوم العربية لإخراج المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية ، وعرض كل فرع على اللجنة المختصة ، وإذا لم تكن لجنة مختصة تشكل لجنة جديدة .

---

* صدر فى ج ٢ د ١٢ (لجنة عامة للمجلس)
* أشير إلى الموضوع فى ج ٣ د ٢
* وفى ج ٧ د ١٣ (المؤتمر) : تقرر أن « تستخرج المصطلحات العلمية من الكتب العربية القديمة ، ويوضع لها المقابل الإفرنجى » وألفت لجنة للنظر فى الوسائل التى تتخذ لتحقيق ذلك .
* قدم الدكتور طه حسين اقتراحا فى هذا الموضوع ج ١٠ د ١٤ (المؤتمر) وكذلك الأستاذ على الجارم (ج ١٧ د ١٤ المؤتمر) فى صدد الحديث عن مكتب التسجيل ومهمته ، واقتراح الأستاذ إسماعيل مظهر فى شأنه . وانظر (ج ١٩ د ١٤) المجلس .
* فى ج ٣ د ١٤ (المجلس) اقترح الدكتور محمد شرف مطالعة الكتب لإضافة ما جد من الألفاظ منذ وضع المعجمات القديمة .
* انظر قرار تفضيل المصطلح العربى القديم على الجديد (ج ٣٣ د ١) .
* انظر قرار وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة (ج ٢ د ٢١ المؤتمر) وهو مثبت فيما يلى وفى حاشيته تكملة ما دار حول موضوعه .

٢ ـ وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة (*)

تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلمية ، ويعمل لكل كتاب منها معجم بالمصطلحات التى وردت فيه ، بحيث تكون هذه المعاجم فى متناول الأيدى عند التعريب .

---

* صدر فى ج ٢ د ٢١ (المؤتمر) .
* انظر قرار ج ٢ د ١٢ (لجنة عامة للمجلس) — (فى الصفحة السابقة) .
* عرض الموضوع فى ج ١٢ ، ١٦ د ٢١ (المجلس) وناقش فيه الدكتور منصور فهمى والأمير مصطفى الشهابى .
* فى ج ٢ ، ١٠ د ١٢ (المجلس) ، و ج ١٣ د ١٢ (المؤتمر) : . و ج ٧ د ١٣ (المؤتمر) نوقش موضوع استخراج الكلمات العربية القديمة .

* فى ج ١٥ د ١٦ (المؤتمر) : رغبة فى استخراج مصطلحات الحرف من كتاب « هز القحوف »
* قرر المجمع التوسع فى تحقيق الكتب القديمة (ج ١١ د ٢٢) المؤتمر .
* فى ج ١١ د ٢٥ (المؤتمر) : اقتراح للأستاذ إبراهيم مصطفى بجمع النصوص وفهرسة ألفاظها .
* اقترح الأستاذ أمين الخولى الاستعانة بالكتب العلمية القديمة (ج ٤ ، ٥ د ٢٨ المجلس) .
* قرر المجمع تزويد مكتبة المجمع بالمؤلفات العلمية التى أخرجت فى العصر الأخير ، لمراجعة المصطلحات العلمية بها (ج ٤ د ٢٨ المجلس) .

* من البحوث التى قدمت فى موضوع المصطلحات فى الكتب القديمة بحث الأستاذ عبد الحميد العبادى فى مصطلحات كتب الحسبة (ج ١ د ١٨ — المؤتمر) ، وبحث الأستاذ محمد رضا الشبيبى فى الألفاظ الأيوبية (ج٨ د ١٧ — المؤتمر) وبحثه فى تراثنا القديم (ج ٣ ، ٤ د ٢٤ — المؤتمر) وبحثه فى مصطلحات الأدب والتربية ، وفى الطب والمصطلحات العلمية (ج ٩ ، ١١ د ٢٥ — المؤتمر) . وبحث الدكتور رمسيس جرجس فى مصطلحات بن سينا (ج ٥ د ٢٥ — المؤتمر) .

٣ — بعثة لدراسة الشجر والنبات (*)

التوصية بإيفاد بعثة إلى جزيرة العرب وبادية سينا والصحراء الغربية بمصر لدراسة الشجر والنبات ، وتحقيق ما ورد منها فى معاجم اللغة والنبات .

---

* صدر فى ج ١٣ ، ١٤ د ١٥ (المؤتمر) .
* اتخذ القرار على أثر محاضرة ألقاها الدكتور عبد الوهاب عزام موضوعها « أسماء العشب والشجر فى بوادى العرب » فى ج ١٣ د ١٥ (المؤتمر) ونشرت فى مجلة المجمع (الجزء ٧) واقترح فيها إيفاد البعثة المشار إليها فى القرار .

٤ ــ تفضيل المصطلح العربى القديم على الجديد (*)

تُفضَّل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة ، إلا إذا شاعت .

---

* صدر فى ج ٣٣ — د ١

* نوقش فى ج ٣٣ د ١

* انظر قرار ج ٢ د ١٢ (لجنة عامة للمجلس) وقرار ج ٢ د ٢١ (المؤتمر) فى استخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة ، ووضع معاجم المصطلحات المستخرجة ، والقراران مثبتان فى هذا الكتاب .

٥ — الاقتصار على اسم واحد لكل معنى (*)

الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى .

---

* صدر فى ج ١١ د ٢
* احتج له الشيخ حسين والى فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣
* فى ج ٣ د ٢٧ (المؤتمر) قدم الدكتور أحمد عمار بحثا له طالب فيه برسم خطة منهجية لوضع المصطلحات العلمية .

٦ — فى الفاظ شئون الحياة العامة(*)

فى شئون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص ، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أُتِىَ بالعام ، ويخصص بالوصف أو بالإضافة .

* صدر فى ج ١١ د ٢
* احتج له الشيخ حسين والى فى كلمة ألقاها فى ج ١ د ٣

٧ — ترتيب وضع ألفاظ الشئون العامة (*)

فى ترتيب كلمات الشئون العامة توضع على درجات للمعنى المراد ، فإذا كان المعنى عاما وُضِع له اسم ، فإذا أريد التوزيع فيه والتخصيص جُعل لكل معنى خاص اسم بعد ذلك ، فمثلا يمكن جعل كلمة « البساط » اسما عاما ثم تخصص « الطِّنْفِسة » لذى الخمل الرقيق أو الكثيف من البُسط .

* صدر فى ج ١٦ — د ٣
* اقترح الموضوع الأستاذ ل . ماسينيون .

٨ ـ ايثار السهولة فى اختيار ألفاظ الشئون العامة(*)

تدقق لجنة الشئون العامة فى اختيار الكلمات ،بحيث تكون سهلة خفيفة على اللسان بقدر الإمكان ، يمكن أن يستسيغها الجمهور .

* صدر فى ج ٦ – د ٦
* عرض فى ج ٢ ، ٦

٩ ــ جمع المصطلحات الفنية (*)

يُعْنى المجمع بجمع المصطلحات الفنية التي يستخدمها العمال فى مصانعهم ، والتجار فى متاجرهم وأسواقهم ، والزراع فى مزارعهم ، حتى إذا اجتمعت له طائفة صالحة من هذه المصطلحات نظر فى وضعها فى معجمه ، بعد صياغتها وفق الأوزان العربية .

---

* عرض فى ج ١٠ ، ١٢ د ٩ (المجلس)

* اقترح الموضوع الأستاذ « أحمد لطفى السيد » على لجنة المعجم بمذكرة قدمها إليها ، فوافقت على الاقتراح .

* عرض الموضوع على المجلس (ج ١٩ د ١١) فقرر الموافقة على اتخاذ الوسائل لوضع ألفاظ للمسميات الحديثة وجمع حدود لها ، بالرجوع إلى المعجمات الأجنبية ، والاستعانة بمناهجها وتعاريفها ، على أن يتوزع المختارون للقيام بهذا العمل فيما بينهم حروف المعجم ، حتى إذا أنجزوها قدمت إلى المجلس .

* ألفت بعد ذلك لجنة ألفاظ الحضارة ، لدراسة الكلمات التى تجرى فى الحياة العامة .

* أخرج المجمع معجما لألفاظ الحضارة .

١٠ ـ تخريج كلمات المعجم ومقابلها العامى والأجنبى(*)

عند شرح كل كلمة بعد قبولها تكتب النصوص الواردة فى المعجمات القديمة ،ويبيّن تخريج الكلمة والاتصال فى استعمالها بين المعنى القديم والحديث ، العامى أو الإفرنجى وتدوّن الكلمة العامية ، أو الإفرنجية باللغة الأصلية (الإنجليزية أو الفرنسية) .

* صدر فى ج ٤ د ٢

١١ ــ ذكر ما يعتمد عليه فى اختيار الكلمات (*)

يحسن ذكر المناسبة أو الأصل اللغوى الذى يعتمد عليه فى اختيار الكلمة ، فإن فقه اللغة يستفيد من هذه التفسيرات فائدة عظيمة .

---

* صدر فى ج ٥ د ١٩ (المجلس)
* اقترح الموضوع الأستاذ عبد الحميد العبادى

١٢ ـــ شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع (*)

لا تعرض على المجمع مصطلحات علمية . إلا أن تكون مشروحة بقلم الخبير المختص . فإن ذلك مما يساعد على النظر فى صحة وضع هذه المصطلحات ، مع تجنب بعض أسباب البطء فى العمل ، وعلى زيادة الاطمئنان إلى أن اللفظ الاصطلاحى وقع موقعه .

* صدر فى ج ١٢ د ٥

١٣ – تعريف المصطلحات قبل دخولها فى المعجم (*)

فى شأن المصطلحات التى يقرها المجمع . لا تعتبر صالحة للدخول فى المعجم قبل أن توضع لها التعاريف ، وتعرض على المجمع ، حتى يطمأن إلى دلالة المصطلح على موضوعه .

* صدر فى ج ١٤ د ٨ (المجلس)
* نوقش الموضوع فى ج ٩ د ٨ ، ج ٦ د ٩ ، ج ٢٦ د ٩ ، ج ٩ د ١٠

١٤ — الاكتفاء بالشرح الشفوى فى نظر المصطلحات(*)

ناقش المؤتمر فى اقتراح ألا تعرض المصطلحات العلمية على المجلس أو المؤتمر إلا بعد أن تعرّفها اللجان المختصة ، حتى يتسنى لغير الفنيين من الأعضاء فهم معانيها واختيار أصلح الألفاظ لهذه المعانى . وانتهى المؤتمر إلى الموافقة على المضى فى نظر المصطلحات اكتفاء بالشرح الشفوى الذى يتولاه مقرر اللجنة المختصة .

---

* صدر فى ج ٦ ، ٧ د ١٢ (المؤتمر)

١٥ — طريقة النظر فى المصطلحات وتسجيلها ونشرها(*)

تفرز اللجان ما تضعه من مصطلحات . فما كان منها شائعا عرّفته تعريفا معجميا موجزا ، وعرضته على مجلس المجمع ومؤتمره ، وما كان منها غير شائع حفظته فى جزازات ونشرته بين الهيئات العلمية ، وفى مجلة المجمع ، وتلقت ملاحظات هذه الهيئات وأهل الاختصاص فتولت تمحيصها وانتهت إلى قرار فيها ، على أن تكون المصطلحات الشائعة التى يقرها المجمع بتعريفاتها مادة تدخل فى المعجم . وأما المصطلحات غير الشائعة فتظل فى المجمع حتى يتسنى إخراجها فى معجمات علمية . وكلما وجد المجلس والمؤتمر لديهما وقت فراغ كان لهما أن ينظرا فى هذه المصطلحات غير الشائعة .

* صدر فى ج ٧ د ١٣ (المؤتمر)

١٦ ــ تعريف المصطلحات قبل عرضها على المجلس والمؤتمر (*)

لا يعرض على مجلس المجمع ولا على المؤتمر من الكلمات إلا ما تم تعريفه . فإذا ما أقر المجمع ترجمة كلمة وتعريفها سجلت فى جزازات وأُعِدَّت للمعجم .

* صدر فى ج ٤ د ١٣ (المؤتمر)

١٧ ـ تعريف المصطلحات بعد نشرها مبدئيا بلا تعريف(*)

المصطلحات التى أقرها المجلس والمؤتمر بدون تعاريف ، والتى لم تنشر بعد ، تُعاد إلى اللجان المختصة لتعريفها وعرضها على المؤتمر ، ولا مانع من نشرها بدون تعريف نشراً مبدئيا ، لتلقِّى ملاحظات المختصين ، مع الإشارة إلى ذلك .

---

* صدر فى ج ٤ ، ٦ د ١٤ (المؤتمر)

١٨ ـ طريقة اعداد المصطلحات وعرضها وتسجيلها(*)

فيما يتعلق بالمصطلحات الجديدة يتبع ما يأتى :

١ ـ يطلب من الخبير أن يقدم للجنة المصطلح مشروحاً شرحاً كتابيا مقبولا .

٢ ـ على السكرتير الموظف لكل لجنة أن يدون ما يدور حول المصطلح من المناقشات والشرح والتوضيح ، ويلخص ذلك ويعرضه على كاتب سر اللجنة .

٣ ـ يعرض على المجلس المصطلحات التى أقرتها اللجان مصحوبة بهذه الملخصات يزيدها الخبير فى الجلسة عند الحاجة شرحًا وتوضيحًا . وعلى سكرتيرية المجلس أن تسجل هذا الشرح مع ما يدور فى المجلس من مناقشات . وهذا لا يمنع بالأولى أن تعرض على المجلس المصطلحات المستكملة للتعاريف الفنية .

٤ ـ إذا أقر المجلس هذه المصطلحات نشرت فى الأوساط العلمية بمختلف البلاد العربية ، مع ملخص لما دار حولها من شرح وبيان .

٥ ـ تعاد المصطلحات التى أقرها المجلس إلى اللجان المختصة وما أبدى عليها من ملاحظات لتعريفها وصياغتها صياغة نهائية كى تعرض على المؤتمر .

٦ ـ تعد لكل مصطلح جزازة خاصة يثبت فيها ما دار حوله من مناقشات من أول اقتراحه إلى أن يتم إقراره من المؤتمر ، وتنظم هذه الجزازات تنظيمًا فنيا .

(*) صدر فى ج ٤ ، ٦ د ١٤ (المؤتمر)

(*) عرض الموضوع فى الدورة الثانية عشرة ، والدورة الثالثة عشرة ، والدورة الرابعة عشرة ، فى جلسات شتى من المجلس والمؤتمر .

١٩ — البحث فى الألفاظ والعبارات المستعملة فى الوزارات والمصالح وغيرها (*)

الاتصال بالوزارات والمصالح وغرف التجارة لإرسال مندوب للبحث معه فيما يستعمل من العبارات والكلمات غير الصحيحة فى هذه الوزارة أو المصلحة .

* صدر فى ج ٦ — د ٦

* عرض موضوعه فى ج ٢ د ٦

٢٠ ـ طلب قوائم المصطلحات من الجامعات والمعاهد والهيئات (*)

يطلب إلى الجامعة الأزهرية وجامعة القاهرة وإلى المعاهد العلمية والفنية التابعة لوزارة المعارف ، وإلى الهيئات العلمية والفنية الأخرى ، وضع قوائم بالمصطلحات المستعملة بها فى جميع العلوم والفنون والآداب ، وأن تحدد معانيها تحديدًا دقيقًا . وأن تردها إلى اللغة العربية إذا استطاعت ، وأن تذكر مقابلها من اللغات الإفرنجية التى أخذت منها هذه المصطلحات ، وأن ترسل تلك إلى المجمع .

* صدر فى ج ٢ – د ٧ (المؤتمر) .

٢١ ــ اضافة مصطلحات البلاد العربية (*)

تضاف كل لفظة سرت فى البلاد العربية إلى جانب ما وضعته اللجنة المجمعية .

* صدر فى ج ٢ د ٢١ (المؤتمر) .
* فى ج ١٤ د ١ طالب الأستاذ نلينو بتوحيد المصطلحات العلمية فى البلاد العربية .
* فى ج ١٥ د ١٦ (المؤتمر) اقترح الأستاذ محمد رضا الشبيبى توحيد المصطلحات فى البلاد العربية .
* نوقش الموضوع فى ج ٢٩ د ٢٠ (المجلس) وج ١١ د ٢١ (المؤتمر) وج ١ ، ٢ د ٢٤ (المجلس) وج ٣ ، ٢١ د ٢٦ (المجلس) وج ٩ ، ٢٦ د ٢٧ (المجلس) .
* فى الجزء ١١ من مجلة المجمع بحث للأمير مصطفى الشهابى فى توحيد المصطلحات عرض على المجمع فى دورته الحادية والعشرين .

٢٢ — عرض كلمات المجمع على الجمهور (*)

تعرض الكلمات والمصطلحات التي يقرها المجمع سنة على الجمهور بعد إقرارها .

ويتقبل المجمع في خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها العلماء .

---

* صدر في ج ٣٠ د ٢

* احتج له الشيخ حسين والى في كلمة ألقاها في ج ١ د ٣

وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت في كلمة ألقاها في ج ١ د ٢

٢٣ ـ عرض المصطلحات على الوزارات والهيئات فى البلاد العربية (*)

يكون من وسائل النشر التى يتخذها المجمع إرسال المصطلحات قبل عرضها على المجمع إلى وزارات المعارف والهيئات العلمية فى مصر والبلاد العربية وغيرها ، والانتظار بها مدة كافية ، لتبدى هذه الوزارات والهيئات رأيها ، وتوافق المجمع به .

* صدر فى ج ٢ – د ٧ (المؤتمر) .

٢٤ — عرض المصطلحات على الهيئات فى البلاد العربية(*)

يكلف حضرات الأعضاء الممثلين للبلاد العربية عرض مصطلحات المجمع فى كل علم وفن على الهيئات العلمية ، ويكتب إلى حكومات هذه البلاد لتوافى المجمع بما ينتهى إليه قرار المختصين فيما وضعه المجمع من مصطلحات .

* صدر فى ج ٣ د ١٠ (المؤتمر) .

٢٥ ـ نشر المصطلحات قبل عرضها على المؤتمر (*)

تنشر المصطلحات التي أقرها المجلس لتكون موضوعاً للبحث والدرس في دورة المؤتمر المقبلة .

* صدر في ج ١٦ د ١٠ (المؤتمر).

٢٦ ـ عرض المصطلحات على الأعضاء والهيئات قبل نظرها (*)

كلما فرغت اللجان الفنية من النظر فى المصطلحات العلمية فرئيس المجمع يرسل هذه المصطلحات إلى الجهات العلمية العربية وإلى حضرات أعضاء المؤتمر فى الخارج. ويطلب إلى الجميع إبداء ملاحظاتهم فى مدة معقولة، ومتى وردت هذه الملاحظات فمراقبة المجمع تحرر بها قوائم متضمنة للأصل الذى أقرته اللجان ولما ورد على هذا الأصل من مقترحات الجهات العلمية الخارجية وحضرات أعضاء المؤتمر، وتعرض هذه القوائم على مجلس المجمع للنظر فيها استعدادًا لعرضها على المؤتمر مع ما يراه من الملاحظات.

---

* صدر فى ج ١٢ د ١٢ (المؤتمر) .

* وفى ج ١٣ د ١٢ (المجلس) تقرر ألا يقتصر عمل المجمع على المصطلحات ، وأن يجتهد المجمع فى النظر فى المصطلحات عن طريق الاستعانة بالمختصين بشكل ينظم فيما بعد .

* وفى ج ٢ د ١٢ (لجنة عامة للمجلس) تقرر أن يكون تنظيم النظر فى المصطلحات على الوجه الآتى :

(١) ترسل المصطلحات جميعها إلى البلاد العربية والهيئات العلمية قبل عرضها على المجلس .

(٢) توضع علامات على المصطلحات التى ترى اللجنة الاستئناس فيها برأى المجلس .

(٣) توضع علامات للكلمات الاصطلاحية التى يستعملها الناس عامة ويرى المجلس إدخالها فى معجمه .

* وفى الجلسة ٣ د ١٢ (اللجنة العامة للمجلس) عرض قرار المؤتمر ، ورئى أن ينظر المجلس فى المصطلحات عقب فراغ اللجان منها دون تقيد بعرضها على الهيئات العلمية أولا ، فقرر الأعضاء أن يسير المجلس حسب منهاجه القديم فى نظر المصطلحات .

٢٧ – عرض مصطلحات اللجان على الهيئات والمعاهد(*)

يستمر عمل اللجان فى وضع الترجمة العربية للمصطلحات العلمية والفنية ، فإذا أقرتها اللجان جاز لها أن ترسلها إلى الهيئات والمعاهد التى تحتاج إليها بوصفها مشروعًا .

* صدر فى ج ٤ د ١٣ (المؤتمر) .

٢٨ ـ نشر مصطلحات كل علم مستقلة قبل نشرها فى المجلة (*)

ينشر المجمع المصطلحات التى وضعتها اللجان وأقرها المجلس ، بحيث تنشر مصطلحات كل علم فى نشرة خاصة وتوزع مجانًا على الأفراد والهيئات المختصة بهذه المصطلحات ، ويتبع هذا فيما يقر من المصطلحات بعد ذلك . وما أقره المؤتمر من هذه المصطلحات يعاد نشره بعد ذلك فى مجلة المجمع .

(*) صدر فى ج ٣ د ١٤ (المجلس) .

٢٩ ـ استعمال مصطلحات المجمع فى التدريس(*)

يقدم المجمع رجاءً إلى وزارة المعارف أن يراعى مدرسوها ألفاظ المجمع ومصطلحاته فى التدريس ، إذ المدارس خير بيئة تنتشر فيها الألفاظ الجديدة والمصطلحات الحديثة .

* صدر فى ج ٩ — د ٥ .
* فى ج ١١ د ٢٥ (المؤتمر) اقترح جعل اللغة العربية لغة الدرس بالجامعات .

٣٠ ــ ارسال المصطلحات الى وزارة المعارف لطبعها وتوزيعها(*)

ترسل المصطلحات التي أقرها المجمع في هذه الدورة إلى وزارة المعارف لطبعها وتوزيعها على المدارس والمؤلفين والمترجمين والصحف .

* صدر في ج ٣٢ – د ٦ .

٣١ — تنبيه الصحف الى استعمال كلمات الشئون العامة (*)

[قرر المجمع] تنبيه أصحاب الجرائد والمجلات السيارة على استعمال الكلمات التى وضعتها اللجنة (لجنة كلمات الشئون العامة) .

---

* صدر فى ج ٦ د ٦ .
* عرض فى ج ٢ د ٦ .
* فى ج ٢٣ د ٢٣ (المجلس) عرض موضوع الأخطاء التى تتردد فى الإذاعة .
* فى ج٢٨ د ٢٧ (المجلس) تقرر توجيه الأنظار فى الإذاعة والسينما لتصحيح الأخطاء ، وعرض فى الجلسة اقتراح الأستاذ أمين الخولى الإشراف على الإذاعة والسينما .

٣٢ ـ نشر كلمات المجمع فى الصحف (*)

[تقرر] نشر القوائم التى أقرها المجمع [من كلمات الشئون العامة] بالجرائد والمجلات قليلًا قليلًا .

---

* صدر فى ج ٦ — د ٦
* عرض فى ج ٣ د ٦

٣٣ ــ استخدام الاذاعة للاعلام بأعمال المجمع (*)

[لتنظيم وسائل الاتصال بالجمهور ، لنشر كلمات الشئون العامة التى يقرها المجمع ــ تقرر] استخدام الإذاعة . على أن تتولى ذلك لجنة من بينها مراقب المجمع .

* صدر فى ج ٦ د ٦ .

الباب الرابع

في تيسير النحو والصرف والكتابة العربية

(أ) فى تيسير النحو والصرف

١ ـــ تيسير قواعد النحو والصرف (*)

كمـا اقره المجمع فى الدورة الحادية عشرة

١ ـ كل رأى يؤدى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة ؛ لأن مهمتها تيسير القواعد .

٢ ـ يتخذ المشروع الذى وضعته لجنة وزارة المعارف أساسًا للمناقشة والمراجعة ، فى ضوء ما وجه إليه من نقد ، وما كتب من بحوث حول مسائله .

٣ ـ يبقى التقسيم القديم للكلمة ، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف . ويُتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف فى كتب النحو .

٤ ـ يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات ، فيقال فى إعراب : « مَن » فى قولك : « جاء من أكرمنى » (مَن) اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع .

وفى نحو « جاء الفتى والقاضى » اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .

٥ ـ يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية .

ففى نحو « جاء الزيدان » يقال : « الزيدان » مسند إليه مرفوع بالألف .

وفى « جاء أبوك » ، « أبوك » مسند إليه مرفوع بالواو .

وفى « مررت بأحمد » مجرور بالفتحة . وهكذا .

(*) صدر فى مؤتمر الدورة الحادية عشرة الجلسات ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١

٦ – يقتصر على ألقاب الإعراب ، ولا يكلف الناشىء بيان حركة المبنى أو سكونه سواء أكان له محل أم لم يكن ، اكتفاء بأن المبنى يلزم آخره حالة واحدة ، ولا يكلف الطالب عند تحليل جملة بها كلمة مبنية ذات محل إلّا أن يقول : إنها مبنية وإن محلها كذا .

٧ – يسمى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند ، كما اختار علماء البيان .

٨ – يجب إرشاد المبتدئين إلى أن المتعلق العام للظروف والجار والمجرور فى نحو : « زيد فى الدار » و « زيد عندك » محذوف ، وإن كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره عند الإعراب ، بل يقبل منهم تخفيفًا عنهم أن يقولوا فى إعراب : « زيد فى الدار » ، « فى الدار » جار ومجرور مسند .

٩ – ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل : قمت وأخواتها ، وأقوم ويقوم وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون وتقومين ويقمن : كلها لا محل لاعتبارها ضمائر عند الإعراب ، وإنما هى فى الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده . أما الضمائر المستترة وجوبًا أو جوازًا فمصروف عنها النظر .

يقال فى إعراب : « قمت » صيغة لماضى المتكلم .

وفى إعراب « قم » صيغة أمر للمخاطب .

وفى إعراب « لا تقم » صيغة نهى للمخاطب .

وفى إعراب « أقوم » مضارع للمتكلم .

وفى إعراب « قاموا » ماضى الغائبين .

وفى إعراب « يقومان » مضارع الغائبَيْن .

وفى إعراب « يقومون » مضارع الغائبِين .

وفى إعراب « تقومين » مضارع المخاطبة .

وفى إعراب « يقمن » مضارع الغائبات .

يقال فى إعراب « أنا قمت » : أنا مسند إليه قمت صيغة لماضى المتكلم مسند .

وفى إعراب « المحمدون قاموا » المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو ، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند . وهكذا .

١٠ – يستغنى عن النص على العائد فى نحو « الذى اجتهد يكافأ » فيقال فى إعرابه « الذى » : اسم موصول مسند إليه ، و « اجتهد » ماضى الغائب صلة ، و « يكافأ » صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند .

١١ – كل ما ذكر فى الجملة غير المسند إليه والمسند فهو تكملة منصوب على اختلاف علامات النصب ، إلّا إذا كان مضافًا إليه أو مسبوقًا بحرف جر أو تابعا من التوابع .

١٢ – يستبقى اسم «المفعول به» للتكملة الدالة على ماوقع عليه الفعل ، ويقال عند إعرابها : إنها مفعول به تكملة ، أما بقية التكملات من المفاعيل الأُخرى والحال والتمييز والمستثنى فيكتفى فيها بذكر أغراضها إجمالًا ، مع وجوب ذكر اللفظ المكملة له ، فيقال مثلًا فى إعراب « قمت إجلالًا لك » : قمت صيغة ماضى المتكلم ، وإجلالًا تكملة للفعل لبيان السبب . وفى نحو « ضربته ضربًا شديدًا » يقال : إن « ضربًا » تكملة مصدرية للفعل ، و « شديدًا » وصف مكمل لـ « ضربًا » .

وفى نحو « سرت والنيل » ، « النيل » تكملة للفعل ، لبيان المصاحبة .

وفى نحو « جاء زيد راكبًا » ، « راكبًا » تكملة لزيد مبينة للحال .

وفى مثل « شربت اللبن ساخنًا » ، « ساخنًا » تكملة للمفعول به مبينة للحال .

وفى مثل « اشتريت عشرين كتابًا » ، « كتابًا » تكملة مميزة للمفعول به .

١٣ – فى حالة الاستثناء التام ، وهو ما ذكر فيه المستثنى ، يكون المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا ، وما خلا وما عدا وما حاشا ، تكملة للمستثنى منه منصوبًا دائمًا .

وإذا كانت أداة الاستثناء « غير » أو « سوى » كان هذان اللفظان منصوبين وجر ما بعدهما بالإضافة .

وأما الاستثناء المفرع فهو فى الحقيقة قصر لا استثناء ، تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه .

التراكيب

١٤ – فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدهم . مثل : التعجب ، فله صيغتان مثل : « ما أجمل زيدًا » ، « أَجْمِلْ بزيد » .

ومعروف خلاف النحاة فى إعرابها ، وعناء المعلمين والمتعلمين فى شرحها وفهمها ، وقد رئى أن تدرس هذه العبارات على أنها تراكيب يبين معناها واستعمالها ، ويقاس عليها ، وأما إعرابها فيقال فيه : « ما أحسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه منصوب .

وفى إعراب « أجمل بزيد » يقال : « أجمل » صيغة تعجب ، والاسم بعدها مجرور بحرف جر .

ويقال مثل هذا فى التحذير والإغراء ، كما فى « النارَ » أو « إياك والنارَ » أو « النارَ النارَ » هو تركيب والاسم فيه منصوب ، والاسمان منصوبان أيضًا .

وإنما توجه العناية فى درس هذه التراكيب إلى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه .

الصرف

١٥ — وافق المؤتمر على أن أكثر مسائل علم الصرف من بحوث فقه اللغة التى لا يحتاجها البادئ بل لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب ، وتنقُّل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق . وقد رئى أن يقتصر على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه ، على أن يعلم التلاميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة ، وألّا يكلف معرفة شىء مما يراه الصرفيون فى أصول الكلمات وتقلبها فى الهيئات المختلفة .

أبواب النحو والصرف

١٦ – وافق المؤتمر على المنهج الآتى لأبواب النحو والصرف :

١ – أحكام الكلمة :

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .

الاسم :

تقسيمه إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى ما آخره حرف صحيح ، وما آخره حرف لين (ألف أو ياء) .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع – طرق التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائمًا إلّا فى كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها : الجدا – الحجا – الحفا – الخنا – الرضا – العصا – الصبا – الفرا – القفا .

وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلّا إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً .

طريقة جمع الاسم : بالألف والتاء ، وبالواو والنون ، أو الياء والنون .

أمثلة من جمع التكسير .

تقسيم الاسم إلى منكّر ومعرّف .

أنواع المعارف :

الاسم المصغر (الثلاثى والرباعى فقط) .

المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دورانًا فى الكلام) .

المعرب والمبنى – أنواع الإعراب كما تقدم) .

المبنيات – أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .

الفعل – تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر .

تمرين فى تصريف الأفعال – إشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تتصرف .

المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلى) .

تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل (تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل ، ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع) .

تمرين فى اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بما يدل على نوعه أو عدده .

المبنى للمجهول ومعناه وطريق صوغه .

الناقص والتام ، واللازم والمتعدى .

المبنى والمعرب — إعراب المضارع .

المشتقات .

اسم الفاعل — صوغه واستعماله (قد يجىء على غير الأمثلة القياسية ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) .

وبهذا تدمج الصفة المشبهة وصيغة المبالغة فى باب اسم الفاعل .

اسم المفعول — أمثلته وطرق صوغه واستعماله هو وما يجرى مجراه من الصفات .

أسماء الزمان والمكان والآلة .

المصدر — أمثلته من الثلاثى — صوغ المصدر من غير الثلاثى — طرق استعمال المصدر .

(ب) أحكام الجملة :

المسند إليه والمسند — إعرابهما — الترتيب بينهما — المطابقة بينهما .

المسند إليه ظاهرًا وضميرًا بارزًا .

المسند — اسم وفعل وظرف وجار ومجرور وجملة .

تكملة الجملة : إعرابها — أغراضها .

التوابع .

أحكام العدد .

التراكيب :

التوكيد – القسم – التعجب – صوغ اسم التفضيل – نعم وبئس – النداء – الاستغاثة والندبة – الاختصاص – التحذير والإغراء .

الجملتان :

الشرط وجوابه – أدوات الشرط ومعانيها واستعمالها مع الجزم وبدونه .

القسم وجوابه – تأكيد الفعل بالنون .

الجملة الفرعية :

قد تكون مسندة – تكملة – نعتا – صلة .

(يجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده ، لأنه قد عد من المفرد) .

٢ ـ الرغبة الى الوزارة فى وضع كتاب فى النحو والصرف (*)

تؤلف الوزارة كتاباً على أساس هذا التقرير يعرض على مجلس المجمع لمراجعته واستكمال ما قد ينقص.

* صدرت هذه القرارات فى عدة جلسات من د ١١ (المؤتمر) ونشرت فى الجزء ٦ من مجلة المجمع (من ص ١٩٣ — ١٩٧)

* تلقى المجمع من وزارة المعارف منهجا لتيسير قواعد النحو والصرف وزع على الأعضاء ، وألفت لجنة لدراسته ، ووضع كل من الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ إبراهيم حمروش تقريرا فيه (ج ٣ د ٦) . وقد نشر المنهج فى الجزء ٦ من مجلة المجمع (ص ١٨٠) .

* كلف المجمع دراسة تيسير النحو والصرف بقرار وزارى (انظر ج ٣ د ٧ — المؤتمر) .

* انظر قرار المجمع فى ج ٩ د ١٤ (المؤتمر) بتأليف لجنة لوضع كتاب النحو والصرف .

٣ ـ تأليف لجنة فى المجمع لوضع كتاب النحو والصرف (*)

قرر المؤتمر :

أولًا – تأليف لجنة لوضع كتاب فى النحو على أساس قواعد التيسير التى أقرها مؤتمر المجمع ، على أن يعرض على المؤتمر قبل إذاعته .

ثانيًا – تأليف اللجنة من حضرات الأعضاء المحترمين الدكتور طه حسين ، والأستاذ أحمد أمين ، والأستاذ على الجارم ، وندب الأستاذ إبراهيم مصطفى عميد دار العلوم – للانضمام إليهم .

ثالثًا – استعانة اللجنة بمن ترى ممن لهم دراسة خاصة للنحو .

---

* صدر فى ج ٩ د ١٤ (المؤتمر) .
* عدلت اللجنة فى ج ١١ د ١٤ (المؤتمر) وأعيدت مناقشة الموضوع فى ج ١٢
* وضعت قواعد التيسير فى الدورة الحادية عشرة (المؤتمر) ونشرت فى الجزء السادس من مجلة المجمع (من ص ١٩٣–١٩٧)
* اقترح توجيه نظر الوزارة إلى قرارات المجمع فى التيسير فى ج ١٤ د ١٥ (المؤتمر)

٤ — تيسير النحو

كما أقره المجمع فى الدورة الثالثة والأربعين

ـ قدم الدكتور شوقى ضيف بحثًا إلى مؤتمر المجمع فى الدورة الثالثة والأربعين بعنوان « تيسير النحو » فأحاله المؤتمر على لجنة الأصول .

ـ يعتمد البحث المقدم أمام اللجنة فى تحقيق هدفه من التيسير على أربعة أسس هى :

الأساس الأول : إعادة تنسيق أبواب النحو :

ومن المقترحات التى قدمها فى هذا المجال :

١ ـ حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وما ، ولا ، ولات ، العاملات عمل ليس ، ولا النافية للجنس ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى ، من باب المبتدأ والخبر ، ودراستها فى أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها ، فتدرس كان مثلًا فى باب الحال ، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلًا ، والاسم المنصوب حالًا .

٢ ـ إلغاء باب التنازع والاشتغال .

الأساس الثانى : إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى .

ومن مقترحاته فى هذا المجال :

١ ـ لا يقدر للظرف أو للجار والمجرور متعلق عام .

٢ ـ لا حاجة إلى تقدير (أن) ناصبة الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية ، أو لام التعليل . . . إلخ والاكتفاء بأن الفعل منصوب .

٣ ـ إلغاء تقدير النيابة فى العلامات الفرعية للإعراب فى الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المؤنث ، والممنوع من الصرف . . . إلخ .

والأساس الثالث : ألا تعرب كلمة ، ما دام إعرابها لا يفيد شيئًا فى صحة نطقها ، وهذا يتضح فى : الاستثناء ، وأدوات الشرط ، وكم ، ولا سيما .

ومن مقترحاته فى هذا المجال :

١ — نكتفى بالقول : بأن ما عدا وما خلا وما حاشا أداة استثناء بعدها مستثنى منصوب .

٢ — إعراب غير فى صورة الاستثناء حالًا فى حالة نصبها ، ونعتًا فى حالةِ رفعها أو جرها .

٣ — إخراج صور الاستثناء المُفَرَّغ من باب الاستثناء ؛ لأَنّها من صور القصر .

٤ — الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط وإعراب كم الاستفهامية والخبرية . . . إلخ .

الأَساس الرابع : وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو ، ومن ذلك باب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .

وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق :

١ — العناية بجداول التصريف والإسناد .

٢ — العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات .

٣ — العناية بحروف الجر الزائدة .

٤ — جمع صور الحذف والتقديم فى باب واحد .

— انتهت اللجنة من دراسة المقترحات التى وضعها الدكتور شوقى ضيف فى مجال إعادة تنسيق أبواب النحو ، ووضعت تقريرًا فى ذلك وعرضت سبع مسائل على المجلس (فى د / ٤٤ ج / ٣٠) وهى :

كان وأَخواتها ، وكاد وأَخواتها ، وظن وأَخواتها ، وما ، ولا ، ولات العاملات عمل ليس ، والتنازع ، والاشتغال ، والتمييز . ودارت مناقشة حول المسأَلة الأولى ، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع للجنة حتى تستوفى دراستها لبقية أجزاء البحث ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملًا على مجلس المجمع فى (د / ٤٥ ج / ٢٦ ، ٢٨) ثم على مؤتمره (د / ٤٥ ج / ٧) . وقدم فى ذلك بحث « تيسير النحو » للدكتور شوقى ضيف .

الإبقاء على باب « كان وأخواتها » (*)

« يرى المجمع الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ولم يوافق على ضمه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالا » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م)

(*) فى أثناء مناقشة هذا الموضوع اعترض على إعراب منصوب كان حالا وقيل : إنه لا يستقيم لأمور منها :

١ — أن الحال مشتق وقد يرد خبر كان جامداً فى نحو «كان محمد أسدا» .

وقد رد عليه بأن النحاة أجازوا أن يكون الحال جامدا، وعلى هذا فالتأويل فى نحو : كان محمد أسدا ، أى كأسد ، والمثال المعترض به له نظائر ذكره سيبويه للتمثيل ، ولم يروه عن العرب .

٢ — أن الحال منتقلة ، وخبر كان يأتى ثابتاً فى نحو (كان الله غفورا رحيما) .

وقد رد على ذلك بأن النحاة نصوا على أن الحال قد تأتى ثابتة إذا كانت جامدة مثل : هذا ثوبك صوفا ، أو مؤكدة مثل ولى مديرا ، أو متجددة مثل : « خلق الإنسان ضعيفا » ، فلا مانع إذن أن تكون الحال فى مثل «كان الله غفورا رحيما» ثابتة ، قياسا على ما تقدم .

٣ — أن الحال نكرة وقد يكون خبر كان معرفة فى نحو كان الرئيس محمداً ، ورد بأن الكوفيين يرون أن الحال تأتى معرفة نحو أرسلها العراك ، وجاء وحده .

٤ — أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها ، وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه فى نحو كان المطر نازلا .

ورد بأن الحال ليست فضلة فى كل صورها ، ومثال ذلك الشاهد المشهور :

إنما الميت من يعيش كئيبا   كاسفا باله قليل الرجاء

٥ — تدخل كان وأخواتها على جملة من مبتدأ وخبر فتنسخ حكم الخبر وتجعله منصوبا ، وليس كذلك الحال .

ورد بأن هذا ليس شأن كان وحدها ، وقد استشهد صاحب البحث فى مذكرته بنحو خمسين جملة مبدوءة بفعل لازم يليه فاعل مرفوع وحال منصوب ولو حذف الفعل فى كل جملة لتحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر نحو : برقت السحابة مضيئة وبزغت الشمس منيرة ، وبقى محمد يلعب ، وبكر محمد نشيطا ، وبكى على محزونا .... الخ

بعد المناقشة المستفيضة للموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية ضم الباب إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالا تيسيرا على الناشئة وتقليلا للأبواب المقررة عليهم .

(*) عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د / ٤٤ ج ٣٠) و (د / ٤٥ ج ٢٦) ثم على المؤتمر وفيه رأى اللجنة

وقدم فى ذلك :

« صيغة كان الناسخة» للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

الابقاء على باب « كاد وأخواتها » (*)

« يرى المجمع الإبقاء على باب (كاد وأخواتها) على وضعه المقرر فى كتب النحو . ولا يرى ضمه إلى باب الفعل (*) » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦/٣/١٩٧٩ م)

(*) اقترح الدكتور شوقى ضيف ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل وأن يعرب مرفوعها فاعلا ويعرب ما بعدها مفعولا به أو منصوبا على نزع الخافض توسعا ، كما فى أفعال المقاربة أو حالا كما فى أفعال الشروع .

وقد اعتمد صاحب البحث فى ذلك على ما ذكره سيبويه من أن قولك : عسيت أن تفعل مثل قولك : قاربت أن تفعل أى قاربت ذلك ، وهذا فى مؤداه أن ما بعد عسى فاعل ومفعول ، وما ذكره من أن « جعل يقوم ، وأخذ يقول » بمنزلة كان يقول .

وقد اختار صاحب البحث أن تعرب جملة (يقول) فى نحو (كان يقول) حالا ، وليس هنا ما يمنع أن تعرب فى نحو شرع يقول . حالا ، وبعد أن درست لجنة الأصول الموضوع :

(رأت أغلبية اللجنة الابقاء على باب كاد وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية أن ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولا وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها بابا مستقلا)

(*) عندما نظر المجلس فى الموضوع فى د / ٤٥ ج / ٢٦ أيد ج ٢٦) أيد أغلبية لجنة الأصول ، وهو الإبقاء على باب كاد وأخواتها . ثم وافق المؤتمر المجلس فى قراره .

وقدم فى ذلك :

« صيغة كان وأخواتها » الدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

ـ وضع باب « ظن » و « أعلم » و « أرى » في باب الفعل المتعدى (*)

« يرى المجمع وضع باب « ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى . على أن يكون ذلك خاصا بكتب الناشئة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م)

(*) درست لجنة الأصول مقترح الدكتور شوقى ضيف بشأن إلغاء باب ظن وأخواتها ، وباب أعلم وأخواتها . ولما كان السهيلى قد أنكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء فتجعل المبتدأ مفعولا به أولا والخبر مفعولا به ثانيا ، وقال إنها بمنزلة أعطى فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء ، اقترحت اللجنة وضع باب ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى على أن يكون ذلك خاصا بكتب الناشئة .

(*) ثم وافق المجلس (فى د / ٣٥ ج / ٢٦) على رأى اللجنة وأقره بعد ذلك المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

« ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها » للدكتور شوقى ضيف ـ عضو المجمع . . .

ـ « ما » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس (*)

« يرى المجمع الإبقاء على باب « ما » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ المؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م) .

(*) اقترح الدكتور شوقى ضيف إعراب « ما » وأخواتها كما أعربها الكوفيون ، فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء زائدة أو محذوفة ، و إذا جاء خبرها مرفوعا فلا خلاف .

وقد ذكر فى مجال تأييد هذا الرأى أن رفع خبرها يجىء جاريا على لهجة تميم ، ونصبه يجىء على لهجة الحجاز ، وعلى هذا نحن بالخيار فى رفعه ونصبه ، والخلاف فى توجيه الرفع أو النصب .

واعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوبا بنزع الخافض غير مقبول لأن نزع الخافض سماعى والقول بقياسيته يفتح بابا واسعا لاعتبار كل منصوب منصوبا على نزع الخافض .

ورد بأن القول بأن خبر « ما » منصوب على نزع الخافض هو رأى الكوفيين، وفى هذا مندوحة لنا ما دام يحقق لنا اليسر المطلوب ، وذلك لا يفضى إلى قياسية نزع الخافض .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت لجنة الأصول إلى القرار الآتى :

(رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب « ما » و « لا » و «لات » العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة).

(*) لما عرض الموضوع على المجلس فى (د / ٤٥ ج / ٢٦) اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين حذف هذا الباب وكانت حجته خلو كتب تعليم الناشئة فى مصر منه وأن إحداها وهى «لات» لها مثال واحد فقط فى القرآن الكريم وهو قوله تعالى (ولات حين مناص) لكن المجلس وافق على بقاء هذا الباب وأيد رأى الأغلبية ، ثم وافق المؤتمر بعد ذلك على القرار كما رآه المجلس .

وقدم فى ذلك :

« صيغ « ما » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

التنازع (*)

« تيسيرًا لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفى بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى وهى :

١ ـ فى مثل : دخل وجلس محمد . (محمد) فاعل لـ (جلس) ، وفاعل الفعل الأول متروك للعلم به ، كما يقول سيبويه .

٢ ـ فى مثل : محمد يحسن ويتقن عمله . (عمل) مفعول به ليتقن ، واستغنى الفعل الأول (يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول (يتقن) عليه .

٣ ـ فى مثل : ناقشنى وناقشتُ محمدًا : يعرب محمدٌ مفعولًا به (لناقشت) ، واستغنى عن الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م)

ـ اقترح الدكتور شوقى ضيف حذف هذا الباب من كتب الناشئة وأن توضع أمثلته الصحيحة الواردة عن العرب ونظائرها مما يستخدم فى لغتنا اليوم فى باب الحذف .

وقد لاحظ صاحب البحث أن سيبويه قد عرض أمثلته فى باب أشار إليه بقوله « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وهو قولك ضربت وضربنى زيد وضربنى وضربت زيدا » .

وجاء النحاة من بعده فاطلقوا عليه باب التنازع ، وتعريفه عندهم أن يتنازع عاملان اسما واحدا إما على أنه فاعل ، مثل قام وقعد إخوتك ، وإما على أنه مفعول به مثل قرأ وكتب القصيدة ، وقد يطلب أحد الفعلين رفعه والآخر نصبه نحو : « ضربت وضربنى زيد » و « ضربنى وضربت محمدا » وقد يطلبان جره بالحرف نحو : « مررت ومر بى زيد » .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم فاختار البصريوت الثانى ، لقربه من المعمول ، ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط أما المفاعيل والمجرورات فتحذف واختار الكوفيون الأول لسبقه ويضمرون فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات .

وقد عقد النحويون الباب تعقيدا بالغا فأضافوا إليه صورا من صنعهم من نحو قولهم : أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين منطلقين .

وقد دفع النحاة إلى ذلك حتى لا يعمل عاملان فى معمول واحد ، أو بعبارة أخرى حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد وقدانتهى صاحب البحث إلى ترجيحرأىسيبويهالقائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعا ونصبا وجرا ، وأنه استغنى عنالاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به .

وقد اعترض على اعتبار معمول الفعل الأول محذوفا : بأن حذف الفاعل له مواضع مقررة فى كتب النحو ليس من بينها هذا الموضع .

ورد بأن حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائى ، وأن المراد بالحذف هنا هو أنه مفهوم من المقام ، وقد عبر سيبويه عن حذف المعمول فى التنازع بأنه « ترك للعلم به » مرة « وبأنه استغناء عنه لعلم المخاطب به » مرة أخرى .

وبعد أن ناقشت اللجنة الموضوع رأت اللجنة حذف هذا الباب ، والاكتفاء بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وكان قرارها هو المدون فى صدر هذا الموضوع ، والذى وافقعليه المجلس عند عرضه (فى د/٤٥ ج /٢٦) ثم المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

«باب التنازع » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

الاشـــتغال (*)

« يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ، ولا داعى لذكر حالات الوجوب أو الترجيح ، وتُرد أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩) .

— عرف النحاة ما يدخل فى باب الاشتعال بأنه كل اسم متقدم على فعل عامل فى ضمير عائد عليه ، أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل الكتاب قرأته ، ومحمدا قبلت رأيه ، ويتحدث النحاة عن أحكام الاسم المشغول عنه فيوجبون رفعه فى أحوال ، ونصبه فى أحوال أخرى ، ويرجحون النصب أو الرفع فى مواضع ، ويجوزون الأمرين فى مواضع أخرى ودراسة الباب على هذا النحو تجعل استيعاب أحكامه عسيرا على الطلاب .

(*) وبعد أن ناقشت لجنة الأصول الموضوع فى ضوء مذكرة الدكتور شوقى ضيف انتهت إلى قرار المثبت بالصدر ، والذى وافق عليه المجلس (فى د/٤٥ ج ٢٦) ثم المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

« باب الاشتغال » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

– التمييز (*)

« يرى المجمع أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزاً ، وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيرًا على الناشئة .

وهذه هى أمثلته :

١ – أسماء التقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : . . . رطل زيتًا ، و . . . قدح قمحًا ، و . . . فدان أرضًا .

٢ – بعد الصفة المشبهة مثل : علىٌّ حَسَنٌ أدبًا وكريمٌ خلقًا .

٣ – بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسًا ، واشتعل الرأس شيبًا .

٤ – بعد فعل التعجب نحو : ما أجمل السماء منظرًا .

٥ – بعد نِعْم وأخواتها ، مثل : نِعْم شعرُك شعرًا ، وبئس حديثه كلامًا .

٦ – بعد اسم التفضيل : زيدٌ أكثر من عمرو أدبًا .

٧ – بعد كم الاستفهامية ، مثل : كم كتابًا معك ؟

٨ – بعد العدد المركب والعقود مثل : أحد عشر كتابًا ، واثنان وعشرون كتابًا .

٩ – صيغ محفوظة مثل : ويْحَه رَجلًا ، ويا له شاعرًا ، ولله دره فارسًا ، وحسبك به كاتبًا .

١٠ – بعد الضمير المبهم (فى الاختصاص) فى مثل : « نحن العربَ كرامٌ » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩)

يفرد النحاة بابا مستقلا للتمييز يتحدثون فيه عن نوعين منه : الأول تمييز المقادير وما يشبهها والثانى : تمييز النسبة ، والنوع الثانى منه يتطلب جهدا من الناشئة ليتصوروا أن نفسا فى قولنا (طاب محمد نفسا) محولة عن الفاعل وأن أصلها هو : طابت نفس محمد ، وهكذا فى بقية الأمثلة كما أنهم تحدثوا عن صور لإعراب المنصوب تمييزا فى أبواب أخرى كباب التعجب وباب نعم وبئس ، وقد اقترح صاحب البحث أن يعرف التمييز فى كتب الناشئة بأنه : اسم يزيل إبهاما فى اسم آخر أو صفة أو فعل ، وأن تعرض مسائلة على النحو الآتى :

يأتى التمييز بعد :

١ – أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتا ، وقدح قمحا ، وفدان أرضا .

. . . .

٢ — بعد الصفة المشبهة مثل : على حسن أدبا وكريم خلقا .

٣ — بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسا ، واشتعل الرأس شيبا .

٤ — بعد فعل التعجب نحو ما أجمل السماء منظرا .

٥ — بعد نعم وأخواتها مثل : نعم شعرك شعرا : وبئس حديثه كلاما .

٦ — بعد اسم تفضيل مثل : زيد أكثر من عمرو أدبا .

٧ — بعد كم الاستفهامية مثل كم كتاباً معك ؟

٨ — بعد الضمير المبهم فى (الاختصاص) مثل : نحن العرب كرام .

وقد اعترض على جعل صورة الاختصاص فى باب التمييز ، لأن التمييز نكرة ، ورد بأن الكوفيين يرون أن التمييز يأتى معرفة .

واعترض على إعراب المنصوب فى بعض الصور تمييزا ، ففى نحو :

اشتريت الكتاب بعشرين درهما عراقيا ، يصح إعراب المنصوب حالا ، لأنه اسم جامد منعوت ، ورد بأن فى ذلك مخالفة للقاعدة العامة فى المعدود وأنه يعرب تمييزا .

وفى « هذا الطالب أحسن الطلبة مستفهما » يعرب المنصوب حالا لا تمييزا ، لأن التمييز جامد لا مشتق ، وهو يأتى لبيان الذات ، والحال يأتى لبيان الهيئة ، وفى نحو : نعم محمد شاعرا ، يعرب المنصوب حالا ، لأن (شاعرا) اسم مشتق جاء لبيان الهيئة ، والتمييز جامد لا مشتق ، ورد على المثالين بأن الحال تقع جامدة فى نحو : هذا مالك ذهبا ، وأن التمييز يأتى مشتقا فى نحو : لله دره فارسا .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى اللجنة أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزا وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيرا على الناشئة وقد أبان التقرير أمثلتها وهى :

١ — بعد أسماء المقادير وما يشبهها (الوزن — الكيل — المساحة) مثل : رطل زيتا ، قدح قمحا ، فدان أرضا ، خاتم ذهبا ، كوب لبنا .

ويجوز فى هذه الأمثلة أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجر بمن : مثل : رطل زيت ، من زيت .

٢ — بعد الصفة المشبهة مثل :

على حسن أدبا وكريم خلقا وعميق علما .

٣ — بعد الفعل اللازم مثل :

محمد طاب نفسا .

٤ — بعد فعل التعجب مثل :

ما أحسن الروض منظرا .

٥ — بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل :

نعم شعرك شعرا .

. . . .

٦ – بعد اسم التفضيل مثل :

زيد أكثر من عمرو أدبا .

٧ – بعد كم الاستفهامية مثل :

كم كتابا معك ؟

٨ – بعد الضمير المبهم فى مثل :

نحن العرب كرام .

وقد توقفت اللجنة فى قبول المثال الأخير الخاص بالضمير المبهم ، نحو : نحن العرب كرام .

* عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د / ٤٥ / ج / ٢٦) فوافق عليه .

وعندما عرض على المؤتمر رأى تعديله على نحو ما ورد فى صدر الموضوع .

وتقدم فى ذلك :

« باب التمييز » للدكتور شوقى ضيف ، عضو المجمع .

التحذير ، والاغراء ، والترخيم ، والاستغاثة ، والندبة(*)

« يرى المجمع أنه لا مانع من إدخال أمثلة باب التحذير والإغراء فى باب المفعول به وأمثلة باب الاستغاثة والندبة فى باب النداء مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض أمثلتها ، ويرى أيضًا حذف باب الترخم من كتب النحو المدرسية » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦/٣/ ١٩٧٩ م) .

— قدم الدكتور شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة بعنوان : «حذف خمسة أبواب» اقترح فيها حذف أبواب التحذير والإغراء والترخيم والاستغاثة والندبة . واقترح أن ترد أمثلة التحذير إلى باب المفعول به ، أو تلحق بباب الحذف المقترح فى مشروعه للتيسير ، لأن النحاة يعربون صيغته مفعولا به لفعل محذوف ، فى نحو : (الكسل) يقولون إنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : احذر ، وكذلك الأمر فى باب الإغراء ، إذ يقولون إن صيغته تعرب مفعولا به لفعل محذوف تقديره : الزم ونحوها .

ويعقد النحاة بابا مستقلا للترخيم يفصلون فيه أحكامه ولغات العرب فيه ، ويرى أن الترخيم لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجرا تاما الآن ، ولا داعى للإبقاء على هذا الباب فى كتب النحو المدرسية .

أما باب الاستغاثة والندبة فيرى « إلحاقهما بباب النداء » ، ولا داعى لإفرادهما ببابين مستقلين ، ولا حاجة أيضاً إلى ذكر أعاريب النحاة لصيغهما .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس فى (د / ٤٥ ج / ٢٦) ثم على المؤتمر فأقره كما هو مثبت بالصدر .

وقدم فى ذلك :

« حذف خمسة أبواب » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

الغاء الاعرابين التقديرى والمحلى (*)

« يرى المجمع أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دونَ تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، ففى نحو : « جاءَ القاضِى » يقال : القاضى : مرفوع بضمة مقدرة ، وفى نحو : جاءَ مَنْ سافَر ، يقال : (مَنْ) فاعل محله الرفعُ ، وفى نحو : محمد يحضرُ يقال : (يحضر) : جملة فعليةٌ خبرٌ .

ويلحق بهذا القرار قراران آخران يتعلّق أحدهما بالظرف والجار والمجرور ، وهو أنّه لاضرورة لذكر متعلق عام للظرف والجار والمجرور .

والآخر : بالفعل المضارع المنصوب بعد أن المضمرة . فيكتفى بأن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة إنه منصوب بعدَ الأدوات الظاهرة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م) .

اقترح الدكتور شوقى ضيف إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى ، واستأنس فى ذلك بما انتهى إليه المجمع بعد دراسة تقرير لجنة وزارة المعارف للنظر فى تيسير قواعد النحو والصرف من الاستغناء عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات ، فيقال فى إعراب (من) فى نحو : جاء من أكرمنى : (من) اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع ، وفى نحو : جاء الفتى والقاضى : اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .

وقد أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها فى هذا الموضوع إلى قرار المجمع اللغوى فى دمشق ، والمجمع العلمى العراق بالإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ، ثم أشار إلى التوصية التى أصدرها اتحاد المجامع اللغوية الذى انعقد فى الجزائر سنة ١٩٧٦ والتى تجىء موافقة لقرار مجمع اللغة العربية بدمشق .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى اللجنة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى المحلى دون تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، ففى نحو : جاء القاضى يقال : (القاضى) مرفوع بضمة مقدرة وفى نحو : جاء من سافر يقال (من) فاعل مبنى محله الرفع نحو : محمد يحضر يقال : (يحضر) جملة فعلية خبر .

ويتصل بالاقتراح السابق بإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى اقتراح يقضى « بألا يقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام ، فلا يقال فى نحو : محمد عندك ومحمد فى الدار : إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر » .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء بأنهما أنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولا محذوف ، وقدجاء قرار اتحاد المجامع اللغوية المنعقد بالجزائر سنة ١٩٧٦ بالسكوت عن ذكر المتعلق به فى الظرف والجار والمجرور .

. . . .

ويتصل بالاقتراح السابق أيضا اقتراح يقضى بأن يقال : إن الفعل المضارع منصوب بعد لام التعليل ، ولام الجحود وكى ، وحتّى ، وأو ، وفاء السببية ، وواو المعية ، ولا حاجة إلى تقدير (أن) مضمرة فى هذه المواضع .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء ، وعلى ما نقل عن الكوفيين من أنهم جعلوا الفعل المضارع منصوبا بعد اللام وكى وحتّى ، أما بعد واو المعية وفاء السببية فجعلوه منصوباً على الخلاف .

وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية على النحو الآتى : ما ينصب بأن مضمرة وجوبا يقال ، إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« ترى اللجنة أن يكتفى بأن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة » .

عرضت قرارات اللجنة الثلاثية على مجلس المجمع فى (د / ٥٤ ج / ٢٨) فوافق عليها ، ثم عرضت على المؤتمر ، فوافق عليها أيضا كما جاءت فى صدر الموضوع .

وقدم فى ذلك :

« إلغاء الإعرابين : التقديرى ، والمحلى » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

ألقاب الاعراب والبناء(*)

« يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء . وأن يكتفى بألقاب الإعراب » : « تأكيدًا لقراره الصادر سنة ١٩٤٦ »

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩) .

– واقترح الدكتور شوقى ضيف الاكتفاء بألقاب البناء فيقال فى (محمد) من قولنا : القادم محمد ، إنه مضموم . وقد استأنس فى ذلك بأن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى وألقاب المبنى فى المعرب ولا يفرقون بينهما على حين فرق البصريون بينهما وجعلوا لكل منهما ألقابا خاصة . وقد رأت لجنة وزارة المعارف فى مشروعها الذى وضعته عام ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء ، ولكن المجمع آثر رأيا آخر فقرر الاقتصار على ألقاب الإعراب ، ورأى ألا يكلف الناشىء بيان حركة المبنى وسكونه ، وقد رأى الدكتور شوقى ضيف أن الأولى أن نأخذ برأى لجنة وزارة المعارف ، لأن تلقيب المبنى فى مثل (من) بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق ، لأن الأعراض إما حركة وإما سكون ، والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر .

وكان قرار اتحاد المجامع اللغوية هو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء .

* وبعد أن ناقشت لجنة الأصول مقترح الدكتور شوقى ضيف وقرار المجمع الصادر عام ١٩٤٦ (والمنشور بمجموعة القرارات ط ٢) انتهت إلى قرار وافق عليه المجلس (د / ٤٥ ج / ٤٨) ثم المؤتمر وهو الوارد فى صدر الموضوع .

وقدم فى ذلك :

« ألقاب إعراب البناء » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

علامات الاعراب الأصلية والفرعية (*)

« يرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية بتسميتها علامات إعراب » .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩) .

— قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى موضوع : العلامات الأصلية والعلامات الفرعية ، جاء فيها أن النحاة جعلوا للإعراب علامات أصلية هى : الضمة والفتحة والكسرة ، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية ، وهى قسمان : قسم تنوب فيه حركة عن حركة ويجرى هذا فى باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به وباب الممنوع من الصرف ، وقسم ينوب فيه الحرف عن الحركة ويجرى ذلك فى باب الأسماء الخمسة وباب المثنى وما ألحق به وباب جمع المذكر السالم وما ألحق به .

وأشار فى المذكرة إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت ألا داعى لهذه النيابة وجعلت كلا فى موضعه أصلا ، وعلى هذا فجمع المؤنث السالم مثلا منصوب بالكسرة والأسماء الخمسة مرفوعة بالواو .

وقد جاء قرار المجمع موافقا لهذا الرأى ونصه : يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية ، فى نحو « جاء الزيدان » يقال : (الزيدان) مسند إليه مرفوع بالألف ، وفى « جاء أبوك » (أبوك) مسند إليه مرفوع بالواو وفى « مررت بأحمد » (أحمد) مجرور بالفتحة وهكذا . .

وكان قرار اتحاد المجامع العربية هو : اعتبار علامات الإعراب أصلية دون تمييز بين أصلى وفرعى .

وبعد دراسة الموضوع ومناقشة ماقدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر .

وقدم فى ذلك :

« العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

الاستثناء (*)

أولًا : المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه نحو : « نجح الطلاب إلَّا طالبًا » ومَا نجح الطلاب إلَّا طالبًا .

ثانيًا : فى حالة الاستثناء بخلا وعدا وحاشا يكون المستثنى منصوبًا دائمًا على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل : « إلَّا » .

ثالثًا : إذا كانت أداة الاستثناء (غير أو سوى) كانت الأداة منصوبة ومضافة وما بعدها مضاف إليه مثل : ما جاء أحد غير علىٍّ .

أما نحو : « ما قام إلَّا محمدٌ » و « ما قام غير زيد » فهو قصر .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ – ٣ – ١٩٧٩)

– أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها إلى اللجنة فى هذا الموضوع إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة فى باب الأساليب .

– وجاء قرار المجمع فى هذا الموضوع على النحو الآتى : « فى حالة الاستثناء التام – وهو ماذكر فيه المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا وماعدا وماخلا وماحاشا – تكلمة للمستثنى منه منصوبة دائما . وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كان هذان اللفظان منصوبين ، وجر مابعدهما للإضافة ، وأما الاستثناء المفرغ فهو فى الحقيقة قصر لا استثناء تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه » .

وقد أبدى الدكتور شوقى ضيف على قرار المجمع الملاحظات الآتية :

أولا : رأى المجمع الاقتصار فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى ، وفى رأيه أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية ؛ لأنها جاءت مراراً فى القرآن الكريم نحو « ومافعلوه إلا قليل منهم » .

ثانيا : رأى المجمع الاستغناء عن الإعراب القديم لماخلا وماعداوماحاشا ، وهو يوافق المجمع على ذلك ؛ ويرى أيضا الاقتصار على صورة النصب حين يكون الاستثناء بخلا وعدا وحاشا .

ثالثا : رأى المجمع أن (غير وسوى) من أدوات الاستثناء ، ويأتيان منصوبين ، ومابعدهما مجرور بالإضافة ، وقدرجح الدكتور شوقى ضيف مارآه أبو على الفارسى من أنهما منصوبان على الحالية ، وبذلك يخرجان من باب الاستثناء .

رابعا : رأى المجمع أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر ،وقد أيد هذا القرار ، ورأى أن يقال للناشئة إن (إلا) قد تخرج عن معناها فلا تفيد الاستثناء ، وإنما تفيد الحصر مع (ما) و (لا) النافيتين مثل « وما محمد إلا رسول » ويعرب مابعد (إلا) بحسب حاجة ماقبله إليه .

– وقد جاء قرار اتحاد المجامع فى هذا الموضوع على النحو الآتى : « يدرس أسلوب الاستثناء فى باب الأساليب ، ويقتصر فى أحكامه على النصب إذا كان الاستثناء تاما بجميع الأدوات ، وفى (غير وسوى) ينصبان ويجر مابعدهما بالإضافة والمفرغ بحسب موقعه فى الجملة » .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الوارد فى صدر الموضوع .

– وعرض القرار على المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر فوافقا عليه .

وقدم فى ذلك :

« الاستثناء » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

أدوات الشرط (*)

« لايرى المجمع ضرورة أن يكلف الناشئة إعراب أسماء الشرط . ويكتفى فى هذا الباب بذكر ما يجزم من هذه الأدوات وما لايجزم ، ويذكر أن هذه الأدوات تقتضى جملتين : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، ويجزم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين » .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ – ٣ – ١٩٧٩ م)

— يقسم النحاة أدوات الشرط إلى حروف وأسماء ، فالحروف إن ولو والأسماء من وما ومهما وأى وأين وأنى وحيثما ومتى وإذا وكيفما .

ويقسمونها من حيث العمل إلى أدوات جازمة وأدوات غير جازمة .

والتقسيم الأخير ضرورى ومفيد ، أما التقسيم الأول فلا فائدة منه للناشئة ؛ لأن النحاة قد توسعوا فى إعراب أسماء الشرط توسعا يضيق به الناشئة ، ولا يفيدهم شيئا فى صحة النطق .

فهم مثلا يعربون (من) مبتدأ ويختلفون فى خبرها : أهو فعل الشرط أو جوابه أو هما معا .

ويعربون (ما) مفعولا به فى نحو : قوله تعالى « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » وظرف زمان أو مفعولا فيه فى نحو قوله تعالى ؛ « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ويعربون مهما مفعولا به فى نحو : « مهما تفعل أفعل » ، ويمكن أن تعرب مفعولا مطلقا بمعنى أى فعل تفعل أفعل . . . إلى غير ذلك مما يثقل ولا يفيد .

ويقترح الدكتور شوقى ضيف : أن يكتفى فى هذا الباب بذكر أدوات الشرط وتعيين مايجزم منها وما لا يجزم ولايرى ضرورة لإعراب أسماء الشرط .

(ه) انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار المعروض فى صدر الموضوع ، والذى وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر .

لاســيما (*)

« لاسيما : أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى . وإذا كان ما بعدها اسمًا مفردًا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : « أحب الفاكهة لاسيَّمَا التُّفَّاحُ » .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ — ٣ — ١٩٧٩) .

— درست لجنة الأصول «لاسيما» ورأت أن النحاة توسعوا فى إعراب «لاسيما» وتكلفوا فى توجيهها فقال : أبو على الفارسى فى نحو : أحب الفاكهة لاسيما التفاح ، إن (سى) حال ، وقال ابن هشام لا نافية للجنس (وسى) اسمها و (ما) زائدة و (التفاح) مضاف إلى (سى) ، أو مرفوع وهو خبر لمضمر محذوف و (ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وجوز بعضهم نصب مابعدها وأعربه مستثنى .

وواضح أن « لاسيما » أداة لاتحتاج إلى إعراب ، وهى أداة للتخصيص ، وما بعدها لايحتاج إلى إعراب لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، ولهذا ينبغى أن يعفى الناشئة من إعرابها هى ومايليها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« لاسيما أداة للمخالفة فى الحكم بترجيح مابعدها على ماقبلها فى المعنى ، وإذا كان مابعدها اسما مفردا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : أحب الفاكهة لاسيما التفاح » (بضم الحاء وفتحها وكسرها) .

(*) عرض القرار على المجلس (فى د / ٤٥ / ج / ٢٨) وبعد مناقشة فيه رأى أن يعدل ليكون : « لاسيما : أداة لترجيح مابعدها . . . . الخ » .

ثم وافق المؤتمر على مقترح المجلس .

المفعول المطلق (*)

« المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه أو يدلّ عليه نوعاً من الدلالة ، كقولك : سار سيرًا ، وصَبر أَجملَ الصبر ، وضربته سوطاً » .

---

* صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م) .

— يرى الدكتور شوقى ضيف أن بعض الضوابط التى وضعها النحاة لأبواب النحو غير دقيقة ومثل لذلك بأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .

أولا : المفعول المطلق :

عرف ابن هشام المفعول المطلق بأنه : اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولاحالا ، ومثل له بقولنا : ضربت ضربا ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتين ، ثم يخرج بقوله ليس خبرا أو حالا نحو : ضربك ضرب أليم ، فالخبر هنا مبين للنوع ونحو : « ولى مدبرا » فالحال هنا مؤكدة للعامل ، وصورة الخبر أو الحال بعيدة كل البعد عن صور المفعول المطلق .

وقد أفاض النحاة فى صور ماينوب عن المفعول المطلق فيتحدثون عن صفته نحو : « سرت أجمل السير » أو ضميره نحو : « علمه تعليما لم يعلمه أحداً » ، واسم الإشارة نحو : « علمه ذلك العلم » أو مرادفه نحو : « جلس قعوداً » ، أو آلته نحو « ضربته عصا » ، أو عدده نحو : « سجد أربع سجدات » ، إلى غير ذلك من صور عديدة ينوء باستظهارها الناشئة .

ويقترح الدكتور شوقى ضيف أن يقال فى تعريفه : « اسم منصوب يصف الفعل أو يتعلق به ضرباً من التعليق سواءاً كان مصدراً أو غير مصدر » ، ويرى أن هذا التعريف ينتظم كل الصور السابقة سواء أكانت مصدراً مثل : « قرأت قراءة » ، أو صفة مثل : « قرأت كثيراً » ، إذ هى وصف للفعل وهكذا الأمثلة الأخرى السابقة ، إذ إنها تتعلق بالفعل وجها من التعلق إذ تشير إليه أو تذكر عدده ، أو ضميره أو آلته إلى غير ذلك .

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« المفعول المطلق : اسم منصوب يصف عامله أو يدل عليه نوعاً من الدلالة كقولك : سار سيرا وصبر أجمل الصبر ، ضربته سوطاً » .

* عرض الموضوع على المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) فعدله على الصورة المذكورة فى صدر الموضوع ، والتى أقرها المؤتمر بعد ذلك .

المفعول معه (*)

« المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى « مع » لا يشترك مع ما قبل الواو فى معنى العامل ».

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م) .

عرف ابن هشام المفعول معه بقوله : اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او اسم فيه معناه وحروفه نحو سرت والطريق ، وأنا سائر والطريق .

ويجعل ابن هشام والنحاه للاسم بعد الواو خمس حالات : وجوب العطف فى مثل : « اشترك زيد وعمرو » ، ورجحان العطف مثل : « جاء زيد وعمرو » ، ويجوز : « جاء زيد وعمرا » على أن (عمرا) مفعول معه ، ووجوب أن يكون مفعولا معه نحو : « سرت والجامعة » ، ورجحان أن يكون مفعولا معه فى مثل : «قمت ومحمدا » ، وامتناع أن يكون معه ولا معه أو معطوفاً فى مثل : « شربت ماء وطعاماً» اذ يقدرون لكلمة (طعاماً) فعلا محذوفاً . وهذا كله يحير الطالب فى ضبط ما بعد الواو

ويرى الدكتور شوقى ضيف أن ضابط المفعول معه طويل ومبهم ، وأخصر منه وأوضح أن يقال فيه « : اسم منصوب تال لواو بمعنى (مع) تفيد الظرفية الزمانية والمكانية » .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض بالصدر والذى وافق عليه المجلس عندما عرض عليه (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) وأقره المؤتمر بعد ذلك :

الحال (*)

« الحال : وصف مؤقت نكرة منصوب لبيان هيئة صاحبه »

(*) صدر فى د / ٤٥ج / ٧للمؤتمر (٦/٣/١٩٧٩م)

درست لجنة الأصول « الحال » ولاحظت أن ابن هشام عرفه بقوله : « وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة » ويرى الدكتور شوقى ضيف أن هذا الضابط غامض ولهذا شرحه ابن هشام بقوله : خرج بذكر الوصف المفعول المطلق نحو (القهقرى) فى رجعت القهقرى وبذكر الفضلة الخبر فى نحو « زيد ضاحك ، وبالباقى التمييز فى نحو : « لله دره فارساً » والنعت فى نحو : « جاءنى رجل راكب » وهذا مؤداه أن ضابط الحال هو « اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعتا . » وفى ذكر هذا للطلاب إعنات وتكليف بما لا يفهمونه .

ويرى أن يكون ضابط الحال هو : الحال وصف مؤقت نكرة منصوب ، وبهذا التعريف يخرج الخبر كما يخرج النعت لأنه صفه لازمة ، ولا علاقة بين الحال بهذه الصورة والمفعول المطلق والتمييز فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطة تخرجهما

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« الحال وصف مؤقت نكرة منصوب » .

* عرض القرار على المجلس (فى د / ٤٥ج / ٢٨) فاقترح الأستاذ عباس حسن أن يضاف إليه فى آخره « لبيان هيئة صاحبه » فوافق المجلس على القرار بعد الإضافة المقترحة ، ثم عرض على المؤتمر فأقر ما انتهى إليه المجلس بالصيغة الواردة فى صدر الموضوع .

كم الاستفهامية والخبرية (*)

« يرى المجمع الاكتفاء فى باب كم (وهى من كنايات العدد) بأنها إذا كانت استفهامية تُميزُ بمفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً قرأْت) . وإذا سُبقت بحرف جر يضاف المميز إليها نحو : بكم قرشٍ اشتريت الكتاب ؟ . وإذا كانت خبرية (للكثرة) فتمييزها مفرد أو جمع مجرور بالإضافة نحو : كم بطل استشهد فى المعركة ! . وكم أبطالٍ استشهدوا فى المعركة ! . وقد يسبق تمييزها بحرف جر نحو قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) »

(*) صدر فى (د / ٥ : ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

ناقشت اللجنة تمييز « كم » الاستفهامية والخبرية ، فلاحظت أن النحاة توسعوا فى إعراب (كم) الاستفهامية ، فأعربوها مبتدأ فى نحو : كم تلميذا حضر الدرس ؟ ومفعولا به فى نحو (كم كتاباً قرات ؟) ومفعولا مطلقا فى نحو (كم نظرة نظرت ؟) ومفعولا فيه فى نحو (كم يوماً غبت؟) . . الخ . وكذلك فعلوا فى إعراب كم الخبرية ، وهو توسع لا فائدة منه فى النطق وأنه يكفى أن تعرف الناشئة أن كم استفهامية أو خبرية ؛ وأن الأولى يليها تمييز مفرد منصوب ، وأن تمييز الثانية يكون دائما مجرورا مفردا أو مجموعاً .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر ، والذى وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر ...

٥ — تيسير تعليم اللغة العربية

توصيات ندوة الجزائر ١٩٧٦(*)

أولا وثانيا — فى موضوعى :

البيت واللغة — وأثر القراءة فى اللغة

١ — تستعمل الكلمات والاصطلاحات التى أقرتها المجامع فى كتب القراءة ، فإن لم تتسع لها ذيلت بها الكتب .

٢ — تكون مقررات المجامع وما تقره من ألفاظ وأساليب ومصطلحات ضمن ما تدرسه الكليات والمعاهد التى يتخرج فيها مدرسو اللغة العربية .

٣ — تؤلف لجنة مشتركة من ممثلى المجامع ووزارات التربية لوضع ذلك موضع التنفيذ .

٤ — الاهتمام بمكتبة الطفل ، وضرورة أن ترعى جانب التشويق والإفادة ، وتزويد الطفل بقدر صالح من الثروة اللغوية . والإهابة بالأدباء والكتاب أن يقوموا بدورهم الوطنى فى هذا الميدان .

٥ — الاهتمام بمكتبة الفصل ، واتخاذ الوسائل لتحبيب الطلاب فى لغتهم الوطنية .

٦ — التزام الحكومات والمؤسسات والشركات باتخاذ اللغة العربية والألفاظ والأساليب التى أقرتها المجامع وسيلة إلى التحدث إلى الجماهير .

٧ — مع إيماننا بالمهام الثقيلة الملقاة على عاتق المدرسة ، ندعوها إلى الإسهام فى النهوض باللغة ، وذلك بأن تكون اللغة العربية لغة كل متحدث فى المدرسة ، وألا يكون للعامية مكان فيها ، وحتى يتحقق ذلك على الوجه المنشود يرجى الاهتمام بإعداد المعلم فى مختلف المواد إعدادا يمكنه من أداء رسالته العلمية واللغوية أداء جيدا .

٨ — العمل على وضع معجم عربى مدرسى يرجع إليه الطلاب ، لافى ضبط الكلمات فحسب ، ولكن فى بيان معانيها المجازية التى شاعت واشتهرت وإن لم تثبتها المعاجم المعروفة

٩ — البدء بتدريس أدب العصر الحديث ، والتدرج منه حتى يصل الطالب إلى العصر الجاهلى ، على عكس ما هو متبع الان .

(*) اجتمع اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية فى مدينة الجزائر فى المدة من الاثنين ٢٠ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٨ من يونية (حزيران) ١٩٧٦ م إلى الخميس ٣ من رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق أول يولية (تموز) ١٩٧٦ م ، برياسة الدكتور إبراهيم بيومى مدكور رئيس الاتحاد ورئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وحضر الاجتماعات من مجمع اللغة العربية بالقاهرة كذلك ، الأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع وكان موضوع الندوة : «تيسير تعليم اللغة العربية» .

ثالثا — فى موضوع

وسائل الاعلام وأثرها فى اللغة

١ — لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أثرها الكبير فى اللغة ؛ لأنها تقتحم البيوت والأسواق ، وتفرض نفسها على الأسماع .

٢ — نرى أن تكون اللغة السليمة السهلة هى لغة رجال الإعلام فى مختلف وسائله .

٣ — يحظر استعمال العامية حظراً تامًّا فى مختلف البرامج ولمختلف الفئات — وبخاصة الأطفال ، فلا تخصص أركان معينة لفئات معينة يتحدث إليها بلهجة معينة ، وإنما التحدث إلى الجميع يجب أن يكون باللغة العربية السهلة . ولغتنا العربية قادرة على الوفاء بذلك .

٤ ـ تتخذ وسائل الإعلام أداة لتعليم اللغة العربية ونشرها بين الشعوب العربية وفئاتها .

٥ — تدعو وزارات الإعلام والإرشاد ، الأدباء والكتاب إلى إمداد رجال الفن بمسرحيات وتمثيليات بلغة عربية سليمة ، ومما يدعو إلى ذلك أن هذا النوع من المسرحيات والتمثيليات مرغوب فيه أشد الرغبة من مختلف أجزاء الوطن العربى ، لأنه يسهل فهمه ،عدا ماله من أثر واضح فى توحيد الفكر بين أبناء العروبة .

٦ — للمذيع ولغته أثر كبير فى الاستجابة لما يذيع ، ولذلك يجب الاهتمام بإعداد المذيعين ورجال الإعلام بعامة إعداداً لغويًّا أدبيًّا خاصا ، يمكنهم من الاتصال بالجماهير والتأثير فيهم تأثيرا لغويا وتذوقيا .

٧ — لما كانت الدول تعنى بالإذاعة لما لها من سعة انتشار عبر المحيطات والبحار ، فإننا نرجو الحكومات العربية والمنطقة العربية واتحاد الإذاعات ، الاهتمام بالإذاعة واتخاذها وسيلة للتوحيد بين الشعوب العربية لغة وفكرًا .

رابعا – فى موضوع
تعليم النحو العربى

١ – الربط بين علم النحو ومفهوم الدلالات .

٢ – استخلاص الشواهد والأمثلة من القرآن والحديث والنصوص الأدبية القديمة والحديثة .

٣ – الاقتصار فى المادة النحوية – ما أمكن – على ما يستعمله الطلاب فى حياتهم .

٤ – الابقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل ، وتراعى قدرة الطالب عند اختيار القواعد .

٥ – دراسة بعض التراكيب النحوية دراسة تحدد معانيها وتضبط أواخرها ، دون تعرض لإعرابها التفصيلى – كصيغ القسم والتعجب والتحذير والإغراء وما شاكل ذلك .

٦ – تترك دراسة قواعد النحو التى تستعمل فى الحالات النادرة ، كالتنازع والاشتغال .

٧ – الحرص على المصطلحات النحوية التى عرفت من قبل ، كالفاعل والمفعول ، والمبتدأ والخبر ، لأنها أكثر دلالة على معانيها مما اقترح من مصطلحات .

٨ – اعتبار جميع علامات الإعراب أصلية ، دون تمييز بين أصلى وفرعى .

٩ – العناية بالنطق العربى ، ودراسة مجملة للأصوات .

١٠ – قصر محاولة التيسير على مرحلة التعليم العام .

١١ – تذييل كتب النحو بمقتطفات لتدريب الطلاب على استعمالات الأساليب المختلفة كأساليب التعجب والنفى والتأكيد والتفضيل .

١٢ – ضم بعض القضايا الصرفية إلى القضايا النحوية ، حينما يكون هناك ارتباط بينها ، فتدرس أوزان الفعل وما يحدث لها عند الإسناد إلى الضمائر فى باب واحد .

١٣ – الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء .

١٤ — يسكت عن ذكر المتعلّق به فى الظرف والجر والمجرور .

١٥ — يدرس أسلوب الاستثناء فى باب الأساليب ، ويقتصر فى أحكامه على النصب إذا كان الاستثناء تاما بجميع الأدوات ، وفى غير وسوى ينصبان ويجر ما بعدهما بالإضافة . والمفرغ بحسب موقعه فى الجملة .

١٦ — الاقتصار فى أحكام الصرف على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه . ويكتفى من جموع التكسير بالأمثلة ، على أن ينبه الطالب إلى الفرق بين المشتقات .

١٧ — تقسم الأفعال إلى صحيح ومعتل فى أوله ووسطه وآخره . ويستغنى عن المصطلحات .

١٨ — تسمى الصفة المشبهة : الصفة الثابتة .

١٩ — ما ينصب بأن المضمرة وجوبا يقال فيه إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة .

٢٠ — فى تثنية ما آخره ألف تقلب « ياء » إلا فى كلمات معدودة . وما آخره همزة قبلها ألف تبقى همزته ، إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واوًا .

٢١ — فى إعراب المضاف إليه يكتفى بأنه مجرور بالإضافة .

٢٢ — يطلق على اسم « كان » واسم « إن » مبتدأ « كان » مرفوع ومبتدأ « إنّ » منصوب .

٢٣ — يدرس مصغر الثلاثى والرباعى ، ويكتفى فيما عداهما بما يدور على الألسن .

٢٤ — يلاحظ فى الأحكام النحوية ما أقرته المجامع من تيسير للضوابط وتوسع فى الأقيسة .

٢٥ — ترى الندوة أن ما عرض عليها من مقترحات وزارة المعارف المصرية ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمؤتمر الثقافى لجامعة الدول العربية ، ولجنة ترقية اللغة فى المؤتمر الأول للمجامع اللغوية ، وما أبداه مجمع العراق ومجمع دمشق من ملاحظات وتوجيهات ، وما سجل فى محاضر هذه الندوة — فيه مادة صالحة للبحث والتمحيص ، توصُّلاً إلى صيغة مبسطة لتيسير تدريس النحو فى مراحل التعليم العام .

٢٦ – تقترح الندوة – لكى يتجه بهذا الحصاد وجهة عملية – أن يرغب اتحاد المجامع اللغوية إلى المنظمة العربية أن يكون مشروع تيسير تعليم النحو فيما تقوم به من نشاطها الثقافى .

٢٧ – وتأسيسًا على ذلك تؤلف – للسير فى تحقيق هذا المشروع – لجنة تمثل المجامع اللغوية الثلاثة مع من ينضم إليهم من المتمرسين بالتربية والتعليم فى البلاد العربية ،لوضع كتب تطبيقية توزع فيها المادة النحوية توزيعاً تربوياً على مراحل التعليم وصفوفه .

٢٨ – تتولى المنظمة بعد ذلك إجراء تجربة ميدانية فى تعليم النحو ، طوعاً لمنهج هذه الكتب ، وذلك فى بلد عربى أو أكثر ، لا ستطلاع ما تسفر عنه التجربة من أثر فى التيسير وما عسى أن تحتاج إليه من تعديل أو تغيير .

٢٩ – يتبع ذلك أن ترغب المنظمة إلى وزارات التربية فى البلاد العربية فى اتخاذ تلك المادة النحوية التى أثبتت صلاحيتها بالتجربة الميدانية ، دستورا للتعليم تؤلف فى ضوئه كتب تعليم النحو العربى فى مراحل التعليم العام .

٦ ــ تعليم اللغة العربية فى ربع القرن الأخير

نصوص القرارات والتوصيات

فى ندوة عمان ١٩٧٨ م(*)

أبدى اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية رغبته فى عقد ندوته الرابعة فى المملكة الأردنية الهاشمية ، بمناسبة قيام مجمع اللغة العربية الأردنى فيها ، وقد شاء أن يكون موضوع الندوة « تعليم اللغة العربية فى ربع القرن الأخير » توصلا إلى معرفة أسباب ضعف العرب فى لغتهم القومية ومعالجة هذا الضعف .

وبالاتفاق مع المجمع الأردنى عقدت الندوة فى عمّان من صباح الثلاثاء غرة ذى الحجة ١٣٩٨ هـ (٣١ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ م) ، وقد تفضل جلالة الملك الحسين برعاية الندوة ، وألقى فى حفلتها الافتتاحية كلمة سامية ، أشاد فيها بمنزلة اللغة العربية تاريخيا وثقافيا ، ودعا إلى مضاعفة الجهد فى الحفاظ عليها ، وصيانة تراثها القومى .

وعقدت الجلسات بعد ذلك من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٣١ / ١٠ / ١٩٧٨ م . حتى مساء الخميس ٢ / ١١ / ١٩٧٨ م . وشارك فيها عشرة من الخبراء الباحثين من مختلف الاقطار العربية . وفيما يلى التوصيات والقرارات التى أسفرت عنها الندوة .

١ ــ أن تقوم المجامع اللغوية العلمية ، متعاونة فيما بينها ، بالإسراع فى إخراج المعاجم المتخصصة فى مختلف الموضوعات العلمية والفنية ، وبالعمل ، عن طريق اتحاد المجامع ، على وحدة المصطلح العربى فى مختلف الأقطار العربية .

٢ ــ ترحب الندوة بما قام به مجمع القاهرة من وضع معجم مدرسى باسم (المعجم الوجيز) وترجو سرعة نشره وتعميمه .

(*) اجتمع اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية فى مدينة عمان فى المدة من ٣١/١٠/ ١٩٧٨ م إلى ٢/١١ / ١٩٧٨ برياسة الدكتور إبراهيم بيومى مدكور رئيس الاتحاد ورئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وكان موضوع الندوة : « تعليم اللغة العربية فى ربع القرن الأخير »

٣ – توصى الندوة بتنشيط التعاون فى خدمة اللغة العربية بين مختلف الهيئات الرسمية والخاصة ، وأجهزة منظمات جامعة الدول العربية والجامعات ، والمجامع اللغوية العلمية ، ووزارات التعليم العالى ، والتربية والتعليم ، والثقافة والإعلام ، فى مختلف البلدان العربية.

٤ – التوسع فى ترجمة كتب المعارف الإنسانية المختلفة ، وتنسيق العمل فيها توفيرا للجهد بعدم التكرار ، وضمانا لسلامة مستوى الترجمة.

٥ – التوسع فى ترجمة الكتب العلمية المختلفة ، ولا سيما ما كان منها ذا صلة مباشرة بمناهج الدراسات الجامعية ، والتنسيق فى هذا العمل بين جميع الهيئات والجهات المعنية به ، وذلك لتيسير التعليم فى الجامعات باللغة العربية .

٦ – ترحب الندوة بما قام به المجمع الأردنى من ترجمة أربعة كتب علمية : فى الرياضيات والكيمياء ، والبيولوجيا ، والجيولوجيا ، وترجو سرعة نشر هذه الكتب وتعميمها لخدمة التعليم الجامعى .

٧ – دعوة الوزارات والهيئات المعنية إلى تشجيع المسابقات الأدبية العلمية ، ومنح الجوائز المجدية للفائزين .

٨ – ترى الندوة من واجبها التنبيه على ظاهرة كتابة أسماء المحال العامة بأسماء أجنبية وبحروف عربية ، لما فى ذلك من إساءة إلى اللغة العربية والروح القومية .

٩ – وفيما يتعلق بوسائل الإعلام ، توصى الندوة بالعمل على تقديم البرامج والمسلسلات فى الإذاعات المسموعة والمرئية باللغة الفصيحة فى كل مجال يمكن استخدام هذه اللغة فيها.

١٠ – وتوصى الندوة كذلك بإعداد المذيعين إعدادا لغويا ، لتجنب الأخطاء الإذاعية ، كما توصى أن تضبط المواد المقدمة فى الإذاعة المسموعة والمرئية بالشكل ضبطاً كافياً ، تجنبا للأخطاء اللغوية .

١١ – تقديرا لمنزلة الصحافة العربية فى نهضتها الثقافية ، توصى الندوة بأن تعنى الصحف والمجلات بسلامة لغتها وأسلوبها فى ما تنشره من مقالات وأخبار .

وفيما يتعلق برفع مستوى اللغة العربية فى المدارس والمعاهد توصى الندوة بما يلى :

١٢ — العمل على التوسع فى إعداد المعلمين إعدادا علمياً وفنياً لتدريس اللغة العربية تحقيقاً للنهضة التى نسعى إليها .

١٣ — الإشراف على لغة الكتاب المدرسى فى جميع المواد ضمانا لسلامة لغته .

١٤ — تخيُّر النصوص الأدبية التى تمثل روح الأمة وقيمها فى جميع مراحل التعليم العام .

١٥ — انسجاما مع قواعد التربية السليمة توصى الندوة توصية خاصة بعدم ازدواجية اللغة فى مرحلة التعليم الابتدائى ، منعاً لمزاحمة اللغة الأجنبية للغة القومية فى هذه السن .

١٦ — العناية بإعداد معلمين ذوى كفاية لتدريس الخط العربى ، ومنح الخط العربى الزمن الكافى فى خطة الدراسة ، والعناية كذلك برسم الحروف (الإملاء) .

١٧ — الحث على أن تكون الأناشيد والأغانى المدرسية بالعربية الفصيحة .

١٨ — حث جميع الإدارات المدرسية والمدرسين على التقيد باللغة الفصيحة فى تدريس مختلف المواد ، وفى الحوار مع التلاميذ .

١٩ — تقدم الندوة خالص شكرها وتقديرها لمجمع اللغة العربية الأردنى لضيافته الكريمة كما تقدم خالص الثناء والاعتراف بالجميل للجامعة الأردنية ، بجميع أجهزتها على ما تفضلت بتقديمه من المساعدات المتنوعة ، التى أتاحت للندوة نجاحها العظيم .

٢٠ — ترفع الندوة برقية شكر وعرفان بالجميل إلى جلالة الملك الحسين المعظم ، بمناسبة انتهاء الندوة التى تفضل جلالته فشملها برعايته السامية .

(ب) فى تيسير الكتابة العربية

١ ـ قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها (*)

كما اقرها المجمع فى الدورة السادسة والعشرين

أولا ـ الهمزة فى أول الكلمة :

١ ـ ترسم الهمزة فى أول الكلمة ألفاً توضع فوقها قَطعة (ء) ، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة . مثل« إن أكرمنى فسوف أكرمه إكراماً » .

٢ ـ وكذلك ترسم الهمزة ألفاً إذا دخل على الكلمة حرف ، نحو : فإن ، وبأن ولِأَن . ولَإن ، ولِألا ، وأإذا .

ثانياً ـ الهمزة فى وسط الكلمة :

١ ـ إذا كانت ساكنة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها ، مثل ، فأس ، وبئر ، وسؤل .

٢ ـ إذا كانت مكسورة رسمت على ياء ، مثل : رُئى ، ويَئس ، ومِئين .

٣ ـ إذا كانت مضمومة رسمت على واو ، مثل « قرؤُوا وشؤُون » إلا إذا سبقتها كسرة ، قصيرة أو طويلة ، فترسم على ياء ، مثل : يستنبئونك ويستهزئون ، وبريئون ومئون .

٤ ـ إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكنا غير حرف مد ، رسمت على ألف مثل : « يسأل ، وييأس ، وجيأة ، وهيأة » وإن كان هذا الساكن حرف مد رسمت مفردة ، مثل : « تساءل ، وتفاءل ، ولن يسوءه ، وإن وضوءه » ، إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدها فترسم على نبرة مثل « مشيئة ، وخطيئة ، وبريئة ، وإن مجيئك » .

٥ – تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسما . كالضمائر وعلامات التثنية والجمع ، مثل « جزأين ، وجزاؤه ويبدؤون ، وشيؤه » .

ثالثا – الهمزة فى آخر الكلمة :

١ – إذا سبقت بحركة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها ،مثل : يجرؤ ، ويبدأ ، ويستهزئ .

٢ – إذا سبقت بحرف ساكن رسمت مفردة ، مثل جزء . وهدوء ، وجزاء ، وشىء

٣ – إذا سبقت بحرف ساكن وكانت منونة فى حالة النصب رسمت على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها إذا كانا يوصلان نحو : بطئا ، وشيئا ، فإذا كان ما قبلها حرفا لا يوصل بما بعده رسمت الهمزة مفردة مثل « بدءا » .

---

* صدر فى ج ٩ د ٢٦ (المؤتمر) .

* كلف المجمع دراسة تيسير الكتابة بقرار وزارى (انظر ج ٣ د ٧ – المؤتمر) .

* بحث موضوع تيسير الإملاء فى جملة دورات فى مؤتمر المجمع ومجلسه ، وكتبت فيه لجنة الإملاء ولجنة الأصول تقارير متعددة ، وفى أجزاء مجلة المجمع ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ جملة التقارير والآراء .

* من البحوث والدراسات والمقترحات بحث للشيخ أحمد الإسكندرى (نشر فى الجزء الأول من مجلة المجمع) ، وتقرير لوزارة التربية والتعليم (عرض فى ج ٣ د ٦) وبحث للأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى (عرض فى ج ٦ د ١٤ المؤتمر) وبحث للأستاذ أحمد أمين (عرض فى الجلسات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ د ١٤ المجلس) وبحث للأستاذ حامد عبد القادر عرض فى جلسة علنية من جلسات مؤتمر المجمع (ج ١٠ د ٢٢) وبحث للأستاذ محمد بهجة الأثرى (عرض فى ج ٦ د ٢٢ المؤتمر) .

* فى ج ٢٢ د ٢٨ (المجلس) قدم الدكتور محمد كامل حسين بحثا له فى رسم الهمزة – أحيل على لجنة الأصول .

٢ — ضوابط رسم الهمزة (*)

كما أقرها المجمع فى الدورة السادسة والأربعين

أولا : تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية :

١ — تتجنب الكتابة العربية توالى الأمثال ، فيكتب الحرف المضعف حرفا واحداً فى مثل « قدّم » وكتب الحجازيون قديما (داوود) و (رووس) و (شوون) بواو واحدة هكذا (داود) و (روس) و (شون) .

٢ — تعد من الكلمة اللواصق التى تتصل بآخرها مثل : الضمائر وعلامات التثنية والجمع ، وألف المنصوب ، ولا يعد منها ما دخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الإستفهام ولام القسم .

٣ — الحركات والسكون فى الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيبا تنازليا على النحو التالى : الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون .

ثانياً : تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة بالألف مطلقاً ، أما فى الوسط فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ما قبلها ، وتكتب على ما يوافق أولى الحركتين من الحروف .

فتكتب الهمزة على ياء فى مثل : المستهزئين ، والمنشئين ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة وجئتنا ، لأن الكسرة أولى من كل الحركات والسكون. وتكتب على واو فى مثل : يؤذى ، ويؤدى ، وسؤل ، وأولياؤهم ؛ لأن الضمة أولى من الفتحة والسكون . وتكتب على ألف فى مثل : سأل ، ويسأل وكأس ؛ لأن الفتحة الأولى من السكون .

أما فى الآخر فتكتب بحسب ما قبلها فإن كان ما قبلها مكسورا كتبت على ياء مثل : برئ وقارئ ، وإن كان مضموما كتبت على واو مثل جرؤ وتكافؤ . وإن كان مفتوحاً كتبت على ألف مثل : بدأ وملجأ . وإن كان ما قبلها ساكنا تكتب مفردة مثل : بطء وشيء وجزاء وضوء وبطيء ومضيء .

ملحوظة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال فى الخط كتبت الهمزة على السطر مثل : يتساءلون ورءوس إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده فإنها تكتب على نبرة ، مثل : بطئها ، وشئون ، ومسئول .

استثناءان من القاعدة :

١ — إذا اجتمعت الهمزة وألف المد فى أول الكلمة أو فى وسطها اكتفى بعلامة المدة فوق الألف مثل : آدم ، وآكل ، وآخر ، والآن ، ومثل : مرآة . وقرآن .

٢ — تعد الفتحة بعد الواو الساكنة فى وسط الكلمة بمنزلة السكون ، ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل : مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وإن ضوءها .

كما تعد ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة ، ولذلك تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : خطيئة ، ومشيئة وبريئة .

(*) صدر فى د — ٤٦ ج ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م) .

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين تقريراً إلى لجنة الأصول أشار فيه إلى ما سبق أن اتخذه المجمع من قرارات فى رسم الهمزة وما قدم فيه من بحوث ومذكرات . وقد نبه الأستاذ شوقى أمين فى تقريره إلى أن ما أخذه المجمع من قرارات فى دورته السادسة والعشرين لم يوضع موضع التنفيذ حتى اليوم ، وأننا بحاجة إلى إعادة النظر فى هذه القواعد وتقديم مقترحات جديدة تعالج هذه المشكلة وقد أشار أيضا فى بحثه إلى أن الدكتور رمضان عبد التواب قد لخص قواعد رسم الهمزة فى ضوابط قليلة يسهل على المدرس تعليمها وعلى التلميذ استظهارها ، ثم أشار إلى بحث موجز كان قد كتبه الشيخ بشير سلمو فى رسم الهمزة لخص فيه قواعدها فيما سماه « قاعدة الأقوى » .

— دعت اللجنة الدكتور رمضان عبد التواب لحضور جلساتها عند مناقشة هذا الموضوع لتقديم مقترحاته ومناقشته فيها .

— قدم الدكتور رمضان عبد التواب مذكرة إلى اللجنة تحدث فيها عن تاريخ الخط العربى بعامة ورسم الهمزة بخاصة ، وأرجع مشكلة رسمها إلى ما بين تميم والحجاز من خلاف فى نطقها من تسهيل وتحقيق ، ولو أن الخط العربى شاع وانتشر فى أول الأمر فى البيئة التميمية التى تحقق الهمزة ما وجدت هذه المشكلة .

وأنهى الدكتور رمضان مذكرته بمقترحاته فى قواعد رسم الهمزة ، وبما اعتمد عليه من دعائم فى رسمها ، وهى دعائم مستنبطة من أقوال اللغويين العرب وعلماء الرسم .

— فى أثناء مناقشة الموضوع عقب الدكتور محمد رفعت فتح الله على مقترحات الدكتور رمضان وطلب إجراء تعديل فيها ، وقد اطلع الدكتور رمضان على التعقيب السابق ورأى إجراء بعض التعديلات فى المقترحات التى قدمها إلى اللجنة ، وقد قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة لخص فيها مقترحات الشيخ رفعت فتح الله وتعديلات الدكتور رمضان عبد التواب .

. . . .

و بعد مناقشة الموضوع وما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار المدون فى صدر الموضوع .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى د / ٤٦ ج / ٢٤ (وذكر الدكتور محمد مهدى علام أنه كان يطبق قاعدة الأولى وينبه طلابه عليها عندما كان يدرس العربية بإنجلترا منذ أربع وأربعين سنة أى فى نحو ١٩٣٦ م) . ثم وافق المجلس على قرار اللجنة .

(*) ولما عرض القرار على المؤتمر بعد ذلك أقره كما هو .

وقدم فى ذلك :

١ — « الجيد فى تنظيم كتابة الهمزة » للأستاذ محمد شوق أمين .

٢ — « تاريخ الهمزة وقواعد رسمها فى العربية » ، للدكتور رمضان عبد التواب .

٣ — « مذكرة فى تعديل مقترح ضوابط الهمزة » للأستاذ محمد شوق أمين .

٤ — « قاعدة الأقوى لكل الهمزات وسط الكلمة وآخرها » بحث للشيخ بشير محمد سلمو .

٣ ـ الألف اللينة (*)

«ترسم الألف اللينة بصورة الياء (غير منقوطة) . ، أما الياء فتنقط للفرق ، وترسم الألف اللينة فى آخر الفعل على صورة الياء نحو رمى وسعى وادعى واستوفى فإن سبقت بياء رسمت ألفًا ، نحو أحيا واستحيا ، أما إذا كان الفعل ثلاثيا مضارعه بالواو فترسم ألفاً ، نحو غزا ودعا .

وتكتب فى آخر الاسم بصورة الياء إذا كانت رابعة فصاعدا ، نحو بشرى « ومنتدى » ومصطفى ، فإن سبقت بياء رسمت ألفاً نحو : دنيا وخطايا ، وإن كانت الألف ثالثة جازت كتابتها بالألف مطلقاً نحو : عصا ، ورحا ، وخطا ، ويجوز كتابتها بصورة الياء لمن يعرف الفرق بين موقعيهما نحو : رضا ، وهدى ، وترسم ألفاً فى آخر الاسم الأعجمى مطلقا مثل : تلا ، وسخا ، وشبرا ، إلا ما اشتهر بغير ذلك نحو : موسى ، وعيسى ، وكسرى ، وبخارى ، ومتّى .

وتكتب فى آخر الحرف بصورة الألف ما عدا : إلى ، وعلى ، وبلى ، وحتى ، ويلحق بذلك « متى » .

(*) صدر فى (د/ ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر فى ٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

— قد سبق للمجمع أن درس هذا الموضوع من خلال دراسة لتيسير الإملاء فقد قرر مجلس المجمع فى دورته الرابعة عشرة أن يبحث هذا الموضوع وقدمت اللجنة المؤلفة لبحثه تقريرا إلى المجلس درسه المجلس والمؤتمر فاقترح المؤتمر تأليف لجنة أخرى لإعادة بحث الموضوع من جديد فى ضوء ملاحظات الأعضاء . ثم قدمت هذه اللجنة تقريرها الذى جاء فيه : « الألف اللينة : يرى بعض أعضاء اللجنة أن ترسم الألف اللينة ألفا مطلقا فى الأسماء والأفعال والحروف — ثالثة كانت أو غير ثالثة — مثل لولا . لوما . حتا . الدجا هذا فتا موسا . مصطفا . استقصا . إلا . علا . إلا . لا . وهذا هو رأى أبى على الفارسى ومن تابعه ممن يقول بأنه القياس مثل شيخ الإسلام فى شرحه على شافية ابن الحاجب والزجاج فى الهمع ، ويرى فريق من اللجنة أن يستثنى من هذه القاعدة هذه الكلمات : على . إلى . حتى . بلى . متى . أنى .

وعند عرض تقرير اللجنة على مجلس المجمع قرر إعادته إليها لتجمع الألفاظ المختلف فيها مع إبداء الرأى فى طريقة رسمها .

قدمت لجنة الأصول تقريرها إلى مؤتمر المجمع فى دورته العشرين ، وقد رأت أن تكتب الألف اللينة فى آخر الكلمة ألفا مطلقا ماعدا : إلى . على . بلى . حتى . متى . أنى .

— عرض التقرير السابق فى دورة المؤتمر الحادية والعشرين فقرر إعادته إلى اللجنة كى تقدمه فى الدورة التالية مع اقتراحات أخرى فى تيسير الإملاء ، وفى موتمر المجمع فى دورته الثانية والعشرين تقدمت اللجنة بمقترحين فى رسم الهمزة والألف اللينة

. . . .

أحدهما تقدم به الأستاذ إبراهيم مصطفى عضو المجمع والآخر تقدم به الأستاذ حامد عبد القادر عضو المجمع ، وقد رأى مؤتمر المجمع إحالة الموضوع إلى مجلس المجمع ولم يفته فيه إلى قرار ثم أعادت لجنة الأصول دراسة الموضوع،وقدمت تقريرا إلى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والعشرين ، ولكن المؤتمر رأى أيضا إعادته إلى اللجنة لإمعان النظر فيه .

— بعد مناقشة موضوع رسم الهمزة رأت اللجنة أنه من المناسب دراسة الألف اللينة ليكون تحت بصر المعلمين قواعد دقيقة فى الموضوعين .

— قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة عرض فيها قواعد رسم الهمزة عند القدماء ، وأوضح أنهم قد اختلفوا فى رسمها فالفارسى يرى أن ترسم ألفا مطلقا ، ويرى بعضهم ألا تلتزم ألف ولا ياء بل يجوز أن ترسم ألفا أو ياء . أما جمهور النحاة فيرى أن ترسم ياء إذا جاءت رابعة أو خامسة أو سادسة فى اسم أو فعل ، وإذا جاءت ثالثة رسمت ياء إن كانت مبدلة من ياء ورسمت ألفا إن كانت مبدلة من واو . ثم عرض آراء المحدثين فى رسمها واختلافهم فى ذلك على آراء متعددة .

— لخص الأستاذ محمد شوقى أمين رأى لجنة الأصول فى هذا الموضوع وما انتهى إليه من مقترحات — من المجموعة العلمية ومن الباحثين — فى النقاط الآتية :

١ — رأى يقول بكتابتها ألفا مطلقا دون استثناء أو باستثناء ما يلتبس من الكلمات .

٢ — رأى يقول بكتابتها ياء مطلقا .

٣ — رأى يقول بكتابتها ياء ، والنص على ما يجب كتابته ألفا .

وقد عرضت اللجنة فى تقريرها رأيين تمسك بأولهما الشيخ محمد على النجار وآثر ثانيهما أغلب الأعضاء ، وهذان هما :

الرأى الأول :

« فرق الأقدمون فى الألف اللينة بين كتابتها بالألف وكتابتها بالياء ، ليكون التعليم الكتابى مصحوبا بالتعليم الصرفى .

ونظرا لما يلاقيه صغار الطلاب من بعض الصعوبة والعسر فى التفريق بين الواوى واليائى بحثت اللجنة فى تذليل القواعد القديمة وتيسيرها على نحو يخرج عما جرى عليه العرف .

ففى كتابة الأسماء بالياء يحذف ما استثنى من ذلك لقلته أو لندرة استعماله ، وفى كتابة الأفعال بالياء يقتصر المستثنى من ذلك على بعض الأفعال التى أحصاها الشيخ أحمد الإسكندرى فى بحثه فى تيسير الهجاء العربى فى الجزء الأول من مجلة المجمع .

فالألف اللينة تكتب ياء مطلقا إلا فى الأفعال الآتية : بدا . جثا . صفا . حلا . خبا . خطا . خلا . رجا . رسا . رفا . رنا . زكا . سما . سطا.صبا.صحا . طفا . عتا. عدا . عرا . عفا . علا . غدا . غزا . غفا . غلا . فشا . قسا. كبا . لها . نبا . نجا .

الرأى الثانى :

« الألف اللينة فى الثلاثى تكتب ألفا مطلقاً ، وفى غيره تكتب ياء مطلقاً » .

— وأخيرا رغب المؤتمر فى أن تتابع لجنة الأصول معالجتها لمشكلة الألف اللينة .

— قدم الدكتور محمد رفعت فتح الله مذكرة فى الموضوع اقترح فيها أن يفرق بين الألف اليائية التى لا تنقط ، وبين الياء التى تنقط وأن الألف اللينة فى آخر الفعل تكتب ياء إلا إذا كان ثلاثيا مضارعه بالواو فتكتب ألفا . وتكتب فى آخر الاسم ياء إذا كانت رابعة فصاعدا ، فإن كانت ثالثة جازت كتابتها بالألف مطلقا كما جازت بالألف والياء ، وتكتب فى آخر الحرف بصورة الألف ما عدا : إلى ، وعلى ، وبلى ، وحتى .

. . . .

بعد مناقشة الموضوع وما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار المدون بصدر الموضوع دون ذكر كلمة « متى » مع الأعلام الأعجمية التى تكتب بالياء .

(*) عرض الموضوع على المجلس (فى د / ٤٦ ج / ٢٤) .

وفى الجلسة اقترح الأستاذ عبد السلام هارون إضافة « متى » للأعلام الأعجمية التى تكتب ألفها ياء .

(*) عرض الموضوع بعد ذلك على المؤتمر فوافق عليه كما أقره المجلس .

وقدم فى ذلك :

١ — « الألف اللينة » للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير لجنة الأصول .

٢ — « تيسير كتابة الألف اللينة » للدكتور محمد رفعت فتح الله — عضو المجمع .

٤ — فى كتابة الأعداد (*)

فصل ثلاث الى تسع عن مئة

نظرا إلى أن المجمع أقر حذف ألف مائة ، والتزام ذلك مع وصل كلمة « مئة » بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضا ، فالفصل أقرب إلى الهداية .

ونظرا إلى أن الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة كما فى « الطبرى » .

ونظرا إلى أن الإعراب يقع على ثلاث ونحوها ، فيجب الفصل لبيان حركة الإعراب على آخر الكلمة .

ونظرا إلى أن الفصل فيه تيسير على الناشئين .

توافق اللجنة على أن نفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن « مئة » ، فتكتب هكذا ثلاث مئة . أربع مئة ... إلى تسع مئة .

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٢٩ – سنة ١٩٦٣

* قدمت لجنة الإملاء فى تقرير فى د ١٤ رأيها فى أن الأصل والقياس فى كل كلمتين اجتمعت أن تكتب كل منهما منفصلة عن الأخرى ، ورأت أن يراعى هذا الأصل فى الرسم ، وذلك مثل « سبع مئة رجل » .

* أقر هذا الرأى المؤتمر الثقافى للجامعة العربية ، إلا فى مستثنيات ، ليس من بينها فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن مئة .

* كان ذلك رأى أساتذة اللغة العربية فى معهد دار المعلمين العالية ببغداد .

* أكدت لجنة الإملاء رأيها فى تقرير قدمته فى الدورة الخامسة عشرة .

* قرر المجمع فى مؤتمر د ٢٦ أن الهمزة إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها .

* قدم الأستاذ حامد عبدالقادر اقتراحات فى تكملة قواعد الإملاء ، من بينها اقتراح فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن مئة .

* بحث المجمع موضوع تيسير الإملاء فى جملة دورات فى مؤتمر المجمع ومجلسه . وكتبت فيه لجنة الإملاء ولجنة الأصول تقارير متعددة ، وفى الأجزاء ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ من مجلة المجمع جملة التقارير والآراء .

* انظر كتاب المجمع (مجموعة القرارات العلمية) قرارات تيسير الكتابة العربية .

٥ ـــ فى كتابة رقم ٢ (*)

وافق المجلس على كتابة رقم ٢ مستقيم الرأس أفقياً هكذا : ٢ ، نفياً للاشتباه بينه وبين الرقم ٣

(*) صدر في ج ٢٩ د ٣٣ (المجلس) .

٦ — قواعد الشكل فى الكتب المدرسية

تتبع هذه القواعد فى شكل الكتب المدرسية جميعها على النحو الآتى :

أولا — فى جميع مراحل التعليم :

تضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، بالشكل الكامل .

ثانيا — فى المرحلة الابتدائية :

لا يترك من الشكل إلا ما لا مجال لخطأ التلميذ فيه ، بحسب مستويات الصفوف .

ثالثاً — فى المرحلة الإعدادية :

١ — يلتزم شكل أواخر الكلمات على حسب قواعد اللغة .

٢ — فيما عدا شكل أواخر الكلمات يراعى ما يأتى :

(ا) يُهْمَل الشكل بالفتحة ، إلا حين تكون الفتحة حركة للواو أو الياء ، فى مثل : صُوَر وحِيَل .

(ب) فيما عدا الفتحة يلتزم الشكل .

(ج) تعتبر حروف العلة مدا ، مالم تضبط بالشكل .

(د) يلتزم وضع الشدة والمدة وهمزة القطع .

(هـ) تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل .

رابعا — فى المرحلة الثانوية :

١ — يتخفف من شكل أواخر الكلمات ، متى كان واضحا .

٢ — لا يشكل من بقية الحروف إلا ما يتوقع خطأ التلميذ فيه .

٣ — تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل .

* صدر فى ج ١٠ د ٢٦ (المؤتمر) .
* عرضته لجنة الأصول على مجلس المجمع (ج ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ د ٢٥) .
* نشرت المذكرة الخاصة به فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين .

٧ ــ تسهيل كتابة الحروف العربية (*)

تعمل لجنة بحث الحروف العربية بجميع الوسائل المقبولة لتسهيل كتابة الحروف العربية ، والابتكار فى ذلك ، لتيسير القراءة العربية الصحيحة ، على ألا يُخرِج هذا التحسين والابتكار الكتابة عن أصول أوضاعها العامة .

(*) صدر فى (ج ٣٢ د ٥)

* فى ج ١ د ٢٢ (المؤتمر) بحث فى قيمة الخط العربى لتأسيس من النقش المجرد وفى ج ٨ د ٢٢ (المؤتمر) بحث فى اقتراحات مستغل الخط بالحروف وانعكاسها على الخط العربى ، وكلا البحثين للأستاذ [illegible] (انظر مجلة المجمع الجزء ١٢) .

* وفى جلسة علنية فى المؤتمر ج ١٠ د ٢٢ قدم بحث للأستاذ حامد عبد القادر عنوانه : « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ونشر فى مجلة المجمع ، الجزء ١٣

٨ — طلب جائزة لتيسير الكتابة (*)

يُطلب إلى الحكومة أن تضع جائزة مقدارها ألف جنيه لأحسن اقتراح فى تيسير الكتابة العربية على ألا يكون لأعضاء المؤتمر الحق فى دخول المسابقة .

---

* صدر فى ج ١٦ د ١٠ (المؤتمر) .

* أعلنت الجائزة بقرار صدر فى ج ١ — د ١٢ (المجلس) .

[illegible] (ج ٢ د ٧) المؤتمر

٩ — طبع ما قيل حول تيسير الكتابة (*)

يطبع كل ما قيل حول تيسير الكتابة فى هذا المؤتمر ويذاع بالطرق المعروفة . ويرسل إلى الهيئات المختصة . وتتلقى لجنة الأصول ما يرد إليها من ملاحظات . وتعرض تقريرها على المؤتمر المقبل .

* صدر فى ج ١٦ د ١٠ (المؤتمر)

* قدم الأستاذ عبد العزيز فهمى اقتراحا باتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، وقدم الأستاذ على الجارم اقتراحا باتخاذ علامات للشكل متصلة بالحروف تحل محل علامات الشكل المعروفة ، فناقش المؤتمر فيهما (د ١٠) ، وقد طبع المقترحان وما دار حولهما من المناقشات فى كتاب عنوانه « تيسير الكتابة العربية » .

١٠ — اعلان جائزة تيسير الكتابة (*)

يعلن مجمع اللغة العربية أنه قد خصص جائزة مقدارها ألف جنيه تمنح لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية ، على ألا يكون لأعضاء المؤتمر الحق في دخول المسابقة . وقد تحدد آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ موعداً لقبول المقترحات . وترسل باسم المجمع بعنوانه بشارع قصر العيني — ١١٠ ، وسيطبع المجمع كل ما قيل حول تيسير الكتابة في مؤتمره الذي انعقد سنة ١٩٤٤ ، ويتخذ الوسائل لنشره .

* صادر في (ج ١ د ١٢) (المجلس)

* طبع المجمع ما قيل حول تيسير الكتابة في مؤتمر د ١٠ في كتاب عنوانه « تيسير الكتابة العربية » احتوى على اقتراح الأستاذ عبد العزيز فهمي اتخاذ الحروف اللاتينية ، واقتراح الأستاذ على الجارم وضع علامات للشكل متصلة بالحروف .

* تلقى المجمع جملة وافرة من المقترحات لتيسير الكتابة .

* ألغيت الجائزة بعد أن بحثت الاقتراحات المقدمة ، وتبين أن ليس من بينها ما يحقق غرض التيسير . (ج ٤ د ١٩) المؤتمر .

١١ — أسس تيسير الكتابة (*)

وافق المؤتمر على اتخاذ هذه القرارات أساساً :

أولا — يلتزم الآن الشكل الضرورى فى الطباعة ، وخاصة فى كتب المراحل الأولى للتعليم.

ثانيا — يترك الآن موضوع البحث فى الكتابة اليدوية ، فتبقى على ما هى عليه ، فهى موجزة مختزلة ، ويمكن تشكيلها عند الضرورة .

ثالثاً — الاقتصار الان على تيسير حروف الطباعة والآلات الكاتبة باختصار صور الحروف . والاستغناء عن المتداخل منها والمقنطر .

رابعاً — يلتزم الشكل فى الطباعة ، ويلتزم ذلك فى كتب التعليم فى مراحل التعليم العام .

خامسا — يوضع النقط فى موضع ثابت ، نفيا للاشتباه .

سادسا — يوضع الشكل فى موضع ثابت ، وأيضا يراعى فيه الفن الخطى بحيث لا يطول السطر أفقيا ، ولا بأس بأن يمتد فى الطول قليلا .

سابعا — توضع علامات للدلالة على أصوات الحروف التى لا مقابل لها فى العربية ، ويطلب إلى لجنة اللهجات بالمجمع دراسة هذا الموضوع وتقديم مقترحات فيه .

ثامنا — يدبر ما يلزم من التكاليف لتطبيق الطريقة المقترحة لتيسير الكتابة وإجراء تجاربها الفنية لإدخال التعديلات عليها ، تمهيداً لوضعها فى الصيغة المقبولة.

تاسعا — تتولى لجنة تيسير الكتابة بالمجمع تطبيق الطريقة المقترحة فى القرارات السابقة وتجربتها وعرضها على المجلس لأخذ رأيه ، تمهيداً للعرض على المؤتمر .

عاشراً — يضم إلى اللجنة من ترى وزارة التربية والتعليم ضمهم إليها للمشاركة فى عملها والاستعانة بالخبراء الفنيين فى الخط والطباعة

---

* صدر فى ج ٤ د ٢٥ (المؤتمر)
* ألحق بمحضر الجلسة مذكرة فى مراحل دراسة الموضوع فى مؤتمر المجمع ومجلسه ولجانه .
* عرض الموضوع فى مجلس المجمع (الجلسات ٩ ، ١١ ، ٢٩ د ٢٥)

. . . .

* نشرت المذكرة فى الجزء التاسع من مجلة المجمع .
* نشرت القرارات فى الجزء الحادى عشر من مجلة المجمع .
* نشر محضر جلسة المؤتمر والمذكرة والقرارات فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الخامسة والعشرين .
* انظر قرار المجمع فى « طريقة لتيسير الكتابة » الذى صدر فى ج ١٠ د ٢٦ (المؤتمر) . وقد نشرت التقارير والمذكرات والنماذج الخاصة به فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السادسة والعشرين .

١٢ ـ طريقة لتيسير الكتابة (*)

[قرر المجمع] :

١ ـ الموافقة على الطريقة التى انتهت إليها لجنة تيسير الكتابة لاختصار صور الحروف.

٢ ـ الموافقة على قرارات اللجنة فيما يتعلق بالهمزات والشكل والأرقام والترقيم.

٣ ـ الموافقة على أن تتولى اللجنة وضع الطريقة المقترحة موضع التجربة والتنفيذ.

٤ ـ الموافقة على أن تواصل اللجنة العمل على تمثيل أصوات الحروف الأجنبية فى الكتابة العربية.

٥ ـ يفوض المؤتمر إلى المجلس الرأى فيما تتخذه لجنة التيسير من خطوات وإجراءات (**) لوضع الطريقة المقترحة موضع التجربة والتنفيذ العملى ، وفيما يعرض على المجلس مما يتصل بهذا الموضوع (***).

(*) صدر فى ج ١٠ د ٢٦ (المؤتمر).

(**) نشرت التقارير والمذكرات والنماذج الخاصة بهذا الموضوع فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين.

(***) انظر قرار المجمع فى «أسس تيسير الكتابة» الذى صدر فى ج ٤ د ٢٥ (المؤتمر) وقد نشر محضر جلسة المؤتمر والمذكرة والقرار فى مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الخامسة والعشرين.

١٣ – وضع نموذج اختصار صور الحروف الطباعية موضع التنفيذ (*)

يوصى المؤتمر بأن تتولى سلطات التعليم وضع النموذج الذى عرضته لجنة تيسير الكتابة موضع التنفيذ فى بعض الكتب لإجراء تجربته على نطاق علمى واسع .

وقد بذلت اللجنة فى هذا النموذج جهدًا كبيرًا فى تطبيق القرارات التى انتهى إليها المؤتمر من قبل لاختصار صور الحروف العربية .

---

* صدر فى ج١١د٢٨ (المؤتمر) .

* أخرجت اللجنة كتيبا عنوانه : « تيسير الكتابة العربية : مراحل دراسة الموضوع ، وقواعد الشكل فى الكتب المدرسية ، وطريقة لاختصار صور الحروف » تم طبعه فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ بالمطبعة الأميرية ، وقد أخرج الكتيب مجموعا بحروف على الطريقة التى انتهت إليها اللجنة فى اختصار صور الحروف وأشكالها ، فجاء الكتيب شرحا للطريقة ونموذجا لها .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الادارة
مصطفى حسن على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٣/٥٤٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٢٤٢٥-١٩٨٣-٣٠٠٠

